

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة الدكتور يحي فارس بالمدينة  
كلية الحقوق.

مذكرة نهاية الدراسة للحصول على شهادة الماستر  
تخصص: قانون دولي وعلاقات دولية

المسؤولية الدولية الجنائية عن الانتهاكات  
المغربية لحقوق الإنسان في الصحراء  
الغربية

بغنوان:

تحت إشراف الدكتور:  
أسامة غربي

من تقديم الطالبين:  
- بلاهي محمد إبراهيم.  
- سعيد أبة بومراح

لجنة المناقشة:

|        |       |                  |
|--------|-------|------------------|
| رئيسا  | ..... | أ/ ماعي يوسف     |
| مشرفا  | ..... | د/ أسامة غربي    |
| مناقشا | ..... | أ/ بلعربي بلقاسم |

السنة الدراسية: 2014/2013

## شكر وعرفان

نشكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإنجاز هذا العمل المتواضع  
ثم توجه بالشكر الجزيل للدكتور "أسامة غربي" لقبوله الإشراف على هذه  
المذكرة وتشجيعه لنا في اختيار الموضوع ، ومواكبته له بالتصحيح والتقويم في كل  
مراحل إنجازة.

كما توجه بالشكر الجزيل إلى كافة معلمينا وأساتذتنا الذين تتلمذنا على  
أيديهم طوال مراحل حياتنا الدراسية وبالأخص في مرحلة ما بعد التدرج .  
وكل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل

## إهداء

الحمد لله الذي لا يحمد على النعمة سواه، الحمد لله الذي مهد لنا طريق النجاح

أمدى عملي ماذا إلى:

الذي تحمل مشقة الحياة من أجل أن يوفر لي سبيل العلم . . أبي . . حفظه الله لي .

إلى أسمى وأعلى وأعز أم في الوجود . . أمي . .

إلى الشعب الصحراوي قاطبة راجيا من المولى أن يحقق جميع أمنياته

وعلى رأسها الإستقلال والتحرر

وكل من ساعدني من قريب أو بعيد لإنجاز هذا العمل

« . . اللهم انفعني بما علمتني، وعلمني ما ينفعني، وزدني علما »

إهداء

إلى الأم الغالية والأب العزيز

إلى إخوتي وأخواتي كل باسمه

إلى كل الأمل والأحباب والأصدقاء

إلى زملاء ورفقاء الدراسة وكل من ساعدنا في إتمام هذا البحث

- بلامي -

مقدمة

## مقدمة

تعتبر النزاعات الدولية من اخطر مظاهر الصراع و التصادم بين الدول، و الناتجة غالبا عن تصادم في المصالح و الإيرادات بشكل مستمر ومتزايد مما خلف بؤر توتر في العالم، تختلف حدتها وخطورتها بحسب الأطراف المتنازعة و وزنها الاستراتيجي و إستراتيجيتها المتبعة، في إدارتها للنزاع و في الوسائل المستخدمة لتحقيق أهدافها.

ومن هنا يشكل نزاع الصحراء الغربية في وقتنا الراهن أحد أهم النزاعات المزمنة المترتبة أساسا على المرحلة الاستعمارية التي ميزت التاريخ المعاصر، وأثرت بشكل كبير في تشكيل الخريطة السياسية للمناطق و الأقاليم المستعمرة خاصة إقليم الصحراء الغربية، و مما يزيد من أهمية النزاع هو تأثيره مدا و جزرا بصراع المصالح الإقليمية و الدولية اقتصاديا و سياسيا وايدولوجيا.

فالصحراء الغربية بموقعها الجغرافي المتميز كنقطة تماس بين أوروبا وإفريقيا وشواطئها الغنية بالثروة السمكية و باطن أرضها الزاخر بالثروات المعدنية من فوسفات و حديد و بترول، ووجودها في منطقة تتميز بخصوصيات حضارية بامتداد الشرق بالغرب كلها عوامل ألغت بظلمها على الصراع المحتدم في المنطقة و ما إ نجر عنه من مخلفات على الأرض وساكنيها.

إن مقولة ابن خلدون بأن الأوطان كثيرة القبائل و العصائب قل أن تستحكم فيها دولة تنطبق على الصحراء الغربية ذات البنية السكانية العشائرية، فبالرغم من الهجرات الكثيرة لهذه المنطقة لم يتمكن أي طرف من إقامة سلطة مركزية على هذه الصحراء، حيث ظلت تستوطنها قبائل بدوية تقوم حياتها على البحث عن الماء و الكلى النادرين و ظل ساكنوها ينظمون حياتهم وفق العلاقات العرفية بعيد عن أي نظام مركزي، لكن رغم هذا فمن الطبيعي أن تقوم القبائل باتفاقيات تتعدد بتعدد الجهات والزعامات والأطراف دعما لهذه السلطة أو مهادنة لتلك.

إن هذه الصحراء المترامية الأطراف أصبحت عنصر إغراء وهاجس خوف للجيران فضلا عن ما توفره من تبادل تجاري، كلها كانت أسباب جعلت اسبانيا تضع الصحراء الغربية صلب اهتماماتها لتقوم باحتلال هذا الإقليم بعد أخذ صك الموافقة من الدول الأوروبية في مؤتمر برلين 1884.

وبعد ذلك تعلن اسبانيا الحماية عام 1886 بمرسوم ملكي، لتعرف الصحراء الغربية مرحلة أخرى من تاريخها تحت ظل الإدارة الاسبانية لمدة 99 عاما، و مع بداية السبعينات من القرن العشرين تبلور الفكر التحرري لدى الصحراويين و أعلنت جبهة البوليساريو المقاومة ضد الإسبان في 20ماي 1973، لكن بفعل الضغوطات التي تعرضت لها اسبانيا من طرف المغرب وموريتانيا من أجل

تسليم الإقليم وافقت اسبانيا في 26 فبراير 1976 انسحابها من الإقليم و تسليم الإدارة الثنائية للمغرب وموريتانيا بعد توقيع اتفاقية مدريد 14 نوفمبر 1975.

أمام هذه الظروف أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و وادي الذهب الحرب ضد الدولتين وأعلنت عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في 27 فبراير 1976 ملاً للفراق القانوني الذي تركته اسبانيا، فالجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و وادي الذهب أخذت تسميتها من الإقليمين المشكلين لأرض الصحراء الغربية و التي تقع في شمال غرب إفريقيا يحدها شمالا المغرب و شرقا الجزائر و موريتانيا و من الجنوب موريتانيا و غربا المحيط الأطلسي و تبلغ مساحتها 284 ألف كلم<sup>2</sup>، و بشريط ساحلي على مساحة 1400 كلم.

و بعد إعلان المغرب و موريتانيا دخول النزاع و تقسيم الأرض متحجين بحقوق تاريخية في المنطقة شنت البوليساريو حرب عصابات ضد الجيشين توجت بخروج موريتانيا من الصراع و توقيع اتفاقية سلام مع البوليساريو في 05 أوت 1979 بالجزائر.

وقد واصل المغرب إصراره على البقاء في الصحراء الغربية على اعتبار أنها أرض مغربية حيث عرفت المنطقة حربا ضروسا بين المغرب و البوليساريو دامت 16 عاما إنتهت باتفاق وقف إطلاق النار عام 1991 و اللجوء إلى الطرق السلمية لحل النزاع بمباركة من الأمم المتحدة على أن يتم إحترام حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

شهد إقليم الصحراء الغربية في ظل الاحتلال المغربي على مدى الأربع عقود الماضية سلسلة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، تمثلت في حملات واسعة من الاختطاف والاعتقال السياسي والتقتيل الجماعي والتعذيب والقتل العمد خارج نطاق القانون والترحيل القسري و حرق الخيام وإتلاف الممتلكات والاعتصاب وإجهاض الحوامل وإتكال المرضعات وغير ذلك من أشكال الانتهاكات كمصادرة الحريات العامة والحقوق الأساسية في المناطق المحتلة وقد واكبت هذه الحملات العشوائية الواسعة التي شملت كافة فئات المجتمع أجواء ترهيبية خيمت على ساكني المنطقة بالإضافة الى التعتيم والحصار الإعلامي والعسكري المضروب على المناطق، ووضعية النفي والتشريد التي لا زال يعيشها المجتمع الصحراوي.

إن اختيارنا للموضوع يجد سببه في التماذي المغربي في انتهاك حقوق الإنسان في الصحراء الغربية دون تلقي إدانة دولية رسمية مما ولد لدينا الرغبة في تسليط الضوء على هاته الانتهاكات من خلال تتبعها وتقديمها للعالم لكي لا تبقى طي النسيان .

إن اهتمامنا بموضوع المسؤولية الدولية الجنائية عن انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية راجع إلى أهمية هذا الموضوع في ظل غياب دراسة قانونية تأصلية في هذا المجال لكون الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع تمحورت حول محاولة توثيق انتهاكات حقوق الإنسان لتأتي هذه الدراسة كمحاولة بحثية لتتبع انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية وإعطائها التأصيل القانوني.

ولتسليط الضوء على مبادئ و قواعد القانون الدولي الخاصة بالمساءلة الجنائية عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية كترجمة عملية لتطبيق مبدأ المسؤولية الجنائية . فكانت إشكالية الدراسة: مدى إمكانية محاسبة المسؤولين المغاربة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية؟.

لتنفرد من هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية يمكن تحديدها في التالي:

- 1- ما هو الوضع القانوني للصحراء الغربية في قانون الاحتلال الحربي؟.
  - 2- ما هو التكييف القانوني للانتهاكات المغربية لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية؟.
  - 3- ما هي الآليات القانونية المتاحة لمحاكمة المسؤولين المغاربة عن هذه الانتهاكات؟.
- وفي سبيل الإجابة عن التساؤلات الفرعية ملتزمين بالحدود التي ترسمها إشكالية الدراسة، اعتمدنا في هذه الدراسة على أكثر من منهج للإلمام بموضوع الدراسة من جميع جوانبه حيث اعتمدنا على المنهج التاريخي عند تطرقنا لجذور النزاع في الصحراء الغربية وكذلك عند الخوض في التطور التاريخي للمسؤولية الجنائية و المراحل التي مرت بها.

أما المنهج التحليلي الوصفي فقد استخدمناه عند تجريم الانتهاكات التي يقوم بها الاحتلال المغربي ثم كذلك من خلال تبيان المسؤولية المترتبة عن هذه الانتهاكات و إمكانية معاقبة مرتكبيها سواء أمام القضاء الوطني والقضاء الدولي الجنائي.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، فصل أول خصصناه لتتبع انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية من خلال توزيعه لثلاث مباحث تتضمن طبيعة النزاع في الصحراء الغربية كمبحث أول بهدف معرفة التكييف القانوني للوجود المغربي في الصحراء الغربية أما المبحث الثاني والثالث تم التطرق من خلالهما إلى الانتهاكات المغربية لحقوق الإنسان سواء منها ما صاحب فترة قيام النزاع المسلح أو ما بعد وقف إطلاق النار.

في حين كان الفصل الثاني مخصصا لتجريم انتهاكات الاحتلال المغربي والمسؤولية الدولية الجنائية المترتبة عنها، وبذلك فقد اشتمل الفصل الثاني على ثلاث مباحث التأصيل القانوني لانتهاكات الاحتلال المغربي كمبحث أول، والمسؤولية الدولية الجنائية كمبحث ثاني وصولا للآليات القانونية لمحاكمة المسؤولين المغاربة في المبحث الثالث.

# الفصل الأول

الانتهاكات المغربية لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية

## الفصل الأول:

## الإنتهاكات المغربية لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية.

تختلف الأساليب التي ينتهجها المستعمر من إقليم إلى آخر باختلاف سيطرته عليه، فالمحتل يبنّي إحتلاله للإقليم الذي يجتاحه على إدعاء أن هذا الإقليم هو جزء لا يتجزأ من ترابه بغض النظر عن الشرعية الدولية أو مراعاة للمواثيق التي تلزمه بإحترام حقوق الإنسان، ما يعني إحترام حقوق شعب هذا الإقليم وضمان أمنه وسلامته.

وقد عاش العالم صورا لذلك، كما فعلت فرنسا خلال إستعمارها للجزائر وإيطاليا عندما كانت تحتل ليبيا وتقوم به إسرائيل اليوم في فلسطين المحتلة، ويقوم به المغرب في إقليم الصحراء الغربية التي لا زال يحتل أكثر من 70 في المائة من أراضيها.

فالمغرب كباقي الدول الإستعمارية حاول ويحاول السيطرة على الأراضي الصحراوية بشتى الوسائل والطرق، فإلى جانب محاولة فرض الأمر الواقع من خلال جلب المستوطنين المغاربة والعمل على توطينهم بالصحراء الغربية منذ سنة 1975 وحتى يومنا هذا.

فقد إنجر عن الغزو المغربي للصحراء الغربية الكثير من الإنتهاكات لحقوق الإنسان حيث مارس الجيش المغربي الكثير من التجاوزات الخطيرة بدءا بدفن المدنيين في مقابر جماعية و الإخفاء القسري، كذلك القيام بإستعمال أسلحة محرمة دوليا مثل النابالم و الفسفور التي تتعارض مع القوانين و الأعراف الدولية، والقيام بإستهداف المخيمات التي إستعملها المدنيون هروبا من جحيم الإحتلال المغربي، بالإضافة إلى الأضرار التي مست الأعيان المدنية من نهب وتدمير.

ويتواصل مسلسل الإنتهاكات في المناطق المحتلة من تعذيب وسوء معاملة وكذلك محاكمات جائزة وصورية ضد المعتقلين السياسيين، وهو ماسنحول الوقوف عليه في هذا الفصل من خلال توزيعه الى ثلاث مباحث نتعرض في الأول لطبيعة النزاع في الصحراء الغربية ونتناول في الثاني إنتهاكات القانون الدولي الإنساني في الصحراء الغربية ونتكلم في الثالث عن صور إنتهاكات حقوق الإنسان في المناطق المحتلة من الصحراء الغربية.

**المبحث الأول: طبيعة النزاع في الصحراء الغربية .**

لقد خلق الفراغ القانوني الذي تركته إسبانيا بعد إنسحابها من الصحراء الغربية و تسليمها للمغرب و موريتانيا من غير أن تقوم بتنظيم إستفتاء تقرير المصير معضلة قانونية صعبة الحل، مما جعل مشكل الصحراء الغربية النزاع الأطول والأهم في القارة الإفريقية في إنتظار أن يتم تصفية الإستعمار من هذا الإقليم، مما أعطى بعدا آخر لهذه القضية رغم وضوح قرارات الأمم المتحدة التي تنادي بتقرير مصير شعب هذا الإقليم.

وهو ما سستم معالجته في هذا المبحث من خلال توزيعه إلى ثلاث مطالب في المطلب الأول نتطرق لجذور النزاع في الصحراء الغربية أما في المطلب الثاني نتناول مشكل الصحراء الغربية كمشكل تصفية إستعمار، ونخصص الثالث للوضع القانوني للصحراء الغربية في قوانين الحرب والإحتلال.

**المطلب الأول: جذور النزاع في الصحراء الغربية.**

إن الأهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها الصحراء الغربية جعلتها محط أنظار القوى الإستعمارية الأوروبية، فتعاقبت المحاولات الأستعمارية إلى أن إستقر المقام بالإستعمار الإسباني ليتجسد فعليا بعد تركيته في مؤتمر برلين الثاني 1884، و أصبحت إسبانيا المسيطر الأول على الإقليم حتى أطلق عليه الصحراء الإسبانية لتمييزها عن باقي المستعمرات، إلا أن إسبانيا تركت الإقليم في 1976 بعد ضغط مغربي فرنسي<sup>(1)</sup>، لذلك سنتصب معالجتنا لجذور النزاع في الصحراء الغربية على مرحلتين أساسيتين مرحلة الإحتلال الإسباني كفرع أول ومرحلة الغزو المغربي الموريتاني كفرع ثاني.

**الفرع الأول: مرحلة الإحتلال الإسباني.**

قسمت مرحلة الإحتلال الإسباني إلى مرحلتين بداية الإهتمام الإسباني بالصحراء الغربية (أولا) ومرحلة السيطرة على الإقليم (ثانيا).

**أولا: الإهتمام الإسباني بالصحراء الغربية:**

بدأت هذه المرحلة بالكشوفات الجغرافية التي قامت بها إسبانيا و البرتغال، حيث ظهرت الأهمية

<sup>1</sup> عمر صدوق، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي و العلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1986، ص131.

الإستراتيجية للصحراء الغربية مما جعل الإسبان يقومون ببناء بعض المراكز التجارية على السواحل الصحراوية مثل رأس بوجد وروالأس الأبيض، للقيام بمراقبة جزر الكناري و حمايتها من أي تهديد محتمل، لتعلن إسبانيا فرض حمايتها على الصحراء الغربية بموجب المرسوم الملكي الصادر عام 1885، كما قامت إسبانيا بتوقيع عدة إتفاقيات لرسم الحدود مع الدول الإستعمارية ابتداء من إتفاقية باريس في 27 جوان 1900 التي رسمت الحدود الجنوبية و الشرقية لمنطقة وادي الذهب<sup>(1)</sup>.

ثم إتفاقية باريس الثانية الموقعة في 03 أكتوبر 1904 لترسيم حدود وادي الذهب و إتفاقية مدريد الموقعة في 23 نوفمبر 1912 التي تم فيها رسم حدود الساقية الحمراء و وادي الذهب بصورة نهائية، وصولا إلى الإتفاق المبرم مع شيوخ القبائل في سنة 1934 بدعوى حماية الساقية الحمراء و وادي الذهب من التدخلات الفرنسية<sup>(2)</sup>.

### ثانيا: مرحلة السيطرة على الإقليم.

بعد إبرام إتفاقية 1934 عرفت الصحراء الغربية عدة تطورات من بينها إكتشاف الفوسفات 1947، مما جعل إسبانيا تكون أكثر تشبثا بالصحراء الغربية نظرا للأهمية الإقتصادية لهذه الثروة، التي بدأ الإستغلال المباشر لها مع مطلع الستينات<sup>(3)</sup>.

كما تميزت هذه المرحلة ب بروز الفكر التحرري و تبلور الوعي لدى الطبقة المثقفة الصحراوية وظهر ذلك جليا مع تأسيس الحركة الطليعية لتحرير الصحراء الغربية في عام 1968 بقيادة إبراهيم بصيري، و التي طالبت إسبانيا بالقيام بتقرير مصير الإقليم، مما أدى بالقوات الإسبانية إلى مجابهة المظاهرات بوحشية حيث قامت بقتل و إعتقال العشرات على رأسهم زعيم الحركة، مما إضطر بالطلبة الصحراويين بالجامعات المغربية إلى تأسيس تنظيم جديد و هو الحركة الجينية لتحرير الصحراء 1972، و التي كانت تحمل نفس الأفكار التحررية التي تمخض عنها ظهور جبهة البوليساريو

<sup>1</sup> الذهبية امين الشيخ امبارك، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية بعنوان عمليات حفظ السلام الأممية دراسة حالة بعثة المينورسو بالصحراء الغربية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 2007، ص 65.  
<sup>2</sup> عبدالله ابراهيم محمد يحظيه والحسينة حسن الحسين، اثبات الانتهاكات المغربية لحقوق الانسان في الصحراء الغربية على ضوء الصورة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، قسم الاعلام والاتصال، جامعة وهران 2007، ص 17 .  
<sup>3</sup> بن عامر تونسي، تقرير المصير و قضية الصحراء الغربية، الطبعة الاولى، المؤسسة الجزائرية للطباعة والنشر، الجزائر 1987، ص 233 / 234.

في 10 مايو 1973، التي أعلنت الكفاح المسلح بتاريخ 20 مايو 1973<sup>(1)</sup>.

وقد قامت جبهة البوليساريو بعدة عمليات ضد ثكنات الجيش الإسباني (الخنكة، اكجيجيمات، حاسي معطالله)، وأمام الضربات الموجعة التي وجهتها الجبهة الشعبية للجيش الإسباني اضطرت إسبانيا إلى الاعتراف بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، كما وعدت بتنظيمه في عام 1974.

إلا أنه و أمام المطالب المغربية الموريتانية و الضغط المغربي بالمسيرة الخضراء في 1975 \* وقعت إسبانيا إتفاقية مدريد 14 نوفمبر 1975 التي إنبثق عنها تسليم الإدارة لهاتين الدولتين و إعلانها الإنسحاب النهائي من الإقليم في 26 فبراير 1976.

### الفرع الثاني: الغزو المغربي و الموريتاني.

ستقتصر دراستنا في هذا الفرع على الغزو المغربي الموريتاني وذلك من خلال بداية مباشرة الغزو المغربي الموريتاني للإقليم في 31 أكتوبر 1975 (أولا) ثم التطرق إلى إتفاقية مدريد الثلاثية في 14 نوفمبر 1975 (ثانيا).

### أولا: الإحتلال المغربي و الموريتاني.

بعد إصدار محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري في 16 أكتوبر 1975 فسر المغرب الرأي الاستشاري على أنه إعتراف له بحقوقه التاريخية في الصحراء الغربية، و قامت القوات المغربية بإجتياح الأراضي الصحراوية من الشمال في 31 أكتوبر 1975، بما يسمى المسيرة الخضراء مرتكبة الكثير من الجرائم ومخلقة ورائها الكثير من الدمار والخراب، وأتبعه المغرب بمسيرة للمدنيين بين 05 و 06 نوفمبر 1975 بحجة أنهم مجموعة من الصحراويين تم إبعادهم في عهد الاستعمار الإسباني<sup>(2)</sup>.

بعدها قام النظام المغربي بإجراء إتفاق سري مع موريتانيا لتقسيم الإقليم لتباشر القوات الموريتانية غزو الإقليم من الناحية الجنوبية .

<sup>1</sup> الذهية امين الشيخ امبارك، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية بعنوان عمليات حفظ السلام الأممية دراسة حالة بعثة المينورسو بالصحراء الغربية، مرجع سابق، ص 68.

\* المسيرة الخضراء إسم أطلق على مسيرات حاشدة مكونة من المدنيين والعسكريين المغاربة ، إجتاحت الصحراء الغربية، ذات هدف إستخراجي نظمها الإحتلال المغربي في شهر نوفمبر لعام 1975 لحمل إسبانيا على تسليم إقليم الصحراء الغربية.

<sup>2</sup> بن عامر تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، مرجع سابق، ص 333.

وقامت جبهة البوليساريو بدورها بالتصدي للإجتياح المغربي الموريتاني منتهجتنا بذلك حرب عصابات ضد الدولتين، لتخرج موريتانيا من الحرب بعد إنقلاب عسكري على نظام ولد دداه و توقيع إتفاقية سلام مع جبهة البوليساريو في 5 أوت 1979.

وقد خاضت بعد ذلك البوليساريو حرب طويلة ضد المغرب لمدة 16 سنة، وانتهت بإتفاقية سلام سنة 1991 من أجل إجراء الإستفتاء والسماح للشعب الصحراوي بتقرير مصيره وفق قرارات منظمة الأمم المتحدة.

### ثانيا: إتفاقية مدريد الثلاثية.

أمام المغريات التي منحها المغرب لإسبانيا بضمان مصالحها الإقتصادية و الحيوية في المنطقة وافقت إسبانيا على الخروج من الإقليم مسلمة الإدارة الثنائية للمغرب و موريتانيا بتوقيع إتفاقية مدريد في 14 نوفمبر 1975، ونصت هذه الإتفاقية على تسليم الإدارة للمغرب و موريتانيا على أن يكون الإنسحاب النهائي لإسبانيا في 26 فبراير 1976، كمانصت على أن رأي شعب الصحراء الغربية تعبر عنه الجماعة<sup>(1)</sup>.

لكن ما يجعل هذه الإتفاقية تفقد قيمتها القانونية هو أنها صادرت حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره الذي ضمنته قرارات الأمم المتحدة منها القرار 14-15 للجمعية العامة في عام 1960\* والذي نص على حق الشعوب في تقرير مصيرها، كذلك الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في 16 أكتوبر 1975، الذي ذكرت فيه القيمة الملزمة لمبدأ تقرير المصير، كما أن إستشارة الشعب عن طريق الجماعة أصبح باطلا بعد أن حلت الجماعة نفسها في 28 فبراير 1975.

كما أن الإتفاق أبرمته دولة لا تملك السيادة فإسبانيا تملك الإدارة فقط التي فوضتها الأمم المتحدة كما ألزمتها بإتباع الطرق المتعلقة بتصفية الإستعمار وفق قرارات الأمم المتحدة 14-15 و 25-26، حيث لا يحق لها التصرف في السيادة.

<sup>1</sup> بن عامر تونسي، مرجع سابق، ص 360.

\* جاء القرار الأممي 1514 الصادر في 14 ديسمبر 1960 والخاص بمنح الاستقلال للاقطار والشعوب المستعمرة، مؤكدا الاهتمام الأممي بقضية تحرير الشعوب من الاستعمار، وحققها في إقامة كيانات وطنية مستقلة، ومساندة حركات التحرر في الأراضي الخاضعة للاحتلال الاجنبي، وإنهاء الاستعمار بجميع مظاهره وأشكاله.

كما أن انسحاب الطرف الموريتاني في 05 أوت 1979 بعد توقيعها إتفاقية السلام مع البوليساريو يفرغها من قيمتها القانونية.

### المطلب الثاني: مشكل الصحراء الغربية مشكل تصفية استعمار.

لا شك أن الغزو المغربي و الموريتاني للصحراء الغربية بحجج واهية، يعد مخالفة صارخة لكل قرارات الأمم المتحدة التي تصنف الصحراء الغربية منذ عام 1963 على أنها مستعمرة لم يقرر مصيرها و تطالب إسبانيا بتمكين سكان الإقليم من أن يقرروا مصيرهم، و الذي هو حق غير قابل للتصرف ولا للمساومة، يجعل من القضية الصحروية قضية تصفية إستعمار وهو ما سنحاول الوصول إليه في هذا المطلب عن طريق تقسيمه إلى فرعين نتناول في الأول الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية و في الثاني نستعرض بعض قرارات المنظمات الدولية الخاصة بتصفية الإستعمار في الصحراء الغربية.

### الفرع الأول: الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية.

ستكون دراستنا للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بالوقوف على مطالب الأطراف وإتباعها برد المحكمة كالتالي المطالب المغربية (أولا) والمطالب الموريتانية (ثانيا).

#### أولا: المطالب المغربية وموقف المحكمة منها.

بناء على طلب من المغرب و موريتانيا أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة توصية بتاريخ 18 ديسمبر 1974 تطلب فيها من محكمة العدل الدولية إصدار رأي استشاري الهدف منه مساعدة الجمعية العامة في عملها حول موضوع متعلق بالمطالب الترابية مع الأخذ بعين الاعتبار المبادئ الأساسية الخاصة بتصفية الاستعمار و منها القرار 14-15.

حيث وجهت الجمعية سؤاليين للمحكمة هل كانت الصحراء الغربية قبل الاستعمار الاسباني أرض بلا سيد؟ و إذا كانت الإجابة بالنفي ما هي الروابط القانونية التي تجمع بين الصحراء الغربية والمغرب من جهة؟ و بين الصحراء الغربية و موريتانيا من جهة أخرى؟.

وقد قام الأطراف بتقديم مستندات الى المحكمة لتقوم بدراستها ومن خلال الوثائق المقدمة تأكدت المحكمة أن الأرض كانت مسكونة قبل الإستعمار الاسباني و كانت القبائل منظمة تنظيما

إجتماعيا و سياسيا تحت سلطة قادة أكفاء يقومون بتمثيلهم، حتى أن إسبانيا عند إحتلالها وقعت إتفاقيات مع شيوخ القبائل، هذا بخصوص السؤال الأول (1).

أما عن السؤال المتعلق بالروابط القانونية فقد إحتج المغرب بحجة الالتصاق القاري الذي شككت فيه المحكمة، أما عن ممارسة السلطة في الصحراء الغربية في المجال التاريخي إستدل المغرب بالشيخ ماء العينين الذي إعتبر أنه كان يمثل الملك في أرض الساقية الحمراء، وأن الملك كان يدعمه بالسلاح لمجابهة الفرنسيين.

وإعتبرت المحكمة أن العلاقة بين الملك و الشيخ ماء العينين ما هي إلا علاقة احترام، أما عن التصرفات الدولية فقد استند المغرب على معاهدة مراكش 1767 التي إعتبرت المحكمة من خلالها أن سيادة السلطان المغربي لا تتعدى واد نون جنوبا حسب المادة 18 من الاتفاقية، و في المعاهدة التي وقعت بين المغرب و بريطانيا في عام 1895 قالت المحكمة أن للسلطان مصالح حيوية في المنطقة و ليست سيادة على الإقليم (2).

#### ثانيا: موقف المحكمة من المطالب الموريتانية.

إعتبر النظام الموريتاني أن منطقة وادي الذهب ماهي إلا إمتداد للإمارات الموريتانية القديمة، كما أن التشابه في اللغة و العادات والتقاليد يشكل قاسم مشترك بين المجموعة الموريتانية و الصحراء الغربية، لكن المحكمة فندت هذه الحجج و أعتبرت أن قبائل الصحراء الغربية كانت منظمة قبل الإمارات الموريتانية و أنها كانت مستقلة عنها سواء في الميدان السياسي ، الإقتصادي ، الإجتماعي حتى قدوم المستعمر الإسباني، كما أن الشعب الصحراوي كان ذو طابع خاص و محدد مشكل من قبائل مستقلة عن كل سلطة خارجية (3).

كما أشارت المحكمة إلى أن الجمهورية الإسلامية الموريتانية لا تعتبر الوارث المباشر للمجموعة الموريتانية، لأن القيادة الموريتانية لم تظهر

<sup>1</sup> الذهبية امين الشيخ امبارك، مرجع سابق، ص77.

<sup>2</sup> بن عامر تونسي، مرجع سابق، ص347.

<sup>3</sup> طاهر سعود، نزاع الصحراء الغربية بين المغرب و البوليساريو، الطبعة الاولى، دار مختار للطباعة، سوريا 1968، ص100 .

إلا في 1904، في الوقت الذي كان للإقليم الصحراوي وجود قانوني<sup>(1)</sup>.

أمام هذه المعطيات المتناقضة خلصت المحكمة بعد دراسة للوثائق و المعلومات المقدمة لها الى نفي وجود روابط سيادة بين المغرب و الصحراء الغربية من جهة و بين موريتانيا و الصحراء الغربية من جهة أخرى، و أن المحكمة لم تلاحظ وجود علاقات قانونية من طبيعتها أن تؤثر في تطبيق القرار 14-15 المتعلق بتصفية الاستعمار بواسطة التعبير الحر عن إرادة شعب الإقليم<sup>(2)</sup>.

#### الفرع الثاني: موقف المنظمات الدولية من تصفية الإستعمار في الصحراء الغربية.

ستناول موقف المنظمات الدولية من تصفية الإستعمار في الصحراء الغربية من خلال المنظمين الرئيسيتين منظمة الأمم المتحدة (أولا) ثم الاتحاد الإفريقي (ثانيا).

##### أولا: موقف منظمة الأمم المتحدة.

إعتمدت الجمعية العامة سلسلة من القرارات أكدت فيها على وجوب تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية حيث بدأت بإصدار أول قرار لها وهو القرار 072 (الدورة 20) 06 ديسمبر 1965، يدعو بإلحاح الحكومة الإسبانية بالإفصاح عن الأقاليم التي تحت إدارتها و إتخاذ جميع التدابير اللازمة لتقرير مصير إقليم إفني و الصحراء الغربية<sup>(3)</sup>.

كما أصدرت الجمعية العامة القرار 29-22 الصادر في 20 سبتمبر 1966 تصرح فيه بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وفق القرار 14-15، كما دعى إسبانيا إلى توفير الجو المناسب للقيام بعملية الإستفتاء لتمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره، كذلك القرار 22-83 في 04 ديسمبر 1974 الذي ناد بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير و المطالبة بالإستفتاء، كما أعطى الشرعية للكفاح الذي يقوم به الصحراويون ضد الإسبان و دعى الدول الى مساندتهم<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> الذهية امين الشيخ امبارك، مرجع سابق، ص 65.

<sup>2</sup> السجل القومي و خطب و حديث العقيد معمر القذافي، المجلد السنوي السابع، المركز العالمي للدراسات، الكتاب الأخضر، 1975/1976، ص 420.

<sup>3</sup> سلفادور بابريس كاري و باولا كاتيت كاسيتا، الصحراء في القلب، ترجمة احمد الشيعة، فالينسيا اسبانيا، يونيو 1999، ص 56.

<sup>4</sup> بن عامر تونسي، مرجع سابق، ص 301.

وأصدرت الجمعية قرارا في دورتها الثالثة و الثلاثين 1978 دعت من خلاله الى القيام بالتدابير التي نصت عليها محكمة العدل الدولية و تمسكها بمبدأ تقرير مصير الشعب الصحراوي، كما أعلنت الأمم المتحدة عن مسؤوليتها في إنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية.

وقد بقيت الأمم المتحدة على طول فترات الصراع تنص على حق الشعب الصحراوي غير قابل للتصرف تحت أي ظرف إلى يومنا هذا، و أهم ما يمكن استنتاجه من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة أنها تؤكد بصفة قطعية على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره و تعتبر

الإستفتاء الوسيلة الشرعية لتصفية الإستعمار من الصحراء الغربية.

أما قرارات مجلس الأمن فقد تميزت بالاحتشام على عكس الجمعية العامة حيث أدرج القضية الصحراوية في الفصل السادس الخاص بحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، إذ أصدر عدة قرارات من أبرزها القرار 3292 و القرار 377 و 379<sup>(1)</sup>.

وإنحصرت قرارات مجلس الأمن في تحديد المهام الموكلة للممثل الخاص للأمين العام في المنطقة كذلك تحديد مدة تواجد المينورسو\* و دعوة الأطراف إلى المفاوضات و الخروج بحل توافقي يرضي الطرفين.

#### ثانيا: موقف منظمة الإتحاد الإفريقي.

إن الدور الذي لعبته منظمة الوحدة الإفريقية سابقا و الاتحاد الإفريقي حاليا هو دور بارز من أجل تحرير الأقطار الإفريقية من الهيمنة الاستعمارية كما عملت على التوفيق بين الدول و إلزامها باللجوء لحل مشاكلهم بالطرق السلمية فيما بينهم خاصة فيما يتعلق بمشكلة الحدود و تدخل قضية الصحراء الغربية ضمن تعهداتها الرامية الى القضاء على جميع صور الإستعمار لتحقيق الإستقلال لكامل الأراضي الإفريقية.

<sup>1</sup> حمادي عبد الرحمان موسى، عمليات السلام في الصحراء الغربية، دار كبوات للطباعة و النشر و التوزيع، دمشق سوريا 2006، ص 23.

\* بعثة الامم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية وتعرف بالمينورسو وهي بعثة أممية مهمتها الاساسية تنظيم استفتاء في منطقة الصحراء الغربية، المتنازع عليها لتقرير مصير سكانها وحفظ السلام ومراقبة تحركات القوات المتواجدة في الصحراء الغربية من الجيش المغربي والجيش الصحراوي، اسست بقرار أممي لمجلس الامن للامم الدولي رقم 690 في افريل 1991 يوجد مكتبها المركزي بمدينة لعيون ولها 11 مركز موزعة على كل المنطقة المتنازع عليها.

وكانت أول بادرة ترجع إلى 22 أبريل 1965 حينما أصدرت لجنة التحرير مذكرة دعت فيها كل من فرنسا وإسبانيا وبريطانيا إلى تقرير مصير الشعوب التي تحت إدارتها و بالأخص الشعب الصحراوي.

كذلك في نوفمبر 1966 طالبت منظمة الوحدة الإفريقية من (أديس بابا) إسبانيا بضرورة تصفية وجودها الإستعماري من المناطق التي تحتلها<sup>(1)</sup>.

وفي 12 جوان 1972 دعا وزراء الخارجية الأفارقة (من الرباط) إسبانيا بضرورة إيجاد مناخ ملائم ليعبر فيه سكان الصحراء الغربية عن تقرير مصيرهم، كما أن مجلس وزراء الخارجية المنعقد في مقديشو 1974 ندد بمناورات إسبانيا الرامية للتحلل من التزاماتها بشأن تصفية الإستعمار في الصحراء الغربية<sup>(2)</sup>.

ثم في الدورة الرابعة عشر لمؤتمر رؤساء الدول و الحكومات المنعقد في ليبر وفيل (الغابون) قبول مشاركة وفد من البوليساريو.

ثم تلاه بعد ذلك في جوان 1981 إنعقاد مؤتمر القمة الثامن عشر في نيروبي و الذي أصدر لائحة أكد فيها على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره و طالب بوقف إطلاق النار.

وأمام التماطل المغربي قرر الأمين العام للمنظمة "آدم كوجو" قبول الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية عضوا في الوحدة الإفريقية و ذلك تماشيا مع المادة الثامنة و العشرين من ميثاق المنظمة و منذ ذلك الوقت ترسمت العضوية للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في المحفل الإفريقي كما أنها تعتبر من بين الاعضاء المؤسسين للإتحاد الإفريقي<sup>(3)</sup>.

هذا يبين الموقف الداعم من طرف المنظمة لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره و أنه كيان موجود لكنه يعاني من الإحتلال و يعطي تصور أن القضية في منظمة الإتحاد الإفريقي تحظى بالدعم و التآزر من طرف الأفارقة.

<sup>1</sup> بن عامر تونسي، مرجع سابق، ص319.

<sup>2</sup> نفس المرجع، نفس الصفحة.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص330.

**المطلب الثالث: الوضع القانوني للصحراء الغربية في قانون الاحتلال الحربي.**

منذ أكثر من أربعين عاما و قضية الصحراء الغربية باقية على أجندة الأمم المتحدة و هي آخر بلد غير متمتع بالإستقلال في إفريقيا، في حين حظيت معظم المستعمرات الأوروبية السابقة بنوع معين من تقرير المصير، لكن لوضع لقانوني بَيّن لا لبس فيه، أنه مستعمر في إنتظار إستكمال تصفية الإستعمار المغربي عبر مبدأ تقرير المصير لذي يضمن للشعب الصحراوي تحديد مستقبله السياسي بكل حرية، ولا ريب أن محاولات المغرب المتواصلة لضم الأقليم وفرض أمر الواقع تشكل خرقا واضحا لقواعد القانون الدولي، وهو ما ستتم معالجته في هذا المطلب من خلال تقسيمه الى فرعين التكييف القانوني للوجود المغربي في الصحراء الغربية كفرع أول ومدى مكانية تطبيق إتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الصحراوية المحتلة.

**الفرع الأول: التكييف القانوني للوجود المغربي في الصحراء الغربية.**

سنعالج في هذا الفرع التكييف القانوني للوجود المغربي في الصحراء الغربية من خلال التعاطي الأممي مع الملف الصحراوي عن طريق قرارات الجمعية العامة (أولا) ثم قرارات مجلس الأمن (ثانيا).

**أولا: قرارات الجمعية العامة.**

إن الوجود المغربي في الصحراء الغربية لا يرتكز إلا على أساس القوة العسكرية التي حرمت الشعب الصحراوي من تقرير مصيره خارقة بذلك القرار 14-15 الصادر في 1960.

كذلك القرار 3314 المؤرخ في 04 ديسمبر 1974 والمتضمن تعريف العدوان على أنه إستخدام القوة المسلحة من طرف دولة ضد سيادة أو سلامة الوحدة الإقليمية أو الإستقلال السياسي لدولة أوبأي طريقة تتعارض مع أحكام الأمم المتحدة وبالرجوع الى الوضعية الصحراوية نجد أن المغرب لجأ الى القوة من خلال المسيرة الخضراء المكونة من الجنود والمدنيين المغاربة الذين إجتاحوا الصحراء.

هذا فضلا عن خرق المغرب لإلتزاماته تجاه الفقرة 02-03-04 من المادة الثانية لميثاق الأمم المتحدة، فوفقا للفقرة الثانية تلتزم الدول بتنفيذ الإلتزامات التي أقرتها على نفسها تجاه المنظمة، فان الحكومة المغربية استولت على الصحراء الغربية بعد رفض محكمة العدل الدولية كل سيادة مغربية

على الإقليم، كما أنها خالفت الفقرة الثالثة و الرابعة من نفس المادة، و ذلك لغزوها الصحراء الغربية بجيشها و فرض الأمر الواقع، و هذه الحالة تتعارض مع أهداف و قرارات المنظمة المتعلقة بتصفية الإستعمار من الصحراء الغربية (1).

كما أن الجمعية العامة شجبت في قرارها 34-37 سنة 1979 ما أسمته الإحتلال المغربي للصحراء الغربية.

فالحالة الوحيدة التي تحظى بإعتراف دولي التي يمكن فيها إستعمال الدفاع المشروع هو في حالة الدفاع الشرعي المنصوص عليها في المادة 51 من ميثاق الامم المتحدة.

إضافة إلى أنه وحسب ماورد في مبادرة البحث في القانون الدولي الإنساني التي قامت بها جامعة هارفارد الأمريكية إعترفت الأمم المتحدة نظاميا بأن الصحراء الغربية إقليم محتل وبالتالي فإن جميع الأطراف سيكونون ملزمون بتطبيق إتفاقية جنيف الرابعة(2).

فالمغرب قام بالهجوم على أرض مسجلة في أجندة الأمم المتحدة من الأقاليم المستعمرة كما أن الأمم المتحدة تمنع إستعمال القوة لتوسيع الأراضي على حساب إقليم معترف بحدوده من طرف القوى الإستعمارية فالوجود المغربي يعتبر إحتلالا يستلزم تطبيق القانون الدولي الإنساني رغم أن الإشارة للمغرب كقوة إستعمارية من الجهات الأكثر مسؤولية (اللجنة الصليب الأحمر الدولي) حدث نادرا و هذا لا يعود لغموض في القانون الدولي في هذه المسألة إنما يعود لإعتبارات معنوية للجنة، و ذلك أن اللجنة تعاونت مع المغرب والبوليساريو أثناء النزاع بين عامي 1975 و1991 في موضوع معاملة الأسرى و المدنيين المختطفين(3).

كما أن المغرب طالب في العديد من المرات من لجنة الصليب الأحمر الدولي إطلاق سراح الأسرى المحتجزين لدى البوليساريو حيث طالب وزير الخارجية و التعاون المغربي بالإنتهاء الفوري للحالة المزرية للأسرى المغاربة و فق مقتضيات القانون الدولي الإنساني تحديدا إتفاقيات جنيف الاربعة لعام 1949.

<sup>1</sup> بن عامر تونسي، مرجع سابق، ص367.

<sup>2</sup> جاكوب موندي، الوضع القانوني للصحراء الغربية في ظل تشريعات الحرب والاحتلال، ترجمه الى الاسبانية محمد امام عالي سيد البشير، ثم ترجمه الى العربية مصطفى الكتاب، انظر الموقع [www.upes.org](http://www.upes.org)

<sup>3</sup> جاكوب موندي، المرجع نفسه.

## ثانيا: قرارات مجلس الأمن.

تعتبر قضية الصحراء الغربية من صلب إختصاصات مجلس الأمن حيث أصدر القرار 380 سنة 1975 و الذي طالب فيه بالسحب الفوري للمسيرة الخضراء التي قام بها المغرب، إلا أن المغرب تجاهل القرار و قام بغزو مسلح أعقبه بإيفاد آلاف المغاربة داخل التراب الصحراوي.

حيث أدرجت القرارات التي أصدرها مجلس الأمن في البند السادس الذي ينص على حل المشاكل الدولية بالطرق السلمية رغم وضوح التكييف القانوني لقضية الصحراء الغربية على أنها عدوان وانتهاك سافر للشرعية الدولية.

إلا أنه و بسبب تغلب الجانب السياسي و ضغط حلفاء المغرب جعل مجلس الأمن يكتفي بإصدار قرارات تدعو الأطراف لإستعمال الطرق السلمية لحل مشكل الصحراء الغربية و القيام بتنظيم عمل بعثة المينورسو و التصويت لقبول الممثل الشخصي للأمين العام في المنطقة، ما يحسب لمجلس الأمن هو عدم إعترافه للمغرب بضم الصحراء الغربية كما يؤخذ عليه فشله في حل القضية وذلك لإنعدام الإرادة لإيجاد حل نهائي للقضية .

## الفرع الثاني: مدى إمكانية تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الصحراوية المحتلة.

منذ بداية التواجد المغربي في الصحراء الغربية طالبت الأمم المتحدة في الكثير من القرارات الإحتلال المغربي بضرورة تفعيل و إحترام القانون الدولي الإنساني و فق إتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 .

## أولا: تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الصحراوية المحتلة .

منذ قيام القوات المغربية بدخول الأراضي الصحراوية في 31 أكتوبر 1975 وفرض السيطرة الفعلية عليها جاء موقف الأمم المتحدة في هذا الشأن واضحا، حيث أعتبر التواجد المغربي في الإقليم إحتلال للأراضي الصحراوية، وطالبت الأمم المتحدة الإحتلال المغربي من خلال العديد من القرارات الصادرة من قبل مجلس الأمن والجمعية العامة بالإنسحاب من الصحراء الغربية، فقد أصدر مجلس الأمن القرار 380 عام 1975 و الذي شجب الإحتلال المغربي للصحراء الغربية وطالب

بسحب المسيرة الخضراء التي اجتاحت الإقليم، لكن المغرب أمعن في تجاهله للشرعية الدولية<sup>(1)</sup>.

بالإضافة إلى القرار الذي أصدرته الجمعية العامة 34-37 والذي طالبت فيه المغرب بتنظيم الاستفتاء ونص صراحة على اعتبار المغرب دولة محتلة للإقليم.

كما أن الرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في 16 أكتوبر 1975 و الذي نصت فيه صراحة على أنه لا توجد روابط سيادة بين المغرب من جهة و الصحراء الغربية من جهة أخرى كذلك الحال بالنسبة للمطالب الموريتانية.

كما أنه خلال قيام النزاع المسلح 1991/1975 كانت منظمة الصليب الأحمر الدولي قد تعاونت مع جبهة البوليساريو و المغرب في مجال الأسرى و المختطفين المدنيين أثناء المواجهات العسكرية، يضاف إلى ذلك أن المغرب وافق بوضوح على تطبيق القانون الدولي الإنساني في نزاع الصحراء الغربية، حيث قامت حكومة المغرب في العديد من المناسبات بتحريك لجنة الصليب الأحمر في موضوع أسرى الحرب المغاربة لدى جبهة البوليساريو، حيث طالب وزير الخارجية المغربي في 2002 بالإنهاء الفوري للحالة المزرية لأسرى الحرب المغاربة معتمدا على مقتضيات القانون الدولي الإنساني وتحديدًا اتفاقية جنيف الرابعة 1949<sup>(2)</sup>.

كما أنه لا توجد أي دولة في العالم تعترف بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية وأصدق دليل على ذلك هو إتفاقية التجارة الحرة بين المغرب وأمريكا في 2005 و التي إستثنت فيها أمريكا الأراضي الصحراوية واعتبرتها أرض نزاع.

كل هذه المعطيات السالفة الذكر تفضي حتما الى ضرورة تطبيق إتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الصحراوية.

### ثانيا: حماية المدنيين الصحراويين وفق إتفاقية جنيف الرابعة.

قبل الحديث عن حماية المدنيين الصحراويين بموجب الإتفاقية الرابعة لا بد من الإشارة أولا الى إن هنالك قواعد دولية نظمها المعاهدات والأعراف الدولية تؤكد حماية خاصة للشعوب إذا

<sup>1</sup> بن عامر تونسي، مرجع سابق، ص 312.

<sup>2</sup> جاكوب موندي، مرجع سابق.

تعرضت حقوقها للإنتهاك أو الإعتداء من قبل دول أخرى.

لعل أهم هذه القواعد تلك الخاصة بحق الشعوب في تقرير مصيرها و حقها في الإستقلال والعودة للديار و الممتلكات و التعويض عن الضرر المادي و المعنوي الذي أصاب الشعب من جراء حالة اللجوء و الإحتلال، و عليه فإن إتفاقية جنيف الرابعة جاءت لحماية المدنيين خاصة أنهم أكثر فئة مستهدفة في الحروب و منه فإن إتفاقية جنيف فرضت على دولة الإحتلال العديد من الإلتزامات التي تشكل حقوق للأشخاص المدنيين، الذين تحميهم الاتفاقية بموجب أحكامها و نورد على سبيل المثال لا الحصر بعض الحقوق التي تضمنتها الإتفاقية على النحو التالي:

- للأشخاص المحميين بموجب المادة 27 من الإتفاقية حق الإحترام لأشخاصهم و شرفهم و حقوقهم العائلية و عقائدهم الدينية و تقاليدهم و حقهم في معاملة إنسانية في جميع الأوقات و منع استخدام العنف أو التهديد<sup>(1)</sup>.

- عدم تعرضهم لأي إكراه بدني أو معنوي بشكل عام و عدم تعرضهم للإكراه بهدف الحصول على معلومات منهم.

- الحفاظ على سلامتهم الشخصية و البدنية.

- حظرت المادة 32 من الإتفاقية التدابير التي تسبب المعاناة البدنية أو إبادة الأشخاص، و أوردت على سبيل المثال لا الحصر بعض الأشكال المحظورة و منها القتل و التعذيب و العقوبات الجسدية و التجارب الطبية و العلمية التي لا تتطلبها المعالجة الطبية للأشخاص المحميين، و الأعمال الوحشية و بموجب المادة 34 فإنه يحظر على دولة الإحتلال نقل المدنيين كرها مهما كان الهدف من ذلك و الحفاظ على حقوقهم الاجتماعية<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> انظر نص المادة 27 من إتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.  
<sup>2</sup> انظر المادتين 32 و 34 من إتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.

## المبحث الثاني: إنتهاكات القانون الدولي الإنساني في الصحراء الغربية.

إن الأعمال والسياسات الهمجية والمتطرفة التي قام بها المحتل المغربي ولازال يتقنن في ممارستها ضد الشعب الصحراوي تشكل خرقا صارخا وواضحا للعديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وبخاصة إتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949.

لذلك سنحاول في هذا المبحث أن نتعرض إلى الإنتهاكات المغربية للقانون الدولي الإنساني في الصحراء الغربية والتي إرتبطت أساسا بقيام الكفاح المسلح في الفترة الممتدة من 1975 إلى 1991.

من خلال تقسيمه إلى ثلاث مطالب، نخصص الأول لإستعمال أسلحة محظورة دوليا من طرف الغزاة المغاربة، ونكرس الثاني إلى إتيان تصرفات محرمة ضد المدنيين الصحراويين ونفرد الثالث للتصرفات المحرمة تجاه الممتلكات المدنية.

## المطلب الأول: استعمال وسائل قتال محظورة دوليا.

إن وسائل القتال محددة بموجب قانون النزاعات المسلحة بواسطة إتفاقيات لاهاي التي تحدد حقوق وواجبات المتحاربين أثناء إدارة العمليات العدائية.

ولما كان الغرض الأساسي للحرب هو إضعاف القوة العسكرية للعدو فإن إستخدام أسلحة تزيد الآلام بشكل غير لازم يشكل إنتهاكا واضح للقواعد القانون الدولي الإنساني.

وهناك جانب من الأسلحة المحرمة أستعمل من طرف الإحتلال المغربي لمواجهة المقاومة الصحراوية، وهو ما سنعالجه في هذا المطلب من خلال تقسيمه الى فرعين ندرس في الأول إستعمال قنابل النابالم والفسفور الأبيض في الصحراء الغربية ونتناول في الثاني الألغام التي أستعملت في مواجهة الشعب الصحراوي.

## الفرع الأول : النابالم والفسفور الأبيض.

إن رغبة الإحتلال المغربي في القضاء على الشعب الصحراوي أدت به إلى إستعمال وسائل فظيعة من بينها الحرق، وذلك بإستعمال أسلحة حارقة كالنابالم والفسفور.

فالنابالم هو سائل تلقى الطائرات، مكون من البنزين و الغازولين بالإضافة إلى مادة مخثرة

يستعمل مع تحريره لحرارة شديدة فيحدث حريقا في كل ما يمسه من أرض و نبات و حيوان ومساكن، و قد تم إستعماله في مواقع عديدة كالفيتنام، الجزائر<sup>(1)</sup> بالإضافة إلى الصحراء الغربية.

أما الفسفور الأبيض يعرفه الدكتور محمد عواد أبو سنينية بأنه عنصر كيميائي مشتق إسمه من الكلمة اليونانية فوسفوروس "phosphoros"، أي حامل الضوء، و أكتشف الفسفور في سنة 1669 ، وله إستخدامات عسكرية متعددة كعامل حارق و كباعث لساتر دخاني و كمركب كيميائي مضاد للأفراد قادر على إحداث حروق شديدة، فقتال وقذائف الفسفور الأبيض هي ببساطة أجهزة حارقة تحوي مادة نصف شفافة شبيهة بالشمع، وعديمة اللون تميل إلى اللون الأصفر، ويتميز برائحة لاذعة شبيهة بالثوم، ويتميز النوع المستعمل في الأغراض العسكرية بشدة نشاطه كيميائيا ويلتهب عند تعرضه للأكسجين<sup>(2)</sup>.

وخير مثال على ذلك الطائرات المغربية التي أمطرت مخيمات تأوي الصحراويين الفارين بجلودهم من بطش الاحتلال المغربي، ورغم أن هذا القصف بهذه الأسلحة المحرمة طال عدة مخيمات متفرقة إلا أنه حسب ما تم إستنتاجه من الشهادات يؤكد شناعة ما تعرض له مخيم "أم دريكا"، لذلك سنحاول التركيز عليه (أولا) مع الإشارة إلى المواقع الأخرى كالقلعة وأمغالا وتقاريتي (ثانيا).

#### أولا: قصف مخيم أم دريكا.

كان مخيم "أم دريكا" مكانا أوت إليه أعداد كبيرة من السكان النازحين من المدن أو التجمعات الريفية، ضمن عملية الفرار التي بدأت من 31 أكتوبر 1975 في الصحراء الغربية تزامنا مع الغزو المغربي للصحراء الغربية من الشمال و الموريتاني من الجنوب.

وعلى الرغم من خطورة القصف الذي طال هذا المخيم، لم تعترف الدولة المغربية به على الإطلاق و لم يباشر فيه أي تحقيق من قبل منظمات حقوق الإنسان الدولية و لا الأمم المتحدة، إلا أنه يشكل واحدا من الذكريات الأليمة و الصفحات السوداء في تاريخ المغرب في الصحراء الغربية، فشهادات من عايش الحدث تبرز همجية قصف الإحتلال المغربي للمدنيين الصحراويين بالنابالم

<sup>1</sup> اسامة غربي، جرائم الحرب المرتكبة في حق الشعب الجزائري إبان الاستعمار الفرنسي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة سعد دحلب، البليدة 2005، ص54.

<sup>2</sup> اسعد العزوني، دراسة علمية عن الفسفور الأبيض،

والفسفور الأبيض الذي كان مخيم أم ادريكة أحد مسارحه.

تروي السيدة الصحراوية "مغلي حسنة" التي عملت في المخيم كمرضة في حديثها لجريدة الصحراء الحرة أنه في حدود الساعة الحادية عشر صباحا من يوم 18 فبراير 1976، حلقت أربع طائرات فوق المخيم و دارت عدة دورات قبل أن تشرع في مباشرة القصف مستهدفة التجمعات الثلاثة الرئيسية في المخيم، كما كشفت الممرضة الصحراوية أن القصف كان شديدا ووحشا مما أدى بهم الى اللجوء إلى المرتفعات و الإختفاء خلفها لتجنب المزيد من الخسائر البشرية.

كما أكدت مغلي حسنة فطاعة المشاهد المريعة في قصف أم ادريكة عندما سقطت قنبلة على مجموعة من الرجال كانوا تحت شجرة فاشتعلت عليهم و أستشهدوا جميعا و ذكرت منهم "القيب ولد احمد زين" و "أحمد حاتم" و آخرين<sup>(1)</sup>.

كما أن الأوصاف الخاصة بالحالة التي بقيت عليها الجثث تظهر الاثر الهائل للقنابل، وهذا وفقا للعديد من الاشخاص الذين لديهم خبرة في العناية بالمرضى او كانوا من العاملين في مجال الصحة، تؤكد وجود مكون حارق في القنابل ونوع من الحروق المتجوفة التي تسببت فيها القنابل وهو ما يتلاءم مع قنابل النابالم والفسفور الأبيض<sup>(2)</sup>.

وجدير بالذكر أنه لم يوجد أي هدف عسكري لتبرير هذا الهجوم الهجمي على المخيم، ولم يكن هناك مشاركين مباشرين في الأعمال القتالية، بل أن القصف علاوة على إستهداف المدنيين، شمل الآبار التي كانت في المخيم وصهاريج المياه، إضافة إلى حرق الخيمة التي كانت تؤدي المهام الاستشفائية داخل المخيم.

### ثانيا : قصف القلعة وتفاريقي وامغالا.

لم تكن أم دريكة الحالة الفريدة والوحيدة التي تعرضت للقصف بالنابالم والفسفور الأبيض، بل شمل عدة مناطق ومخيمات كانت ملجأ للأطفال والنساء والعجزة الفارين من بطش الاحتلال المغربي.

لتكون بذلك هذه التجمعات السكانية هدفا للطائرات المغربية (الميراج، ف5، ب51) التي

<sup>1</sup> السالك مفتاح، ام ادريكة(سيبرينتشا) الصحراء وأخواتها .. جريمة حرب قذرة.. يلفها النسيان، الحوارالمتمدن، منتدى الكتروني، العدد 1833، 2007.

<sup>2</sup> كارلوس مارتين بيريس تاين وايلوايز غونزاليس هيدالكو، ملخص واحة الذاكرة ذاكرة تاريخية لخروقات حقوق الانسان في الصحراء الغربية، ترجمة مصطفى الكتاب، المجلد الأول ، العيون الصحراء الغربية 2012، ص 32.

أمطرت المدنيين الصحراويين بالقنابل الحارقة في كل من القلعة وأمغالا وتفاريتي بالإضافة إلى إيرني<sup>(1)</sup>.

ورغم أن القصف الذي طال هذه الأماكن لم يكن مثل الذي تعرضت له أم دريكة ، إلا أن شهادات الناجيين تؤكد همجية القصف الذي إستهدف المدنيين وكان بعيدا عن مناطق القتال وأماكن تواجد قوات البوليساريو، والذي افرز أعداد كبيرة من القتلى والجرحى من المدنيين .

### الفرع الثاني: الألغام في الصحراء الغربية.

تعد الألغام الأرضية أدوات تدميرية بالغة القسوة، فهي على عكس غيرها من الأسلحة التي تتطلب من مستخدميها التصويب ثم الإطلاق فإن ماينشط عمل الألغام الأرضية هو الضحية نفسه، وذلك لأنها صممت لكي تنفجر عندما يخطو شخص ما أو يمسه بها بيده أو يتعثر في السلك المتصل بها، فبمجرد أن توضع خفية في مكانها تصبح عشوائية في أثارها ودائمة الخطر ما لم تتم إزالتها أو يبطل مفعولها<sup>(2)</sup>، وحتى يومنا هذا يستمر إكتشاف الغام أرضية في الصحراء الغربية التي تواصل حصد ارواح المدنيين الصحراويين خاصة على أطراف جدار العار المغربي الذي يقسم الصحراء الغربية الى قسمين.

لذلك ستنصب دراستنا في هذا الفرع على نقطتين أساسيتين الألغام في الصحراء الغربية من خلال التركيز على الجدار المغربي (أولا ) ثم أثار ومخلفات هذه الألغام ( ثانيا ).

### أولا : جدار الفصل المغربي.

الجدار المغربي هو عبارة عن مجموعة من الأحزمة تتشكل من بنايات عملاقة وجد محصنة وملينة بملايين الألغام المزروعة على جنبات الجدار بشكل غير منظم وعشوائي، ناهيك عن الحراسة المشددة للجيش المغربي الذي يفوق تعدادة الـ 160.000 جندي، آلاف الدبابات والأسلحة الثقيلة والخفيفة، والخنادق المضادة للدبابات والناقلات وأسلاك شائكة والأحزمة الرملية والجدران الحجرية وغيرها من الحواجز العسكرية.

<sup>1</sup> الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، قوات الاحتلال تقصف مخيماتنا أين الضمير العالمي، مجلة 20 ماي، الستة الثالثة، العدد 28، مخيمات اللاجئين بالجزائر فبراير 1976، ص 8.

<sup>2</sup> نعمان عطا الله الهيتي، الأسلحة المحرمة القواعد والاليات، الطبعة الاولى، دارالرسالن للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق سوريا 2008، ص 87.

تم بناء الأحزمة المشكلة للجدار في الفترة الممتدة من أوت 1980 إلى أفريل 1987 لتشكل هذه الأحزمة أطول جدار فصل في العالم بطول 2720 كم ،أما التشكيل العضوي للجدار فيتكون من أحزمة غير متفجرة وأخرى متفجرة وهي كالتالي: <sup>(1)</sup>

الأحزمة الرملية : هي عبارة عن جدران تمتد بدون إنقطاع على طول الجدار المغربي ،هذه الجدران تصل في بعض المناطق الي 7احزمة متتالية ،وقد يبلغ ارتفاع الواحد حوالي 3 أمتار .

الحائط الحجري: لقد ظهر إلى الوجود في سنة 1987 ، بعدما إستخلص الجيش المغربي عدم جدوائية الأحزمة الرملية لوحدها، وهكذا أعد هذا الجدار كداعم، قصد القيام بعرقلة لأي محاولة إجتياز للأحزمة .

الأسلاك الشائكة: توجد على طول الجدار وتقع أساسا أمام نقاط الدعم والمراقبة بمسافة 50 متر وتتكون من عدة أسلاك تتقاطع فيما بينها وقد تصل أحيانا إلى 12 سلكا.

الحفر المضادة للدبابات: تقام هذه الحفر قصد عرقلة تقدم الدبابات والآليات كما أنها تتواجد بين نقاط الدعم غالبا أمام وخلف الحزام الرملي وقد تتواجد مخفية ما بين حزامين رمليين ولهذه الحفر عمق تقريبي من 01 متر إلى 1.5 متر وعرض من 1.5 إلى 02 <sup>(2)</sup>.

أما الحواجز المتفجرة كما هو معلوم تضم حقول الغام مضادة للأفراد وكذلك الدبابات الموجودة على طول الجدار، كما توجد على جوانب ومؤخرة الأحزمة.

وبخصوص الأهداف الكامنة وراء بناء الجدار المغربي فهي تتمثل في :

- أولا: الإستحواذ على الأرض بثراوتها الطبيعية والمعدنية وتكريس الإحتلال بمنطق القوة.
- ثانيا: عزل المدنيين الصحراويين بالجزء المحتل عن جبهة البوليساريو ومنع هذه الأخيرة من الوصول الى كبريات المدن ،بعرقلتهم أثناء إقتحام الجدار وربح الوقت لقيام القوات الموجودة داخله بالرد المناسب.

<sup>1</sup> غيثي النج البشير 11 سنة على الجدار الاسرائيلي فوق الاراضي الفلسطينية و33 سنة على الجدار المغربي في الصحراء الغربية الدول العربية بين ادانة جدار والسكوت عن اخر [www.upes.org](http://www.upes.org).

<sup>2</sup> الأحزمة المغربية انظر الرابط <http://melad2010.3arabiyate.net/t49-topic>.

- ثالثاً: تفويت فرصة المفاجئة للمقاتلين الصحراويين بإستعمال وسائل الإنذار كالرادارات (1).

من جانب آخر إعتبرت منظمة Land Mine Action البريطانية غير الحكومية \* أن الصحراء الغربية واحدة من عشر دول الخطرة بفعل القنابل العنقودية والذخائر غير المتفجرة من مخلفات الحرب، وتقدر المنظمة وجود ما بين 3 الى 10 ملايين لغم بالمنطقة، بجانب ملايين الذخائر والأجسام الغريبة والخطرة التي تشوه الطبيعة وتسممها وتظل خطراً داهماً على الحياة في منطقة إعتاد أهلها البدو على الترحال بين المراعي الشاسعة والبراري الواسعة وسط صحراء مترامية الأطراف (2).

وحسب مسيري مشروع مكافحة الألغام في الصحراء الغربية التابع لذات المنظمة التي يربطها إتفاق إطار مع الدولة الصحراوية منذ 2006 والذي تم إعتماده من طرف الامم المتحدة فيما بعد، وبعد الوقوف على نتائج المشروع بعد عامين أي في 2008، فإن حجم التلوث الذي تم إكتشافه كان مهولاً خاصة في مايتعلق بالأراضي الملوثة بالقنابل العنقودية والتي لا زال يعثر عليها بين الفينة والأخرى الى يومنا هذا .

أما الحصيلة التي تم تحقيقها من خلال المشروع بعد جهد كبير من البحث والتقصي أعتمد فيعلى ثلاث مراجع أساسية، معلومات مقدمة من نواحي جيش التحرير الشعبي الصحراوي، ومعلومات رصد قامت بها بعثة الأمم المتحدة المتواجدة في الأقليم منذ وقف إطلاق النار 1991، بالإضافة إلى المعلومات المقدمة من طرف المدنيين الصحراويين الذين يجوبون هذه المناطق الخطيرة مع قطعانهم (3)، فتمثلت في 229 منطقة ملوثة بالقنابل العنقودية بالإضافة إلى 38 حقل للإلغام يمتد بعضها الى 20 كم، كما تم التخلص من أكثر من 7079 جسم خطير من الذخائر ومخلفات الحرب (4).

<sup>1</sup> غيثي النح البشير، مرجع سابق.

\* تأسست منظمة land mine action في عام 1992 بالمملكة المتحدة قصد تنسيق الحملة الدولية لمكافحة الألغام المضادة للأفراد، نالت المنظمة جائزة نوبل للسلام في عام 1997، تعمل على تنفيذ المشاريع الميدانية في الصحراء الغربية لازالة الألغام والذخائر العنقودية وتثقيف المجتمعات المحلية حول مخاطر الذخائر العنقودية.

<sup>2</sup> السالك مفتاح، الألغام موت صامت يهدد سكان الصحراء الغربية حسب إعتراقات الامم المتحدة، الحوار المتمدن منتدى الكتروني، العدد 1987، 2007.

<sup>3</sup> إتحاد الصحفيين والكتاب الصحراويين، برنامج مكافحة الألغام بالصحراء الغربية أيادي صحراوية تظهر مازرعه الاعداء، مجلة الاتحاد ، العدد الثاني، مخيمات اللاجئين بالجزائر جويلية 2011، ص7.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 7.

كما أولت بعثة الأمم المتحدة للإستفتاء في الصحراء الغربية "المينورسو" أهمية خاصة للتقليل من خطر الألغام والبقايا غير المتفجرة بتأسيس خلية لمكافحة الألغام، والتي إنخرطت منذ يناير 2006 في تنسيق عمل مكافحة الألغام من خلال عدة سبل إضافية للتنسيق، وبدعم من قسم الأمم المتحدة لمكافحة الألغام، نظمت البعثة أنشطة موجهة للتقليل من عدد الألغام والبقايا الغير المتفجرة في المنطقة، وقد أشرفت بعثة "المينورسو" على تحطيم أكثر من 3513 من الألغام المضادة للأفراد وساعدت على إكتشاف أكثر من 13 منطقة ملوثة با لقنابل العنقودية والأجسام الخطيرة في 2007<sup>(1)</sup>.

كل هذه الأرقام تؤكد مدى خطورة الألغام التي تعتبر خطرا داهما يهدد سكان المنطقة ورغم الجهد الحثيث المبذول في هذا المجال إلا أن الألغام تواصل حصد أرواح المدنيين إلى يومنا هذا.

وجدير بالذكر أن المغرب لم يوقع معاهدة أوتواوا لحظر الألغام المضادة للأفراد، في حين وقعت البوليساريو نداء جنيف الخاص بالموضوع في 2005.

### ثانيا: آثار ومخلفات الألغام في الصحراء الغربية.

لقد كرس جدار الفصل المغربي تقسيم شعب دولة إلى جزئين، والاف العائلات عاشت مايقارب أربعة عقود من الزمن مقسمة الأوصال بين مأساة اللجوء وهمجية الإحتلال المغربي في المناطق المحتلة، كما يكرس إستمرار وجود جدار الفصل المغربي إستمرار القطيعة بين أفراد الشعب الواحد وإنعدام إستدامة العلاقات الإجتماعية والثقافية وما يصاحب ذلك من محاولة طمس الهوية الصحراوية من خلال الدمج القسري للصحراويين داخل المجتمع المغربي.

إنه من المعلوم أنه وقبل مباشرة بناء الجدار المغربي قامت القوات المغربية بإقتلاع آلاف الأشجار من المناطق المحاذية لهذه البناءات المشكلة للجدار وهو ماكان له التأثير البالغ في البيئة بالإضافة الى تلويثها بالإستعمال المفرط للألغام والأجسام الأخرى التي لم تنفجر بعد.

أما عن الضحايا فكان السواد الأعظم منهم من المدنيين الصحراويين، فحسب الجمعية الصحراوية لضحايا الألغام تم إحصاء مايفوق 1400 ضحية ، كما كانت هناك ضحايا في صفوف بعثة المينورسوباإضافة إلا حالات نادرة يكون الضحايا فيها من المدنيين والجنود المغاربة ويتواصل حصد الأرواح بين الفينة والأخرى إلى يومنا هذا.

<sup>1</sup>السالك مفتاح، الألغام موت صامت يهدد سكان الصحراء الغربية حسب إعتراقات الامم المتحدة، مرجع سابق.

رغم عدم وجود إحصائيات دقيقة حول أثار الألغام في صفوف المدنيين إلا أنه يمكن الوقوف على بعض الأرقام التي تؤكد جسامة خطر الألغام ومخلفات الحرب في الصحراء الغربية فمثلا ما بين 2001 و 2005 ذكرت جبهة البوليساريو أن 525 شخص من الصحراء الغربية قد اصابوا و 30 قد قتلوا، كما تحدثت بعض التقارير الحقوقية عن 360 قتيل بسبب الألغام ومخلفات الحرب في الصحراء الغربية وحوالي 600 جريح<sup>(1)</sup>.

إن استمرار الجدار المغربي الذي يحطم العديد من الأرقام القياسية منها كأطول جدار فصل في العالم بطول 2720 كم، علاوة على كونه الحاجز الإصطناعي الذي فرق بين افراد الشعب الواحد يعتبر خطرا داهما يهدد حياة المدنيين الصحراويين والذي لم يتلقى إدانة دولية رسمية إلى اليوم.

### المطلب الثاني: إتيان تصرفات محرمة ضد المدنيين الصحراويين.

عادة ما يتأثر المدنيون بصورة أو بأخرى بعواقب النزاعات المسلحة، ولا يحتاج الأمر إلى تحليل أو دراسة للإعتراف بما تسببه الحروب من خسائر في صفوف المدنيين، وإن كان من البديهي أن هؤلاء يجب أن يبقوا خارج دائرة المعارك، إلا إن الإحتلال المغربي أتجه الى غير ذلك بممارسة تصرفات محرمة ضد المدنيين الصحراويين بداية من الإبادة الجماعية والتعذيب وشتى المعاملات الحاطة من الكرامة والترحيل الإجباري والإختفاء القسري.

إلا أن دراستنا في هذا المطلب ستمحور حول جريمتين أساسيتين إبادة الجنس البشري (فرع أول) والإختفاء والترحيل القسريين (فرع ثاني).

### الفرع الاول : إبادة الجنس البشري.

لقد شهد المدنيون الصحراويون الكثير من مجازر القتل الجماعي الممارس من طرف الإحتلال المغربي، الخارج عن نطاق القانون وبشكل واسع وممنهج في السجون السرية وكذلك الإعدامات التعسفية دون وجه حق.

<sup>1</sup> ضحايا الحرب والألغام بالصحراء الغربية القصة المنسية انظر الرابط

<http://yawmiyatintifada.e-monsite.com/pages/3-11.html>

وفي هذا الفرع سنعالج قضيتين مهمتين، حفر لمسيد مسرح الإبادة الجماعية(أولا) ثم المقابر الجماعية التي أكتشفت مؤخرا في فدرة لقويعة لمدينين صحراويين أعدموا خارج نطاق القانون(ثانيا).

### أولا : حفر لمسيد.

خلال الثلاث عقود الماضية كانت توجد أخبار عن وجود حفر " مقابر جماعية "،التي تم إقتياد بعض المعتقلين الصحراويين إليها.

المسيد عبارة عن مكانين منفصلين حفرتين عميقتين حفرتا في الأرض وزنزانة تشكل جزءا من منشأة كان لها فناء،حيث كانت الحفرتان لإستعمال مختلف، الاولى تتم فيها مباشرة الإستجابات والتعذيب أما الثانية فمخصصة للأشخاص الذين أشرفوا على الموت أو من تم إعدامهم<sup>(1)</sup>.

وحسب شهادات من عاشوا ذلك الجحيم، يروي "البطل لحبيب"الذي ألقى القبض عليه في 16 سبتمبر 1975 من قبل الجيش المغربي، ليتم إعتقاله و إقتياده إلى المسيد أنه وبعد أن تعرض لشتى أنواع التعذيب في الحفرة الأولى تم جره بالحبال الى الحفرة الثانية التي كانت محاطة بالأسلاك الشائكة ومصابيح الإنارة، ليجد أمامه أعداد كبيرة من الناس لا يستطيعون رؤية شيء بفعل التعذيب الذي تعرضوا له، حيث وحسب إفادة البطل لحبيب أن منهم من أنتزعت أسنانه ومنهم من فقاؤا عينيه وكانت الديدان تنخر بعض الجثث.<sup>(2)</sup>

كما أكد "البطل لحبيب"الذي أخرج من الحفرة وجسده مثخن بالجراح والكدمات الناجمة عن السياط وجروح عميقة في الردف، موت الكثير من المعتقلين تحت التعذيب أوأعدموا في ذلك المكان المريع .

ومن جانب آخر أشار اثنان من الشهود الناجين إلى موت صبي يبلغ من العمر 14 سنة ويتعلق الأمر" بحمدي ابراهيم السالم مولاي الحناني" والذي حسب تقرير المجلس الإستشاري لحقوق الانسان المغربي 2010 تعرض للإختطاف ومات نتيجة لظروف ذلك الإختطاف، كما توفي طفلان أخران على

<sup>1</sup> كارلوس مارتين ليريس تاين وايلوايزاغونزاليس هيدالكو، مرجع سابق، ص 35.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص36.

الأقل أثناء التواجد في لمسيد وهما "محمد ولد عالي والشويخ ولد عالي والذان أشار التقرير ذاته لوفاتهما في لمسيد<sup>(1)</sup>.

وجدير بالذكر أن الدولة المغربية لم تعترف أبدا بوجود هذه الحفر التي يجب أن تبقى محمية حتى يباشر التحقيق فيها.

### ثانيا: مقابر فدرة لقوية.

تم إكتشاف مقابر "فدرة لقوية" في نهاية فبراير 2013، إذ عثر راعي يدعى "عبد الرحمان عبيد أبي" في منطقة السمارة على بقايا رفات متناثرة على الرمال، وقد جرفت المياه العظام التي بدأت متناثرة بفعل أشعة الشمس ومنتشرة على مساحة واسعة .

تعود أصول هذه الإبادة إلى ظهر يوم 12 فبراير 1976 حسب إفادة "أبا عالي سعيد الداف" ابن 13 سنة آنذاك، حيث يشير "أبا عالي" الى إلقاء القبض عليه مع إثنين من رجال البدو البالغين كانوا جيرانا ومعارف وهما "محمد مولود محمد لمين" و"عبد الله رمضان" والذان أعدموا مباشرة أمام عينييه ودفنا جزئيا.<sup>(2)</sup>

كما شهد "أبا عالي" أيضا إعتقال "البشير سلمة الداف" البالغ من العمر حوالي 14 سنة ووالده "سلمة الداف" والذان تم إعدامهما وأعتبرا من تلك اللحظة في عداد المفقودين. بالإضافة الى كل من "سيد أحمد أحمد سلامة" (قاصر)، "سيد أحمد صغري الجماني" و"سلمة محمد أحمد سيد احمد وسلامة محمد عالي أي أن إجمالي المفقودين حوالي 8 أو 9 أشخاص.

تم تأكيد المعلومات التي قدمها الشاهد الرئيسي من قبل أقارب الضحايا بعد وقت قصير من وقوع الأحداث، وقد تمت كل هذه الإعتقالات في محيط بئر أمغالا أين كان البدو يجلبون الماء لماشيتهم<sup>(3)</sup>.

وفي ابريل 2013 تم تقديم طلب من قبل جمعية أولياء وعائلات المفقودين والمختطفين

<sup>1</sup> كارلوس مارتين ليريس تانين وإيلوايزاغونزاليس هيدالكو، مرجع سابق، ص 36.  
<sup>2</sup> كارلوس مارتين بيريس تانين وفرانيسكو إيتشيري ياغيلوندو، ملخص امهيريز الامل الممكن المقابر الجماعية والتعرف على مصير اول مجموعة من المفقودين الصحراويين، دون دار نشر، 2013، ص7.  
<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص8.

الصحراويين، لفريق الطب الشرعي بجامعة الباسك لإجراء تحقيق في المنطقة "فدرة لقوية" أين يعتقد وجود رفات لضحايا صحراويين، ليباشر بذلك فريق من المهنيين من جامعة الباسك ومؤسسة أرائنادي ومعهد اغوا بنفس الجامعة برفقة عدد من أقارب الضحايا للتحقق والتأكد من تحديد هوية جميع الموجودين في المقابر الجماعية والذين تم إعدامهم خارج نطاق القضاء في فبراير 1976 من قبل افراد من الجيش المغربي.

جدير بالذكر أن الموقف المغربي ساهم في تغييب الحقيقة من خلال تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة المغربية 2006 والذي لم يقدم أي معلومات عن هذه المجزرة، كما أنه لم يلتقي أي عضو من هذه الهيئة بأقارب الضحايا بل أنهم عند تقديم طلباتهم تواجههم اللجنة بضرورة التواجد في المغرب أو في الصحراء المحتلة، مثل حالة الطفل "السالك سيد" الذي قدمت أسرته طلبين للهيئة في 25 نوفمبر 2003 و 13 ديسمبر 2004 طالبت الهيئة الأسرة بضرورة التواجد في المغرب أو الصحراء المحتلة.

أما في لائحة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان المغربي 2010 جاءت بعض المعطيات عن أربعة من بين الثمانية المدرجين في قضية "فدرة لقوية" حيث وحسب التقرير تم اعتقالهم ونقلهم الى ثكنة عسكرية بالسمارة اين لاقو حتفهم في المكان ذاته.

إلا أن النتائج التحقيق التي خلص اليها الفريق الباسكي من خلال تحليل أدلة الشهود والوثائق التي تم العثور عليها والتحليل الانثروبولوجي والجيني الشرعي كلها جاءت متطابقة تطابقا مطلقا مع ما قدمه الشهود من إفادات، إذ تم الاستناد في تحليل الشهادات على دراسة تطابق التناسق الداخلي والخارجي، حيث تم فحص المواقع وأسماء وأنواع الإدعاءات مع الأخذ بعين الاعتبار العمر والمراجع السابقة التي قدمتها الأسر، لتبين النتائج إتساقا مثاليا في تحليل الحالة الجماعية للإعتقالات وهوية الضحايا والطابع الجماعي لهذه الاعتقالات بالقرب من بئر أمغالا<sup>(1)</sup>.

كما تم العثور بالإضافة إلى بقايا الهياكل العظمية والأغراض الشخصية في المقبرتين، على وثائق الهوية التي تتطابق هي الأخرى مع الشهادات التي تم الإفادة بها، ووثائق الهوية التي تم إيجادها لكل من "محمد رمضان" (بطاقة تعريف اسبانية) وكذلك محمد مولود، وهو مايفند ماورد في

<sup>1</sup> كارلوس مارتين بيريس تاين وفرانيسكو ايتشيبير يا غابيلونو، مرجع سابق، ص 10.

التقرير المغربي لعام 2010،<sup>(1)</sup> لتكون بذلك "فدرة لقويعة" مسرحا من مسارح الإبادة الجماعية الفظيعة الممارسة ضد المدنيين الصحراويين.

### الفرع الثاني: الاختفاء القسري والترحيل الإجباري.

يوجد حاليا أكثر من 526 ضحايا الاختفاء القسري المدنيين في الصحراء الغربية، بالإضافة الى العديد من الصحراويين المفقودين على إثر قصف الطيران المغربي لام دريقة وتفاريقي في عام 1976 الذي تطرقنا له سالفاً.

وعن مصير 207 من هؤلاء الضحايا قدم المغرب إستجابة محدودة وجزئية من خلال تقرير المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان المغربي 2010 والذي أشار في أغلب الحالات إلى الموت بسبب الظروف أو في الحجز، ويقر نفس التقرير بوجود 144 حالة أخرى من المفقودين دون تسهيل تحديد مصيرهم.

كما تم إنتهاج سياسة الترحيل الإجباري الذي مورس على المدنيين الصحراويين في البدو بعد قصف المخيمات التي كانت تؤويهم وتدمير ونهب كل من شأنه صنع إستمرارية الحياة في تلك الأماكن التي يقطنون فيها، ليواصل الإحتلال المغربي تكريس هذه السياسة الأخلاقية في المناطق المحتلة من خلال تهجير الأطر والنخب إلى الداخل المغربي لمحاولة إدماجهم تحت مسميات عدة منها القضاء على البطالة في تلك المناطق.

وفي هذا الفرع سنعالج كل من الإختفاء الإرادي (أولا) ثم التطرق إلى الترحيل الإجباري (ثانياً).

### أولاً: الإختفاء القسري في الصحراء الغربية.

إرتبط التواجد المغربي في الصحراء الغربية منذ 1975 بجريمة الاختفاء القسري، إلا أنه بلغ أوجه في السنوات الأولى من الإحتلال العسكري للإقليم، بحيث تم تسجيل 80% من الحالات ما بين عامين 1975 و 1977، كما تم الوقوف على حالات متفرقة مثل سنة 1987 حيث حدثت حالات إختفاء جماعي لحوالي ستين شخصا، كجزء من سياسة مكافحة التمرد وممارسة التهريب ضد المدنيين الصحراويين.

<sup>1</sup> كارلوس مارتين بيريس تاين وفرانسيسكو ايتشيبيريا غابيلونو، مرجع سابق، ص 11.

يروى "حمودي محمد لحبيب بيري" طريقة اعتقال والده بالإضافة إلى مجموعة من المدنيين الصحراويين، حيث وحسب شهادته أنه في يوم 10 يونيو 1976 في منطقة أريبب بالقرب من مدينة السمارة المحتلة تمت مباشرة الاعتقالات من طرف القوات المخزنية المغربية وتحديد العقيد "عبد الحق المدور" و"ادريس السباعي" و"العميمي" وآخرين من الدرك الملكي .

أما عن الأشخاص ضحايا الإعتقال إلى جانب والد حمودي فيتعلق الأمر بكل من "الهيلة أمبارك" و "عبد الله أمبارك" المختفي إلى اليوم، بالإضافة إلى "محمد لمين الميلس" وشقيقته خديجة و"عبد الله زيو"، "بن موسى الحوسين"، "مولاي بن موسى"، "أحمد البوهالي" و"محمد كروم" ليقتادو بعد ذلك إلى أحد الثكنات العسكرية بالسمارة (1) .

إن ضحايا الاختفاء القسري كانوا من الرجال والنساء وحتى الأطفال والفتيات وكانوا من قطاعات إجتماعية مختلفة، لم يكن لهم مميزات مشتركة سوى كونهم صحراويين، فحالات الاختفاء الإرادي هذه كانت من مسؤولية مختلف أجهزة الشرطة والدرك والجيش المغربي، والجناة في كثير من الحالات معروفين لدى أقارب الضحايا وعائلاتهم ولم يخضعوا أبداً للتحقيق وللمحاكمة.

وفي سياق آخر يصف "أحمد سالم عبد الحي علال" طريقة اعتقاله من طرف القوات المغربية في 11 فبراير 1976، إذ تم اعتقاله برفقة أربعة وخمسون من الرجال والنساء الذين لاقوا نفس المصير ويذكر منهم "أحمد سالم" كل من "بوصولة لشكر"، "محمد باها"، "التروزي ولد السراخ"، "محفوظ عزات اشبل"، "خديجتو أم الخير"، "ليوقف" أحمد سالم " لمدة سنة بعد المرور بكافة أنواع التعذيب لشهر ونصف في (pccmi) وبعد إنتهاء البحث والتحقيق نقلوا إلى سجن لكل في العيون حيث منعو من الزيارات العائلية ولم يوجد أي إتصال بنويعهم لمدة بقاءهم في السجن (2).

أما عن أماكن إحتجاز الصحراويين المعتقلين المختفين فبدأت بمراكز مختلف أجهزة الأمن مثل الشرطة والدرك أو ثكنات عسكرية لقوات الجيش المغربي أو مراكز خاصة بالإحتجاز السري مثل أكذروقلعة مكونة أو ثكنات عسكرية لقوات الدرك والشرطة مثل (pccmi) في الداخلة والسمارة والعيون وفي بعض لحالات سجن لكل الذي كان يعمل كمركز اعتقال سري.

<sup>1</sup> كارلوس مارتين ليريس تانين وإيلوايزاغونزاليس هيدالكو، مرجع سابق، ص 37.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 38.

أما عن الأهداف الكامنة وراء هذه العمليات الواسعة للإختفاء القسري فيمكن تلخيصها فيما يلي: البحث عن معلومات حول جبهة البوليساريو، ومعاقبة أفراد الأسر المنتمية للجبهة ولايتأت ذلك إلا بتعذيبهم وتغيبهم من خلال الإختفاء الإرادي، كذلك مراقبة السكان المدنيين بإعتبارهم العدو الداخلي، كسر الدعم المدني الذي تحصل عليه جبهة البوليساريو أو الفكر الإستقلالي للشعب الصحراوي وقمع أنشطة الإحتجاج والتظاهرات العلنية.

### ثانيا: الترحيل الإجباري.

تتعدد الأساليب والممارسات التي ينتهجها المحتل المغربي في الصحراء الغربية ضد المدنيين الصحراويين، فإلى جانب الإبادة الجماعية والإختفاء القسري هناك أسلوب قديم جديد يتبعه المحتل المغربي منذ إحتلاله للصحراء الغربية ويتمثل في التهجير القسري الذي يركز على سياسة الإبعاد الممنهج للصحراويين.

فمنذ بداية الغزو المغربي شهدت البوادي والمداشر الصحراوية حملات واسعة النطاق ومنظمة من طرف الجيش المغربي للترحيل الإجباري، والذي تم تكريسه من خلال القضاء على أسباب الحياة في الأماكن التي تواجد فيها، بعد عمليات النهب والتدمير لممتلكاتهم وقصف المخيمات التي كانت تؤويهم، لتفرز هذه الحملات الواسعة شعب مشنت، جزء منه عاش في هوامش المدن في ظروف إجتماعية وإقتصادية صعبة والباقي في مخيمات للاجئين في الجزائر.

لتركز بعد ذلك عمليات الترحيل الجبري في المناطق المحتلة، وأول فئة تم إستهدافها هي الطاقات الشابة من رجال ونساء والتي حاولت الوقوف في وجه المستعمر المغربي من خلال التأكيد على ضرورة المحافظة على الهوية الصحراوية من خلال الإنضمام إلى اللجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب، إلا أن هذه الفئة تم ترحيلها قسرا إلى الداخل المغربي لأن إعتقالهم في الصحراء الغربية سوف يساعد في إثارة إنتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية<sup>(1)</sup>.

وشملت العملية أيضا الطلبة الصحراويين (بداية الثمانينات) الذين كانوا يتابعون دراستهم في المؤسسات الإسبانية في العيون، حيث تم إغلاق هذه المؤسسات ورحلوا إلى طنجة المغربية لأن الإبقاء على هذه الفئة يساعد في تنوير الرأي العام الصحراوي ونشر الوعي في مختلف مكوناته

<sup>1</sup> محمد سالم، التهجير القسري في الصحراء الغربية، انظر الموقع [www.upes.org](http://www.upes.org).

بخطورة الأساليب الإستعمارية المغربية المتبعة للإجهاز على المقاومة الصحراوية التي يخوضها الشعب الصحراوي من داخل المناطق المحتلة.

وأمام الزيادة المنتظمة لحمالات التهجير القسري كان لابد من إيجاد ذريعة من أجل الإبقاء على هذه السياسة الأخلاقية فتمثلت في تهجير 6000 شاب وشابة من أبناء الصحراء ومن مختلف المدن المحتلة إلى داخل المغرب بدعوى التوظيف في الإدارات المغربية 1988، بهدف محاولة دمجهم مع المجتمع المغربي الشيء الذي كان له الأثر الكبير على مختلف جوانب الحياة في الصحراء الغربية<sup>(1)</sup>.

ومع تجدد الإنتفاضة في 1999 واصل المحتل المغربي هذه السياسة بشكل أقل ولكن ممنهج في حق أطر النخبة الصحراوية والتي يعتمد الى محاولة إدماجهم قسرا في الإدارات المغربية بشكل مباشر بدعوى القضاء على مشكل البطالة المتفشى في المنطقة، إلا ان هذا الطرح مخالف للحقيقة بجانب للواقع فالهدف الأساسي هو إبعاد هذه النخب من أبناء المنطقة عن وطنهم لما تلعبه من دور مهم في تأطير الجماهير الصحراوية لإنجاح المقاومة السلمية التي دعت إليها القيادة الصحراوية بعد إتفاق وقف اطلاق النار في 1991<sup>(2)</sup>.

وجدير بالذكر أنه لم تسلم اي فئة اجتماعية صحراوية من سياسة الترحيل القسري الممنهج بما في ذلك النقيبون والحقوقيون والطلبة و الأطر التي يتم توظيفها بشكل دوري، ولا يمكن الحديث عن صور الترحيل القسري دون لفت الانتباه الى المعتقلين الصحراويين الذين يواجهون ابشع صور التعذيب في السجون المغربية بعيدا عن ذويهم وعائلاتهم و ليس ذلك الا تكريس لهذا الاسلوب اللاخلاقي والمنافي لمضامين المواثيق الدولية ذات الصلة.

### المطلب الثالث: إتيان تصرفات محرمة ضد الاعيان المدنية.

إنه مما لا شك فيه أن الاحكام التعاقدية والعرفية للقانون الدولي الإنساني تحظر جميع الإنتهاكات ضد الممتلكات المدنية دون إستثناء، إلا أن النزاعات المسلحة عادة ماتتجه عكس ذلك بما يحصل فيها من تدمير ونهب لهذه الممتلكات.

<sup>1</sup> محمد سالم، التهجير القسري في الصحراء الغربية، مرجع سابق.

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

فمنذ نهاية 1975 إلى 1977، قام الجيش المغربي بحملة سلب ونهب وتدمير لممتلكات الصحراويين في البدو وبشكل واسع وممنهج، وذلك لكون المواطن الصحراوي كان ممارسا لحياة البادية منذ عهد الاجداد، ويتضح ذلك من خلال الإنتهاكات الواقعة على الأعيان التي كانت غالبا ماتكون في البدو، إلا أنها بعد ذلك أخذت شكلا آخر من خلال النهب المتزايد لثروات الشعب الصحراوي في الأراضي المحتلة.

لذلك سنتناول في هذا المطلب الإنتهاكات الواقعة على الأعيان المدنية من خلال تخصيص الفرع الاول الإنتهاكات الواقعة على الممتلكات في الصحراء ثم في الفرع الثاني نتكلم عن نهب الثروات الصحراوية في المناطق المحتلة.

#### الفرع الأول: نهب وتدمير لممتلكات المدنيين الصحراويين.

باشرت القوات المغربية عمليات تمشيط في البراري ولدت الرعب لدى السكان، حيث كانت جزءا من إستراتيجية الهيمنة على السكان والإقليم أو بالأحرى إبادة السكان المدنيين بنهب وتدمير الأعيان التي لاغنى لبقاء المدنيين من خلال قتل المواشي التي كانت تشكل أهمها وكذلك تسميم الآبار وتدمير صهاريج المياه.

سيتم الوقوف على هذه الإنتهاكات من خلال غزو أمغالا في نهاية يناير 1976 (اولا) ثم المdahمات والاضرار التي مست الممتلكات في العيون تزامن مع تفكيك مخيم اقديم ازيك الخالد 2010(ثانيا).

#### أولا : غزو امغالا واستهداف الممتلكات المدنية.

لم تكن أمغالا المثال الفريد على وحشية الإحتلال المغربي، بل هذه الأعمال الهمجية طالت العديد من مخيمات الصحراويين الفارين من جحيم الاحتلال المغربي ،فتم إستهداف " أم دريقة" كما أشرنا سابقا من خلال قنبلة مخيمات لا يوجد فيها إلا المدنيين، بل علاوة على ذلك تم إستهداف الخيمة التي تؤدي المهام الإستشفائية داخل المخيم كما دمرت صهاريج المياه والآبار في أم دريقة.

كان إجتياح أمغالا في 1976 التي كانت وجهة للأطفال والنساء والشيوخ من مختلف ربوع الوطن الفارين من بطش الغزو المغربي، وبعد مقاومة مستمية قررو الإنسحاب، فدخل الغزاة البلدة من الغرب والشرق والجنوب مجيشين بسياسة تقضي بالإبادة وحرق الأرض وتدمير كل أسباب الحياة

فيها ومكثوا ثلاثة أيام فيها ليقررو الزحف نحو بلدات أخرى، ليتركوا أبار الماء مسممة كما مزقوا الخيم، اطلقوا النار على الأغنام والإبل والحمير وبعثروا المؤن وخربوا أكياسها ورموها على طرفي وادي البلدة في مشاهد فظيعة تعكس همجية الإحتلال المغربي<sup>(1)</sup>.

أما في مايخص الموقف المغربي من هذه الإنتهاكات، فرغم من إتساع دائرة ضحايا هذه الإنتهاكات، فوفقا لحسابات مصادر منظمات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية فحوالي 100 عائلة كانت ضحايا لإعمال نهب وتدمير الممتلكات نظرا لإنتشار حياة البدو في ذلك الوقت، لم يكن معترفا بهذه المخالفات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني.

أما عن المطالبة بالتعويض فقد أرسل "ابشيرنا لعروسي" 220 رسالة إلى السلطات المغربية عن نهب مواشية على مدار 30 سنة ولكن دون أدنى إلتفاتة من طرف الإحتلال المغربي النافي لوجود هذه الإنتهاكات أصلا<sup>(2)</sup>.

#### ثانيا :مداهمات وأضرار تمس الممتلكات المدنية.

رغم أن المداهمات كانت من السياسات المغربية في الأراضي المحتلة، إذ تنتهك حرمة البيوت عادة ويتم إتلاف الممتلكات المدنية من أجل زرع الخوف في الإنسان الصحراوي إلا أنه في أحداث العيون من خلال التعامل المغربي مع ملحمة اقديم إزيك الخالدة في نوفمبر 2010 وما صاحب ذلك من الإنتهاكات الواقعة على الأعيان المدنية تؤكد إستمرار الإحتلال المغربي في سياسته التدميرية للممتلكات المدنية وهو ما سنقف عليه من خلال تقرير "كودابسو"<sup>\*</sup> عن مخيم اقديم ازيك .

إذ ورد في التقرير أن البداية كانت بإقتحام أجهزة الامن لمنزل عائلة "السلماي" بمدينة العيون بتاريخ 7 نوفمبر 2010 أي قبل يوم من تفكيك المخيم، حيث تم إعتقال الناشط الحقوقي السيد "النعمة لسفاري" كبداية لحملة واسعة من الإقتحامات للمنازل وتعنيف ساكنيها.

<sup>1</sup> مصطفى الكتاب، ذكريات فبراي، انظر الموقع [www.upes.org](http://www.upes.org).

<sup>2</sup> كارلوس مارتين ليريس تاين وايلوايز اغونزاليس هيدالكو، مرجع سابق، ص35.

<sup>\*</sup> لجنة الدفاع عن حق تقرير مصير شعب الصحراء الغربية، هي لجنة صحراوية اخذت على عاتقها الدفاع عن حقوق الانسان بالمناطق التي تخضع للسيطرة المغربية من اقليم الصحراء الغربية، وفي مقدمتها الدفاع عن " الحق في تقرير المصير، تأسست بتاريخ 25 من أبريل/ 2005 بمدينة العيون بالصحراء الغربية من طرف مجموعة من ضحايا الاعتقال السياسي، والاختطاف القسري."

أما أثناء تفكيك قوات الجيش المغربي وأجهزة الأمن للمخيم أقيمت هذه الأخيرة على حرق الخيم والسيارات الخاصة بالنازحين إلى المخيم ، ناهيك عن إتلاف حاجياتهم والإستلاء على ممتلكاتهم.

وبعد ذلك باشرت القوات المغربية عشرات المdahمات لمنازل صحراويين في العيون المحتلة، حيث وحسب التقرير تم الإعتداء اللفظي والجسدي على المتواجدين بها وإعتقال بعضهم وإلحاق أضرار بالممتلكات من تكسير وتحطيم وحرق وإتلاف، بالإضافة إلى حملات النهب والسرقه التي طالت المحلات والمنازل التي تعود ملكيتها لصحراويين.

كما أورد التقرير شهادات لضحايا هذه الإقتحامات مثل السيد "النوف بابوزيد" الذي أكد أنه وفي حدود الساعة الثالثة بعد الزوال فوجيء برشق عنيف لنوافذ منزله ليتم إقتحامه فيما بعد من طرف عناصر من قوات الشرطة المغربية، ليتم تدمير كل ما في المنزل بعد ضرب وتعنيف عائلة السيد "النوف" كما أتلّفوا العديد من أثاث المنزل، بالإضافة إلى نهب بعض الأجهزة الإلكترونية منه (1).

### الفرع الثاني: نهب الثروات في الصحراء الغربية.

كون الإحتلال المغربي يسيطر على الإقليم لا يعطيه الحق في إستغلال ثروات الإقليم، فحق إستغلال هذه الثروات هو جزء من السيادة وليس مشروطا بتأثير التحكم الذي يمارسه كيان ذو سيادة على الثروات محل النزاع، إلا أن الممارسات المغربية تتجه عكس ذلك من خلال النهب الممنهج للثروات الصحراوية بنوعها السمكية (اولا) والمعدنية (ثانيا).

### اولا: نهب الثروة السمكية.

رغم محاولة المغرب التقليل من أهمية مداخل الثروة السمكية الصحراوية، مع العلم أن شدة إستغلالها بلغت أضعاف ما كانت تقوم به إسبانيا ولعل أكبر دليل على ذلك هو الإرتفاع المضطرد المسجل في الكميات المصطادة من الأسماك في السنوات الأخيرة و إرتفاع وتيرة إستغلال الثروة السمكية الصحراوية، التي تجاوزت أضعاف ما كانت تقوم به إسبانيا، حيث سُجِّل ارتفاع مضطرد لم يسبق له مثيل في تاريخ الصيد في المياه الصحراوية فعلى سبيل المثال في ميدان الصيد التقليدي

<sup>1</sup> انظر تقرير كودابسوحول تفكيك مخيم اقديم ازيك، العيون 2011.

أصطاد المغرب في سنة 2002 في منطقة وادي الذهب وحدها ثلاثة عشر ضعف ما إصطادته إسبانيا في سنة 1975 في المياه الإقليمية الصحراوية، أما فيما يخص الصيد الحديث فإن خطط الغزاة المغربية تفوق كل التوقعات لإستغلال هذه الثروة، حيث يلاحظ إرتفاع سريع منذ سنة 2000 في نسبة الكميات المصطادة وفي سنة 2000 تم إصطياد 900 ألف طن وفي 2002 شكل الإرتفاع حوالي 66% أما النسبة التي قدرت لعام 2004 فتصل إلى 122%، وهذا ما دعم الخزينة المغربية بـ 1، 7، 3 مليار دولار أمريكي سنويا وإذا ما إستمر المغرب على هذه الوتيرة من الاستغلال للثروة السمكية الصحراوية فإن صيد أعالي البحار سيناله ما نال رأسيات الأرجل والرخويات في منطقة وادي الذهب<sup>(1)</sup>.

إن الإستغلال الجائر للثروة السمكية الصحراوية يهدد المنطقة بإنقراض أنواع قيمة من هذه الموارد البحرية في مقدماتها رأسيات الأرجل (خصوصا الأخطبوط والحبار)، كما أن نتيجة الصيد المكثف والعشوائي والإستنزاف المستمر وعدم إحترام فترات التكاثر الطبيعي (الراحة البيولوجية) تقلص المخزون السمكي خصوصا في منطقة وادي الذهب، هذا الإستغلال المفرط للثروة السمكية سيقود المنطقة إلى خلل بيئي قد يؤدي إلى إنقراض أصناف أساسية من الأسماك أغليبتها لا تتواجد إلا في المياه الإقليمية الصحراوية.

### ثانيا: نهب الثروة المعدنية في الصحراء الغربية.

رغم أن سياسة نهب الثروات المعدنية في الصحراء الغربية مست كل أنواع الثروات المعدنية إلا أنه لا يتسع المقام للوقوف كل أنواعها لذلك سنركز على الفوسفات كمثال ودليل على النهب الممنهج للثروات الصحراوية.

بدأ الإنتاج الصناعي للفوسفات في الصحراء الغربية في العام 1974، حيث ينقل المعدن على حزام يمتد على طول 100 كلم من منجم بوكراع إلى المحيط الأطلسي بحمولة قدرها 20 مليون طن في السنة، وفي ضوء المعلومات القليلة المتوفرة فإن الكميات المستخرجة من بوكراع سمحت لإسبانيا بأن تكون في قائمة الدول الأولى المنتجة والمصدرة للفوسفات والأهم من هذا كله أنه في فترة قصيرة إستطاعت إسبانيا الحصول على دخل يفوق 660 مليون دولار أمريكي، بريح يصل إلى 70% وقد

<sup>1</sup> انظر تقرير المرصد الصحراوي لمراقبة الثروات الطبيعية الجزء الاول، الثروات البحرية، مخيمات اللاجئين بالجزائر 2013.

ساعد في الحصول على هذا الربح الكبير عدة عوامل من بينها الدرجة العالية من جودة الفوسفات (أحيانا تفوق 80%) ووجوده قريبا من سطح الأرض والقرب من ساحل المحيط الأطلسي.

وقد إحتفظت إسبانيا في صفقة تجارية مع المغرب لنفسها بـ 35% من أسهم شركة فوسبوكراع التي تدير الفوسفات الصحراوي للحفاظ على مصدر يمدّها بالمادة الأولية من الفوسفات لحل مشكلة زراعة الحمضيات في جنوبها وإنتاج حامض الفوسفور الذي يحظى بطلب كبير في الأسواق العالمية (1).

أما المحتل الجديد - المغرب - هو الآخر أحاط بالسرية التامة الإحصائيات المتعلقة بإستخراج الفوسفات الصحراوي، ومهما حاول المغرب طمس الحقائق فإن التقديرات المبنية على عدد من المعلومات والإحصائيات تؤكد أن النسبة المرتفعة للكميات المستخرجة من الفوسفات الصحراوي منذ 1987 في تزايد مستمر ضمن المجموع الإنتاجي للفوسفات المغربي والحقيقة التي لا يمكن تجاهلها تتمثل في الخطة المغربية الآنية، التي تشير إلى إستخراج حوالي 7 ملايين طن سنويا من الفوسفات من مناجم بوكراع، أي ما يعادل 35% من المجموع العام لإنتاج الفوسفات في المغرب، وهذه النسبة مرشحة أن تبلغ 10 ملايين طن سنويا، أي ما يقارب 50% من مجموع إنتاجه وهو ما كانت تطمح له إسبانيا وقتها، وكما هو معلوم يستخدم الفوسفات في العديد من الصناعات أهمها تحضير عنصر الفوسفور وإنتاج حمض الفوسفوريك، المستعمل في الصناعات التعدينية (الميتالورجيا)، والصناعات الحربية والغذائية والخزف والنسيج والثقاب، ويذهب معظم الفوسفات المستخرج إلى الأسمدة لرفع إنتاجية المحاصيل الزراعية، كما يستعمل في ميدان الطب وفي كثير من رواسب الفوسفات توجد كميات من العناصر النادرة (2).

من بين هذه العناصر يوجد اليورانيوم الذي يمكن إستخراجه أثناء تحويل الفوسفات إلى أسمدة أو حمض فوسفوريك، وتحتوى خامات الفوسفات الصحراوي على 200 غرام من اليورانيوم في الطن الواحد، وفي إطار البحث عن الطاقة قامت سلطات الإحتلال المغربية في العام 1982 بإستخلاص اليورانيوم من فوسفات الصحراء الغربية (3).

<sup>1</sup> غالي الزبير، الثروات الطبيعية في الصحراء الغربية في خطر انظر الموقع [www.upes.org](http://www.upes.org).

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

<sup>3</sup> انظر تقرير المرصد الدولي لحماية الثروات في الصحراء الغربية، النرويج 2008.

إن الإرتفاع الجنوني لأسعار الفوسفات (حيث في السابق كان يتراوح سعر الطن بين 50 و60 دولار أمريكي) ليصل في 2006 الى 450 دولار أمريكي أدى الى إرتفاع إنتاج مناجم بوكراع حيث وصل الى 400 مليون طن سنوياً<sup>(1)</sup>.

وجدير بالذكر أن حمولة سفينة واحدة من الفوسفات تساوي قيمة كل المساعدات الإنسانية التي تقدم إلى مخيمات اللاجئين، في حين تغادر ميناء مدينة العيون حوالي 100 سفينة سنوياً.

وتعتبر الولايات المتحدة الاميريكية أكبر مستورد لفوسفات الصحراء الغربية، حيث استوردت خلال العشرين سنة الماضية أكثر من 20 مليون طن، وهو ما يساوي حسب أسعار الفوسفات اليوم حوالي 5 بليون دولار أو ما يصل إلى 163 ضعف ما يقدمه المجتمع الدولي لمخيمات اللاجئين كل سنة<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> انظر انظر تقرير المرصد الدولي لحماية الثروات في الصحراء الغربية، مرجع سابق.

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

### المبحث الثالث: صور إنتهاكات حقوق الإنسان في المناطق المحتلة.

بعد أن وضع إتفاق الإطار المبرم بين الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب والمغرب برعاية الأمم المتحدة حدا لحرب دامت 16 سنة، إرتكزت إنتهاكات حقوق الإنسان من طرف المحتل المغربي في المناطق المحتلة من الصحراء الغربية من تعذيب وسوء معاملة والمساس بالحريات العامة وهو ماسندرسه في هذا المبحث من خلال التطرق للتعذيب والضرب والمعاملات الحاطة من الكرامة كمطلب أول والمحاكمات الجائرة والصوربة كمطلب ثاني ثم المساس من الحريات العامة في المناطق المحتلة كمطلب ثالث.

#### المطلب الأول: التعذيب والضرب والمعاملات الحاطة من الكرامة .

يعتبر التعذيب من أقصى صور إنتهاكات حقوق الانسان، ففيه إعتداء على حق الإنسان في السلامة الجسدية أو العقلية كحد أدنى كما قد يؤدي إلى فقدان الحق في الحياة ذاته كحد أقصى هذا فضلا عما في أساليب التعذيب من إمتهان لكرامة الإنسان وإهدار لادميته.

كما يعتبر التعذيب من الأساليب الإستعمارية المفضلة التي دأب أعداء الشعوب على ممارستها في أبشع صورها وأشنع أساليبها، ولم يخرج المخزن المغربي عن هذه القاعدة الإستعمارية بل كان مجسدا لها في الصحراء الغربية وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب من خلال التعذيب والمعاملة اللانسانية والحاطة من الكرامة (فرع أول) وأشكال التعذيب الممارس على الضحايا الصحراويين (فرع ثاني).

#### الفرع الأول: التعذيب والمعاملة اللانسانية والحاطة من الكرامة.

لقد لجأ الإحتلال المغربي إلى أسوأ أشكال التعذيب من أجل محاولة كسر المقاومة الصحراوية ومحاولة فرض سياسة الأمر الواقع خاصة في المناطق المحتلة التي عانى الصحراويين في ظل التواجد المغربي أسوأ أشكال التعذيب والمعاملات اللانسانية ومضايقات للنشطاء الحقوقيين. وهو ماسنقف عليه في هذا الفرع من خلال شهادات لناجيين من جحيم السجون المغربية (أولا) وبعض الحالات المتفرقة من خلال تقارير المنظمات غير الحكومية (ثانيا).

## أولا : التعذيب وسوء المعاملة في السجون السرية.

إن ظروف الحياة في مراكز الإعتقال السرية تعني مزيجا من سوء المعاملة ومعاملات لا إنسانية مهينة، مؤثرة على كل نواحي الحياة من الملبس والغذاء والماء والهواء والبيئة وإنعدام الرعاية الصحية والإذلال كجزء من المعاملة اللاإنسانية المهينة الموجهة إلى التشكيك في كرامة المعتقلين وجعلهم في حالة ضعف دائمة.

وقد ظل التعذيب الممارس ممنهجا، سواء منه ما تمت ممارسته في جلسات الإستجواب أو ما مورس في مراكز الإعتقال السرية أثناء فترة الحجز الإحتياطي، مثله مثل الإيذاء والمعاملة اللاإنسانية والمهينة التي لحقت بالعديد من السكان المحتجزين، وتحمل الدولة المغربية مسؤولية توضيح وقائعه والإعتراف الصريح بمعاملة المعتقلين والمعتقلات من الصحراويين وتقديم الجالدين للعدالة .

يصف الناجون من جحيم سجن قلعة مكونة السري صور التعذيب التي تعرضوا لها في حديثهم لمجلة الإستفتاء، حيث إعتبر الناجون أن الإنتقال الى القلعة يمثل نهاية الرحلة بعد المرور بالعديد من المحطات التي تلقوا فيها أبشع صور التعذيب والمعاملة اللاإنسانية، حيث وحسب الشهادات المسجلة أنه من بين المعتقلين في هذا السجن السري الرهيب وجد اطفال تجاوز عددهم الخمسين منهم من أستشهد في الأسابيع الأولى للإعتقال نتيجة مقاومة التعذيب لأكثر من 48 ساعة، أما عن أساليب التعذيب المنتهجة داخل القلعة حسب شهادات الناجين، فكانت الإستنطاق بإستعمال التيار الكهربائي وكذلك الحرمان من الغذاء بالإضافة الى مصارعة الكلاب<sup>(1)</sup>.

## ثانيا: التعذيب والضرب المصاحب لتفريق التجمعات السلمية في المناطق المحتلة.

خلال الوقفات والمظاهرات والاحتجاجات التي تشهدها مدن الصحراء الغربية يتعرض المدنيون الصحراويين للتدخل بالقوة والتعذيب والتعنيف المباشر والمعاملة اللاإنسانية والمهينة.

تقول الناشطة "اسليمة لمام" في شكاية تقدمت بها للنيابة العامة " فوجئت بعناصر شرطة بزي مدني وبأوامر من باشا مدينة العيون ينزلون من سيارة تابعة للشرطة ويعملون على سبي وشتمي

<sup>1</sup> اللجنة الوطنية للاستفتاء، النظام الملكي المغربي صورة بدون مساحيق، مجلة الاستفتاء، ماي 1992، السنة الثانية، العدد 12، مخيمات اللاجئين بالجزائر، ص12.

بألفاظ نابية ويشرعون بعد ذلك بضربي بعنف شديد مستعملين الهراوات بشارع السمارة بالقرب من حي معطلا حيث كنت ذاهبة للمشاركة في وقفة سلمية مطالبة بحق تقرير مصير الشعب الصحراوي ولم تتوقف تصرفات رجال الشرطة عند هذا الحد بل قاموا بخلع ملابسني والتحرش بي ، وقد أصبت بنزيف على مستوى الأنف (1).

كما أشارت " خديجة ابهية " إلى أن قوات الأمن المغربية أطلقت النار على السيارة التي كانت تقلها في 23 أكتوبر 2010 عندما كانت عائدة إلى مخيم اكديمإزيك، مما تسبب في حادث سير ونتيجة لذلك، أصيبت بجرح خطير وتعرضت لصدمات شديدة في الرأس في البداية أخذتها قوات الأمن للعلاج في العيون، أين أشار الأطباء إلى أنه إذا لم تتم معالمتها من طرف طبيب أعصاب خلال 24 ساعة، ستصبح مشلولة وأخفقت الدولة في نقلها بسرعة إلى الدار البيضاء للعلاج كما أوصى بذلك الأطباء، ولم تتمكن من إجراء عملية جراحية إلى بعد 15 يوما، وقوات الأمن التي رافقتها أبقت مكان تواجدها سرا لأسابيع، وهي الآن مصابة بشلل في النصف السفلي من جسدها، تشعر بآلم متواصل، تم بتر اثنين من أصابع قدميها، وانتزعت قطعة من جلد فخذهما، وازيلت بعض العظام من جسدها لتزرع في جمجمتها، وهي في حاجة لعناية طبية دائمة (2).

وعندما طلبت هي وأفراد من عائلتها مساعدة الدولة في العلاج، تم التنكر لطلبهم، عندما سأل وفد مركز روبرت كينيدي الوالي عن هذه الحادثة، انكروا أن تكون الدولة لعبت أي دور في التسبب في الحادث وأنها بناء على ذلك، لا تتحمل أية مسؤولية في دفع نفقات العلاج.

### الفرع الثاني: أشكال التعذيب الممارس ضد الصحراويين.

تعددت وتنوعت أساليب التعذيب المنتهجة من طرف الإحتلال المغربي وهو ما سنحاول الوقوف عليه في هذا الفرع من خلال التركيز على العنف الجنسي كشكل من أشكال التعذيب (أولا) ثم نتناول بإيجاز الأشكال الأخرى للتعذيب بذكر بعضها (ثانيا).

<sup>1</sup> انظر تقرير الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، عن وضعية المرأة الصحراوية، العيون مارس 2014.

<sup>2</sup> انظر تقرير مركز روبرت كينيدي للعدالة وحقوق الإنسان الذي اصدره على اثر زيارة قام بها للصحراء الغربية واشنطن 2011.

## اولا : العنف الجنسي كشكل من أشكال التعذيب.

كثرت في فترة الإعتقالات و الإختفاءات في سنوات السبعينات والثمانينات، إستخدام العنف الجنسي من قبل قوات الأمن بطريقة جماعية، لا سيما التعري القسري والتهديد بالإغتصاب وأشكال أخرى من التعذيب الجنسي على نحو واسع النطاق، وقد ظل التهديد بالإغتصاب الجنسي قائما بالنسبة للنساء طوال فترة الإعتقال والإختفاء في وقت لاحق، أي في وقت الإعتقالات التعسفية والتعذيب، إستمر العنف الجنسي ضد العديد من المعتقلين من خلال التعري القسري والتهديد بالإغتصاب وفي حالة الرجال حصلت حالات من الإغتصاب الجنسي .

التجاوزات في الإيذاء الجنسي والعنف الجنسي ضد النساء كانت ممارسة منتشرة بين أفراد الشرطة والجنود أو عناصر المخابرات في سياق الاعتقالات والتعذيب، كما عانى منها الرجال الصحراويون وبعض الأطفال<sup>(1)</sup>.

وحسب الدراسة التي أجراها "كارلوس مارتين بيرستين وإيلويزا غونزاليس هيدالكو" بخصوص 112 شخص صحراوي من المعتقلين، سجلت أشكال مختلفة من العنف الجنسي ضد نصف الأعداد المسجلة (53%) من بينها، كان التعري القسري هو الأكثر شيوعا (38%) والتهديد بالإغتصاب الجنسي في أكثر من حالة من عشر سجلات أي (12%) والعنف الجنسي مع أشكال أخرى من التعذيب، مثل الضرب والتعليق، التي تستعمل لإضعاف عزيمة الضحية، والتي تشكل في حد ذاتها اعتداء على كرامة الضحية وعلى خصوصيتها كإنسان نفس النسبة (12%) أكدوا تعرضهم للتعذيب الجنسي بوصل شحنات كهربائية بأجهزتهم التناسلية وفي نسبة (5%) تعرضهم للضرب على الأجهزة التناسلية<sup>(2)</sup>.

بنفس الطريقة عانى الرجال من العنف الجنسي أثناء التحقيق والفترة الأولى من الإعتقال، في حالة الإعتقالات التعسفية في العقد الأخير، سجل العنف الجنسي ضد حالات من النساء كما سجل ضد الرجال كشكل من أشكال التعذيب، بعض هذه التهديدات بالإغتصاب ضد شبان صحراويين تم رفعها

<sup>1</sup> كارلوس مارتين بيرستين وإيلويزا غونزاليس هيدالكو، مرجع سابق، ص 69.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 70

كشكاوى لكن لا يوجد دليل على أنه تم التحقيق فيها<sup>(1)</sup>.

### ثانيا: أشكال التعذيب الأخرى الممارسة من طرف الإحتلال المغربي.

وجد العديد من أشكال التعذيب بخلاف العنف الجنسي من أبرزها:

- إستعمال الكهرباء من أجل الإستنطاق حيث يجرد السجين من كافة ملابسه ويربط على طاولة ويتم وضع أسلاك التيار الكهربائي تحت أطراف الضحية وفي أذنيه.
- الحرمان من النوم .
- مصارعة الكلاب تتم هذه العملية من خلال إدخال السجين في زنزانة ضيقة لا تتسع للحركة حتى ويقوم السجان بإدخال الكلب على الضحية لمصارعته.
- قلع الأسنان والأظافر كما راينا في حفر لمسيد.
- تعذيب الصحراويين بوضعيات مختلفة منها وضعية "الدجاجة" التي تعتبر من حصص التعذيب المفضلة عند القائمين على التعذيب خاصة عندما يتعلق الأمر بالنساء الحوامل الاتي كن يفقدن أجنتهن في هذه الوضعية المريبة.
- الضرب بالهروات والعصي التي غالبا ما تكون تحتوي على مسامير طويلة تخترق جسم الضحية.
- الموت البطيء المكرس عن طريق الحرمان من الأكل والشرب لمدة معتبرة حتي يصبح الضحية غير قادر على الحركة وفي أحسن الأحوال يقدم له القليل من الماء.
- التعليق والشنق من الاساليب التي مورست ضد المعتقلين الصحراويين.
- إجبار الضحية على شرب الماء الملوث ممزوج بالمحاليل الكيميائية.
- الضرب على الاجهزة التناسلية و احيانا وصلها بشحنات كهربائية.

<sup>1</sup>كارلوس مارتين بيرستايين وإيلويزا غونزاليس هيدالكو، مرجع سابق، ص70.

## المطلب الثاني: المساس بالحريات العامة في المناطق المحتلة.

لقد تعددت وتنوعت الممارسات المغربية الماسة بالحريات العامة والحقوق الأساسية للصحراويين في المناطق المحتلة من الصحراء الغربية، إلا أننا سنقف في هذا المطلب على المساس بحرية الرأي والتعبير كمثال على التجاوزات المغربية في الأراضي الصحراوية المحتلة من خلال تقسيمه إلى فرعين تعريف حرية الرأي والتعبير ومظاهرها فرع أول ثم مظاهر انتهاك هذا الحق في المناطق المحتلة في الفرع الثاني .

## الفرع الأول: تعريف حرية الرأي والتعبير ومظاهرها.

سندرس في هذا الفرع تعريف حرية الرأي والتعبير (أولا) ثم مظاهرها (ثانيا).

## أولا: تعريف حرية الرأي والتعبير.

يتضمن الحق في حرية الرأي والتعبير حقين متلازمين يستحيل الفصل بينهما أو ممارسة أحدهما دون الآخر، وحرية الرأي والتعبير هي بمثابة الركن الأساسي لبناء المجتمع الديمقراطي وتطويره واستمرار بقائه ولتحديد مفهوم حرية الرأي والتعبير في ظل الشريعة الدولية لابد من تحديد المعايير التي تشكل الأساس القانوني الدولي لحرية الرأي والتعبير<sup>(1)</sup> .

كما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966، يمكننا القول أن هناك تماثل بين تلك المعايير التي تناولت المادة 19 من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتلك الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، ولعل الفارق الوحيد بهذا الخصوص يكمن في التوسع الذي جاء به العهد الدولي حيال استعراضه ومضمون الحق ، حيث نصت المادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية " لكل إنسان حق اعتناق آراء دون مضايقة ولكل إنسان حق حرية التعبير ويشمل هذا الحق في التماس مختلف دروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين، دونما اعتبار للحدود سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأي وسيلة أخرى يختارها" .

<sup>1</sup> أحمد نهاد محمد الغول، حرية الرأي والتعبير في المواثيق الدولية والتشريعات المحلية، سلسلة تقارير قانونية، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، فلسطين، ص 12.

## ثانيا: مظاهر حرية الرأي والتعبير.

تتلخص مظاهر حرية الرأي والتعبير فيما يلي :

أ- حرية الطبع والنشر: ترتبط حرية الطباعة والنشر بحرية الرأي والتعبير ارتباطا جوهريا حيث كان بداية الاعتراف الرسمي لحرية الرأي والتعبير تبعا لإعلان حقوق الإنسان الفرنسي لعام 1789، تؤكد ان وسيلة ممارسة حرية الرأي والتعبير للأفراد بالطبع بصورة حرة.

وتعد الصحافة الدولية بأنواعها المختلفة الجرائد والمجلات أشهر المطبوعات تأثيرا في الرأي العام، كما أنها أهم ركائز المجتمع الديمقراطي بالنظر لدورها الفعال في الرقابة الشعبية، تامين سيادة القانون و إرساء الحريات العامة والحقوق الإنسانية ومد الإنسان في المجتمع بالمعلومات و الأخبار والآراء المختلفة<sup>(1)</sup>.

ب- حرية النشر الالكتروني: إن حرية النشر الالكتروني من الحريات التي بدأت تأخذ مكانها ، نظرا للتطور الهائل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللاسلكية والانترنت، و فأصبحت وسيلة منافسة لوسائل التعبير التقليدية وأتاحت فرصا واسعة أمام كم هائل من المواطنين ، في مختلف بلدان العالم للتعبير عن آرائهم .

ج- حرية الرأي في الإطار المرئي والمسموع: تتمتع وسائل الإعلام المرئي والمسموع والتي أهمها الإذاعة والتلفزيون بمحطاتها الأرضية والفضائية بدور فعال في ممارسة حرية الرأي والتعبير كبت الأخبار ونقل الآراء ومناقشتها على المستوى المحلي والعالمي وذلك نظرا لقدرتها على تجاوز الحدود الجغرافية ولطبيعتها القائمة على بث الذبذبات والترددات اللاسلكية عبر الفضاء الخارجي.

د- حرية التجمع السلمي: تعتبر حرية التجمع السلمي مظهر من مظاهر التعبير عن الرأي كالإحتجاج السلمي بواسطة كتابة العرائض وجمع التوقيعات، والتظاهر السلمي والاعتصام والإضراب عن العمل، علاوة عن كونها حقا من حقوق الإنسان الأساسية<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> أحمد نهاد محمد الغول، مرجع سابق، ص 13.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 19.

## الفرع الثاني: مظاهر إنتهاكات حرية الرأي والتعبير في المناطق المحتلة.

لا زالت الدولة المغربية مستمرة في إرتكاب جملة من الإنتهاكات و التجاوزات في مجال حقوق الإنسان وفي حق المدنيين الصحراويين في مختلف مدن الصحراء الغربية والتي تعيش حصارا عسكريا وأمنيا وإعلامي أدى إلى منع المتظاهرين الصحراويين من حقهم في التعبير الحر والتظاهر السلمي، وهو م سنقف عليه في هذا الفرع من خلال قمع السلطات المغربية للمظاهرات السلمية في مدينة العيون (أولا) والسمارة والداخلية (ثانيا).

### أولا: قمع السلطات المغربية للمظاهرات السلمية في مدينة العيون .

لم يمنع الحصار البوليسي والعسكري الصحراويين من الخروج في مظاهرات سلمية في مختلف أحياء وشوارع مدينة العيون، ونورد في هذا الصدد خروج المتظاهرين في 14 أبريل 2014 للمشاركة في الوقفة السلمية للمطالبة بألية أممية لمراقبة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، كما ردد المتظاهرين الشعارات المطالبة بتقرير والإستقلال بالإضافة الى رفع الأعلام الوطنية وكذلك المطالبة بالإفراج عن كافة المعتقلين الصحراويين في السجون المغربية.

وبعدها أقدمت قوات الشرطة المغربية بمختلف تشكيلاتها بالإضافة الى القوات المساعدة على محاصرة المتظاهرين وتعنيفهم وضربهم الشيء الذي أدى إلى حدوث إصابات خطيرة في صفوف المتظاهرين نقل على إثرها عدد من الضحايا الى مستشفى حسان بن المهدي بالعيون<sup>(1)</sup>.

وفي سياق متصل أفاد معظم الضحايا أنهم تعرضوا للقمع الشديد وللممارسات المهينة والحاطة من الكرامة من قبل عناصر الشرطة والقوات المساعدة، الامر الذي أفرز عددا معتبرا من الإصابات نذكر منها " طالب بويا "المصاب بكسور على مستوى الرجل اليمنى وكذلك المعتقل السياسي الصحراوي السابق "عيسى بودا " الذي أكد تعرضه للإعتداء اللفظي والجسدي من قبل قوات الشرطة والذي أصيب على إثره على مستوى الذراع الأيمن وأنحاء مختلفة من جسده<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> الدولة المغربية تواصل القمع والتضييق على حرية الراي التعبير والتظاهر في المناطق المحتلة السلمي مرجع سابق.  
<sup>2</sup> المرجع نفسه.

## ثانيا: قمع المظاهرات في مدينة السمارة و الداخلة .

شهدت مدينة السمارة هي الأخرى في يوم 15 أبريل 2014 مظاهرات ووقفات سلمية مطالبة بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والإستقلال كما عبر المتظاهرين من خلال الوقفات السلمية عن تضامنهم مع كافة المعتقلين السياسيين وعائلاتهم، بالإضافة الى المطالبة بتوسيع صلاحيات البعثة الأممية "المينورسو" لتشمل مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، إلا أن تصدي السلطات المغربية للمظاهرات هذه المرة لم يقتصر على قمع المتظاهرين وتعنيفهم وما صاحب تفريق التجمعات من التجاوزات الخطيرة بل أقدمت على إختطاف الشاب الصحراوي "محمد سعيد أزييع" من منزل عائلته بعد أن تعرض للضرب والتعنيف، قبل أن يرمى خارج المجال الحضري لمدينة السمارة المحتلة (1) .

الوضع لا يختلف في مدينة الداخلة هي الأخرى في الفترة الممتدة من 17 الى 22 أبريل 2014 شهدت مظاهرات ووقفات سلمية في مختلف أحياء وأزقة المدينة ردد خلالها شعارات مطالبة بتقرير المصير والإستقلال، بعدها تعرض المتظاهرين لهجوم من قبل عناصر الشرطة المغربية والقوات المساعدة، وهو ما أدى الى وقوع جملة من الإعتقالات التعسفية و التضييق على المواطنين ورشق منازلهم بالحجارة كالذي حصل لمنزل أهل "بوشعاب" و "أهل بلح" (2)

## المطلب الثالث: المحاكمات الجائرة و الصورية.

إن توفير مناخ ملائم لتحقيق العدالة يقتضي أن يتمتع الإنسان بضمانات معينة سواء في مرحلة ما قبل المحاكمة أو أثناء المحاكمة أو بعدها، ومن هنا جاز القول بأن المحاكمة العادلة هي التي تحترم المعايير الدولية التي نصت عليها الشرعة الدولية لحقوق الإنسان كما أنها تعتبر دليلا على مستوى إحترام حقوق الإنسان، وعدم تطبيق تلك المعايير هو دليل على ظلم النظام القضائي في بلد ما ودليل على إنتهاك صارخ لحقوق الإنسان ومن أبرزها الحق في المحاكمة العادلة .

و لتبيين الخروقات المغربية المتصلة بهذا الحق قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين تكلمنا في

<sup>1</sup> الدولة المغربية تواصل القمع والتضييق على حرية التعبير والتظاهر السلمي في المناطق المحتلة، مرجع سابق.

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

الأول عن محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية أما في الفرع الثاني فقد تناولنا محاكمة المدنيين أمام المحاكم المدنية.

### الفرع الأول: محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية.

سنتناول في هذا الفرع محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية من خلال إستعراض محاكمة مجموعة اكديم إزيك ( أولا) ومعتقلي السمارة (ثانيا).

#### أولا: محاكمة مجموعة اكديم ايزيك.

بعد تأجيلها لمرتين بدأت في فبراير المحاكمة العسكرية بمحكمة سلا، حيث تمت محاكمتهم بتهم أغلبها سياسية و المعتقلون أثناء أطوار المحاكمة نفوا التهم الموجهة إليهم مؤكدين زيفها وفبركتها للإنتقام منهم ومن مواقفهم المنادية بتقرير مصير الشعب الصحراوي، كما أكدوا تعرضهم للتعذيب أثناء الإستجواب وسوء المعاملة خلال أطوار التحقيق لدرجة أنهم توقعوا الموت، وخلال مراحل المحاكمة طلبت النيابة العامة الإستماع الى شهادة 3 أشخاص لكن هيئة الدفاع إعتزضت على الإستماع حتى يتم الكشف عن هويتهم لعلم هيئة الدفاع أنهم سيكونون محسوبين على النظام كما قدم دفاع المتهمين دفع بعدم إختصاص المحكمة لكنها رفضت المبررات وبررت ذلك بكونها مختصة بموجب المادة 75 من قانون العدل العسكري المغربي، بعدها بدأت بالإستماع الى أقوال المتهمين وبدأت بالناشط الحقوقي النعمة الاسفاري الذي بدأ بالكلام عن الإطار القانوني لنزاع الصحراء الغربية والتأكيد على أن إعتقاله جاء بعد الهجوم على مخيم اكديم ايزيك وشرح ما تعرض له من تعذيب وسوء معاملة كما نفى بقية المتهمين التهم الموجهة إليهم<sup>(1)</sup>.

أصدرت محكمة سلا المغربية على معتقلي أقديم ايزيك بعد عام وثمانية أشهر من إعتقالهم ومحاكمتهم أحكام متفاوتة بين المؤبد على تسعة من المتهمين وثلاثين سنة على أربعة آخرين، فيما تم الحكم على خمسة وعشرين سنة سجنا، والخمسة الباقين حكم على ثلاثة منهم بعشرين سنة سجنا، فيما تم إطلاق سراح اثنين منهم بعد انتهاء مأموريتهم وهي سنة وستة أشهر.

#### ثانيا: محاكمة معتقلي السمارة.

بعد وقف إطلاق النار بين المغرب والبوليساريو في عام 1991 وبداية عمل بعثة الأمم المتحدة

<sup>1</sup>انظر تقرير كودابسوحول تفكيك مخيم اقديم ايزيك ، مرجع سابق.

للإستفتاء، بدأ خروج المظاهرات المؤيدة لتقرير المصير والرافضة للدعوة المغربية لإجراء انتخابات داخل الإقليم، الأمر الذي أدى الى وقوع العشرات من الإعتقالات بعدها تم نقل المعتقلين الى مراكز احتجاز أين تعرضوا للتعذيب وقضوا هنالك عدة أشهر مختفين دون أي إتصال مع عائلاتهم.

بعدها قدم العديد منهم الى المحكمة العسكرية في الرباط في 29 يوليو 1993، لتكون المرة الأولى التي يمثل فيها سجناء مدنيون أمام محكمة عسكرية، كانت أول مجموعة من ستة أشخاص تمت محاكمتهم من قبل المحكمة العسكرية في الرباط من معتقلي السمارة عبر مرحلتين مختلفتين بين أكتوبر 1992 و 19 ماي 1993 المجموعة الأولى مكونة من ستة أشخاص منهم "كلتوم أحمد لعبيد الونات و"إبراهيم جودة" ومحمد بنو" والذين كان إعتقالهم في أكتوبر 1992 بسبب التظاهر بالإضافة الى "علي الغرابي والسالك بزيد اللذين اعتقلا في مايو 1993 على خلفية المشاركة في المظاهرات التي حدثت بمناسبة ذكرى إندلاع الكفاح المسلح 20 ماي 1973.

تمت المحاكمة في 29 يوليو 1993 في المحكمة العسكرية بالرباط أين توضحت جميع المخالفات التي إرتكبتها الدولة المغربية بجعلها محاكمة صورية وغير قانونية حيث أنها تعقد خلف أبواب مغلقة مع الحرمان من حق إختيار محامي للدفاع والمعينين الوظيفيين لم تكن لهم فرصة الحصول على وثائق الإتهام كما أن أقارب المتهمين لم يكن لهم اتصال بهم قبل وأثناء المحاكمة.

حكمت المحكمة العسكرية في الرباط على المعتقلين بمدة عشرين سنة سجنا لأنهم مسوا بأمن الدولة على الرغم من أنهم كشفوا عن تعرضهم للتعذيب وأن ما أدلوا به من اعترافات انتزع منهم تحت التعذيب فيما تجاهلت المحكمة أقوالهم وقبلت تلك الاعترافات كدليل. جدير بالذكر أن منظمة العفو الدولية إعترفت بالمعتقلين كسجناء رأي في 22 نوفمبر 1993<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثاني: محاكمة المدنيين أمام المحاكم المدنية

لا يوفر نظام العدالة المغربي محاكمات عادلة للصحراويين المتهمين بجرائم سياسية الدوافع فقد أدانت المحاكم المغربية بشكل متكرر بناء على أقوال إعترف بها المتهمون أخذت منهم تحت وقع التعذيب من أجل التوقيع على محاضر الاتهام لتعتمد كدليل إدانة ضدهم، وفي هذا الفرع سنقف على

<sup>1</sup> كارلوس مارتين بيرستين وإيلويزا غونزاليس هيدالكو، مرجع سابق ، ص48.

محاكمة كل من نفعي الساه وعبد الله البوساتي (أولا) و محمد التهليل (ثانيا).

#### أولا: محاكمة نفعي الساه و عبد الله البوساتي.

تم إعتقال كل من الساه والبوساتي بعد عدة أيام من مشاركتهم في مظاهرات سلمية مطالبة بتقرير المصير في العيون المحتلة، بعدها تم إتهام المعتقلين بإرتكاب أعمال عنف تمثلت في إلقاء قنابل المولوتوف على سيارة الشرطة بالعيون في 30 يونيو 2007 مما ألحق الضرر بسيارة الشرطة كما أدى إلى إصابة ثلاثة رجال من الشرطة، ظل المعتقلين رهن الإحتجاز طيلة محاكمتهم التي بدأت في 05 ديسمبر 2007 لكن القاضي أجل القضية حتى 09 يناير ثم 06 فبراير 2008 بحجة جمع الشهود للمثول أمام المحكمة للشهادة والتي كانت بحضور المحلف السويسري "باتريك هيرزغ" بالنيابة عن الرابطة السويسرية لحقوق الإنسان كمراقب للمحاكمة<sup>(1)</sup>.

في جلسة 06 فبراير أستخدم القاضي أربعة شهود : إثنان من رجال الشرطة كانا في السيارة التي أصيبت، وصبيين ورد في تقارير الشرطة أنهما كان يلعبان في مركز ألعاب قريب من الواقعة، إلا أن رجال الشرطة نفوا تعرفهم على الأشخاص الذين ألقوا قنابل المولوتوف على سيارتهم، كما فندا الصبيان وجودهما بالقرب من موقع الجريمة، كما نفى المتهمين كل التهم الموجه إليهما مؤكدين زيفها، كما إعتبر دفاع المتهمين أن الأدلة الموجودة في ملف الإتهام أخذت بالقوة والتعذيب من المتهمين كما أن الملف لم يضم أدلة مادية مثل بصمات الأصابع تربط الساه والبوساتي بقنابل المولوتوف، كما أن الشرطة لم تلقي القبض على المتهمين في مصرح الجريمة بل تم بعد عدة أيام من وقوعها<sup>(2)</sup>.

بعدها حكمت المحكمة على كل من الساه والبوساتي بالسجن عام، الأمر الذي يؤكد أن الحكم معدود مسبقا ولم يأتي نتاج الأدلة المطروحة أمام المحكمة .

#### ثانيا: محاكمة محمد التهليل بتهمة إضرار النار عمدا.

في 19 سبتمبر 2007 أدانت محكمة العيون الابتدائية محمد التهليل بتهمة إضرار النار عمدا

<sup>1</sup> انظر تقرير هيومن رايتس واتش، المغرب/الصحراء الغربية، نيويورك 2008.

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

بسيارة في بوجدور ثم أيدت محكمة الإستئناف بالعيون إدانته بأربع سنوات سجن، إستندت المحكمة في الحكم الصادر إلى تقرير أعده الوكيل وأحاله الى المحكمة حيث عبر الشاهد الوحيد "محمد فنوش" حسب التقرير وهو أحد رجال الشرطة الذي أدلى بموجب شهادته أمام القاضي أنه جاء شخص ورمى قنبلة مولوتوف و أصاب إحد عربات الشرطة وفر هاربا ثم تبعه "محمد فنوش" الى مكان مظلم حتى بلغ منطقة جيدة الإضاءة، قال أنه تعرف على الرجل المطارد من ملامحه مؤكدا أنه محمد التهليل، إلا أن التقرير لم يذكر شهود آخرين يربطون المشتبه به بالهجوم كما أن الشرطة لم تعتقل التهليل يوم وقوع الجريمة بل ظل طليقا و غادر المغرب بصفة رسمية متوجها إلى موريتانيا في مايو، وهو ما يخالف ما ورد في تقرير الوكيل الذي إعتبر أن الشرطة إعتقلت التهليل في 19 يوليو 2007 عند نقطة تفتيش حدودية وعرضته على الوكيل في 21 يوليو من نفس السنة<sup>(1)</sup>.

كما أشار محامي التهليل الى أن موعد الإعتقال الفعلي للتهليل هو قبل عدة أيام من الموعد الذي أعلنته الشرطة للوكيل كما أضاف أن موكله تعرض للإحتجاز قبل نسب الإتهام إليه بأ سبوع كامل وهو ما يعتبر تجاوزا للمدة القانونية وهي ثلاثة أيام المسموح بها بموجب القانون، كما طلب دفاع التهليل من قاضي المحكمة إحضار جواز سفر التهليل الذي تمت مصادرته وقال إن موعد ختم الدخول إلى المغرب من شأنه أن يعرض التاريخ الحقيقي الذي احتجزته فيه السلطات.

بعدها أدانت المحكمة التهليل بعد أن قبلت أقوال الشرطة كدليل دون أن تحقق في أمر تعرض التهليل للتعذيب من قبل الشرطة لإجباره على الإعتراف بإرتكابه للجريمة الشيء الذي تبرأ منه أثناء المحاكمة، كما رفضت المحكمة طلبات الدفاع بإستدعاء الشاهد الوحيد الذي تعرف على التهليل لإستجوابه بالإضافة الى رفض إحضار جواز سفر التهليل المصادر رغم أهميته البالغة كدليل استرشادي<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> انظر تقرير هيومن رايتس واتش، مرجع سابق.

<sup>2</sup> انظر انظر تقرير هيومن رايتس واتش، مرجع سابق.

## الفصل الثاني

تجريم إنتهاكات الإحتلال المغربي  
والمسؤولية الدولية الجنائية المترتبة عنها

## الفصل الثاني:

### تجريم إنتهاكات الاحتلال المغربي والمسؤولية الدولية الجنائية المترتبة عنها.

لقد تبين لنا من خلال الفصل الاول أن المغرب قد إرتكب العديد من الجرائم الدولية بحق الشعب الصحراوي وهي بهذا الوصف تشكل إنتهاكا جليا للعديد من المواثيق الدولية، وبخاصة أن هذه الجرائم الخطرة من الجانب المغربي أخذت الصفة المنظمة والممنهجة وكانت ترتكب على نطاق واسع ضد السكان المدنيين العزل .

فكان من الواجب القانوني والأخلاقي مساءلة الأشخاص المسؤولين عن هذه الجرائم التي هزت الضمير الإنساني تماهيا مع قواعد القانون الدولي.

وهو ما سنحاول الوصول إليه من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث نجرم في الاول الإنتهاكات المغربية ونتناول في الثاني مفهوم المسؤولية الدولية الجنائية ونخصص الثالث للأليات القانونية لمحاكمة المسؤولين المغاربة.

### المبحث الأول : التأصيل القانوني لإنتهاكات الإحتلال المغربي .

بعد أن تعرضنا سالفًا إلى مجموعة من الإنتهاكات المغربية لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية في مواجهة الشعب الصحراوي وتاكدنا من فظاعة هذه الإنتهاكات المرتكبة عمدا لقمع المقاومة الصحراوية وبشكل منظم وممنهج وعلى نطاق واسع وبمباركة السلطات المغربية. كان لابد من دراسة التأصيل القانوني لهذه الإنتهاكات في هذا المبحث من خلال تقسيمه الى ثلاث مطالب نتناول في الأول وسائل القتال المحظورة دوليا أما في الثاني فنتطرق فيه للتصرفات الواقعة ضد المدنيين الصحراويين ثم في الثالث نتكلم عن نهب وتدمير الممتلكات المدنية.

#### المطلب الأول :وسائل القتال المستخدمة.

ستتمحور دراستنا في هذا المطلب حول نظرة الإتفاقيات الدولية إلى بعض أنواع الأسلحة المستخدمة من طرف الإحتلال المغربي من خلال توزيعه إلى فرعين الأول خاص بالأسلحة الحارقة والثاني خاص بالألغام ومدى تحريمها.

#### الفرع الأول:الأسلحة الحارقة.

يرجع تاريخ تحريم الأسلحة الحارقة إلى تصريح سان بيتر سبورغ 1868، الذي حظر إستخدام قذائف متفجرة أو حارقة تزن 400 غرام أو أكثر، وقد تأيد ذلك في إتفاقيات لاهاي 1899 و 1907، إضافة إلى ذلك نوقشت مسألة إستخدام قنابل النابالم والتي هي نوع من الأسلحة الحارقة في المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الذي عقد في طهران 1968، وقد أجريت دراسة حول هذا الموضوع وخلص التقرير الذي يتناول مسألة النابالم وغيره من الأسلحة الحارقة الذي عرض على الجمعية العامة في عام 1972 إلى أن إنتشار النيران بهذه الطريقة يلحق الأذى بالأهداف العسكرية والمدنية بلا تفریق، وأن الإصابات الناتجة عنه تسبب الام زائدة وعلاجها يتجاوز موارد معظم البلدان<sup>(1)</sup>.

كما تم النص على هذا النوع من الأسلحة في البروتوكول الثالث الملحق بإتفاقية جنيف لعام 1980 الخاصة بحظر أو تقييد إستعمال أسلحة تقليدية ، ويراد بتعبير سلاح محرق أي سلاح أو أية ذخيرة مصممة في المقام الأول لإشعال النار في الأشياء أو لتسبب حروق للأشخاص بفعل اللهب أو الحرارة أو مزيج من اللهب والحرارة المتولدين عن تفاعل كيميائي لمادة تطلق على الهدف<sup>(2)</sup> .

<sup>1</sup> أسامة غربي، مرجع سابق، ص92.

<sup>2</sup> نعمان عطا الله الهيتمي، مرجع سابق، ص83.

كما نص ذات البروتوكول الملحق بالإتفاقية سالفه الذكر على حظر وفي جميع الظروف جعل السكان المدنيين بصفهم هذه، أو المدنيين فرادة، أو الأعيان المدنية محل هجوم بالأسلحة الحارقة وهما ما لم يتم إحترامه من قبل الاحتلال المغربي الذي قصف مخيمات لاتأوي سوى المدنيين العزل<sup>(1)</sup>.

أما الفسفور الأبيض فينطبق عليه الحظر المتعلق بالنابالم إذ يصنف من الأسلحة الحارقة ، إلا أنه وبالرغم من أن هذه الأسلحة مصممة في المقام الأول كأسلحة حارقة إلا أنه نتيجة الإحتراق تخرج غازات ذات تأثير سام وكيميائي فتعتبر كسلاح كيميائي غير مباشر، مما يثير إمكانية دخولها في الأسلحة الكيميائية التي أتى حظرها في إتفاقية 1993 الخاصة بحظر إستحداث وصنع وتخزين وإستخدام الأسلحة الكيميائية .

#### الفرع الثاني :إستعمال الألغام.

سندرس في هذا الفرع تحريم الألغام المستخدمة من طرف الإحتلال المغربي من خلال التطرق إلى تحريم الألغام (أولا) ثم الكلام عن شرعية الجدار المغربي (ثانيا).

#### أولاً:الألغام المستخدمة .

يقصد بالألغام كما جاء في البروتوكول الثاني الملحق بإتفاقية جنيف لعام 1980 الخاصة بحظر أو تقييد إستعمال أسلحة تقليدية أي ذخيرة موضوعة تحت أو على أو قرب الأرض أو منطقة سطحية أخرى، ومصممة بحيث يفجرها وجود أو قرب أو مس شخص أو مركبة.

كما تطرق البروتوكول إلى تحريم هذه الألغام المضادة للأفراد من خلال حظر أستخدام أي لغم أو شرك خداعي أو نبيطة أخرى مصممة لإحداث إصابة لا داعي لها أو من طبيعتها إحداث ذلك وذلك في جميع الظروف، وطالب الدول بضرورة إتخاذ الإجراءات الكفيلة الممكنة لحماية المدنيين مثل وضع الأسبجة والعلامات والتحذير والرصد ما وجد حقل الغام<sup>(2)</sup> .

وأنت إتفاقية أوتوا في 5 ديسمبر 1997 بحظر إستخدام الغام المضادة للأفراد وتخزينها وإنتاجها ونقلها، كما ألزمت ذات الإتفاقية الدول بضرورة تدمير جميع الألغام المخزنة في مدة أربع سنوات وتنظيف المناطق المزروعة خلال عشر سنوات<sup>(3)</sup> .

<sup>1</sup> نعمان عطا الله الهيتي، مرجع سابق، ص84.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص91.

<sup>3</sup> اسامة غربي، مرجع سابق، ص94.

بالإضافة إلى الأحكام العامة الواردة في الإتفاقية من حظر الإستخدام والتطوير والإنتاج وكذلك التخزين والنقل وضرورة تطهير المناطق الملوثة، أوجدت الإتفاقية آليات ألزمت بها الدول الأطراف على الصعيد الدولي من قبيل التعاون بين الأطراف وكذلك تقديم تقرير شاملا إلى الأمين العام للأمم المتحدة في أقرب أجل ممكن في موعد لا يتعدى 180 يوما من بدء النفاذ بالنسبة للدولة الطرف في الإتفاقية عن الألغام في ذلك الاقليم .

### ثانيا: جدار الفصل المغربي والشرعية الدولية .

إن بناء الجدار المغربي يمثل إنتهاكا لكافة المواثيق والأعراف الدولية فهو يمثل الإحتلال في سياقه الأوسع، إذ يقوم على جملة من إنتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي التي تتضمن الإستلاء على الأرض من قبل قوة محتلة فكما هو معروف أن الجدار المغربي موجود على التراب الصحراوي ولا توجد أي دولة ولا منظمة دولية تعترف بالسيادة للمغرب على الصحراء الغربية فما بالك ببناء جدار يمتد على طول التراب الصحراوي يحتوي على ملايين الألغام بالإضافة الى أن بناء الجدار المغربي سبق بحملة واسعة من قلع الأشجار من أجل بناء الجدار المغربي وفصل الناس عن عائلتهم دون وجه حق، كما أن الطبيعة الدائمة للجدار تشكل إعتداء على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

كما أنه من المعروف أن القانون الواجب التطبيق على الأراضي الصحراوية المحتلة هو القانون الدولي الإنساني والشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وإنه لمن الواضح أن السلطات المغربية تنتهك وبصورة بشعة كل الحقوق الأساسية والحريات العامة للإنسان، وذلك بموجب بناء و إستمرار هذه الأحزمة، بل أكثر من ذلك هو تمادي السلطات المغربية في إعادة بنائها وتقويتها المستمرة بالسلاح، علي مرئ ومسمع من المجتمع الدولي.

تنص المادة 53 من إتفاقية جنيف الرابعة: أنه

"لايجوز للقوات المحتلة أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة، تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة، أو بالمنظمات الإجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتما هذا التدمير" وهذا ماتم تجاهله في الأراضي المحتلة من الصحراء الغربية من طرف الإحتلال المغربي. ومن المعلوم أيضا إن الأحزمة المغربية تعرقل بشكل تام إمكانية إستغلال السكان الصحراويون للثروات والمصادر التي تتيحها طبيعة الأرض مثل: الإستفادة من مصادر المياه، مراتع

الحيوانات، أراضي زراعية، مواد البناء... الخ، هذا علاوة على المنفي الذي نجم عن وجود هذه الأحزمة لآلاف من السكان الصحراويين.

أما عن الحقوق المنتهكة من جراء بناء الجدار المغربي فيتم الوقوف على أمثلة منها كالتالي:

- الجدار المغربي ينتهك حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره: وهو الحق المجسد في المادة الأولى مشتركة بين العهدين الدوليين لعام 1966 والتي ورد في معناها أنه لكافة الشعوب الحق في تقرير مصيرها ولها تبعاً لذلك أن تقرر بحرية كيانها السياسي وأن تواصل نموها الاجتماعي والثقافي والإقتصادي<sup>(1)</sup>.

إن الشعب الصحراوي مستوفياً لكافة العناصر اللازمة لإعتباره شعباً يتمتع بحق تقرير مصيره وهذا بإعتراف الأمم المتحدة في كل قراراتها ذات الصلة بالقضية الصحراوية.

- الجدار المغربي ينتهك الحق في الحركة والتنقل: ورد في المادة 12 من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 على أنه: لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما حرية التنقل فيه وحرية اختيار مكان الإقامة، كما أنه لكل فرد الحق في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده<sup>(2)</sup>.

وهذا ما يحرم الجدار المغربي الشعب الصحراوي منه فالكثير من العائلات عاشت منفصلة الأوصال لأكثر من أربعة عقود من الزمن.

- الجدار ينتهك الحق في كسب الرزق: نصت المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 أنها "تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بالحق في العمل، الذي يشمل ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية".

إلا أن الجدار المغربي يفصل الصحراويين المالكين عن الأراضي التي يملكونها فكثير من الصحراويين في اللجوء وأراضيهم في المناطق المحتلة وغالباً ما تتم مصادرتها دون وجه حق من قبل الإحتلال المغربي.

<sup>1</sup> انظر نص المادة الأولى مشتركة بين العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966.

<sup>2</sup> انظر نص المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966.

كما أنه في البوادي والمناطق المحاذية للجدار المغربي يمنع الصحراويين من المناطق الصالحة للرعي وأماكن المياه الصالحة للشرب بفعل الألغام المزروعة من طرف الإحتلال المغربي.

وبالرغم من عمر الجدار المديد وعدد التأثيرات اللامتناهية ليس على الصحراويين وحسب بل على المنطقة برمتها، فإن مجلس الأمن لم يتطرق حتي الآن لمعالجة هذه المشكلة الإنسانية التي باتت تثقل كاهل سكان هذه البقعة من القارة الإفريقية.

### المطلب الثاني: التصرفات المرتكبة ضد المدنيين .

جاءت إتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 بأحكام تفصيلية لغرض حماية المدنيين خلال النزاعات المسلحة، وحددت المادة الرابعة من ذات الإتفاقية الأشخاص المحميون من الأشخاص المدنيين بأنهم "الأشخاص الذين يجدون أنفسهم في لحظة ما وفي أي ظرف كيف ما كان، عند قيام حرب أو إحتلال، في أيدي الأطراف المتحاربة أو دولة محتلة ليسوا من مواطنيها".

إلا أن الإحتلال المغربي لا يحترم الحماية المقررة لهذه الفئة بل مارس مختلف الجرائم ضد المدنيين الصحراويين وهو ما سيتم تجريمه في هذا المطلب تماشيا مع قواعد القانون الدولي من خلال تقسيمه إلى فرعين نتناول في الأول جرائم الإبادة والأختفاء القسري والترحيل الإجباري ونعالج في الثاني أفعال التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والحق في المحاكمة العادلة وكذلك حرية الرأي والتعبير.

### الفرع الأول: جرائم الإبادة والإختفاء القسري والترحيل الإجباري.

سنتطرق في هذا الفرع إلى تجريم جرائم الإبادة في القانون الدولي (أولا) ثم نخوض في تجريم الإختفاء والترحيل القسريين (ثانيا).

### أولا: جرائم الابادة.

إن المقصود بالقتل العمد، أي شكل من أشكال إزهاق الروح غير ناجم عن حكم قانوني صادر عن محكمة مختصة طبقا لنصوص إتفاقية جنيف الرابعة، وقد نصت المادة السادسة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998 على تعريف جريمة الإبادة الجماعية وهو ذاته التعريف الوارد في المادة الثانية من إتفاقية الأمم المتحدة لقمع ومنع جريمة إبادة الجنس البشري لعام

1948 ،حيث عرفت أنها تعني الإبادة الجماعية أي من الأفعال التالية المرتكبة بنية الإبادة الكلية أو الجزئية لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية بصفتها هذه:

- قتل اعضاء الجماعة.

- الحاق ضرر جسدي او عقلي جسيم بأفراد الجماعة.

- إخضاع الجماعة عمدا لآحوال معيشية يقصد بها اهلاكها الفعلي كليا او جزئيا.

- فرض تدابير تستهدف منع الانجاب داخل الجماعة.

- نقل اطفال الجماعة عنوة الى جماعة اخرى.

وجدير بالذكر أنه لايشترط علاقة بين جريمة الإبادة الجماعية والنزاعات المسلحة، بمعنى أن هذه الجرائم قد ترتكب في زمن السلم والحرب معا.

تم النص أيضا على جريمة الإبادة باعتبارها جريمة حرب في المادة 8 فقرة 2 /1 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في قولها "لغرض هذا النظام الأساسي تعني جرائم الحرب ....القتل العمد" ولإعتبار هذه الجريمة جريمة حرب لابد من توافر الأركان التالية:

- أن يقتل مرتكب الجريمة شخصا واحدا أو أكثر.

- أن يكون الشخص من الأشخاص المشمولين بالحماية الواردة في إتفاقيات جنيف لعام 1949.

- أن يكون مرتكب الجريمة على علم بالظروف التي تثبت ذلك الوضع المحمي .

- أن يصدر التصرف في سياق نزاع مسلح دولي<sup>(1)</sup>.

إن جريمة القتل منصوص عليها في النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية كسلوك إجرامي في جريمة الإبادة الجماعية، فجريمة الإبادة الجماعية لا تشمل القتل فقط بل تدخل تصرفات أخرى بالإضافة إلى ربطها بقصد جنائي خاص والذي أما أن يكون بدافع ديني أو سياسي.....

أما جريمة القتل العمد كجريمة حرب فإنها تقوم بأي فعل يؤدي إلى الموت أو الوفاة حالا، سواء وقع السلوك الإجرامي على شخص أو أكثر من الأشخاص المحميين بإتفاقية أو أكثر من

<sup>1</sup> اسامة غربي ، مرجع سابق، ص96.

إتفاقيات جنيف لعام 1949، كما أن جريمة الإبادة كجريمة حرب لا يشترط فيها قصد جنائي خاص على خلاف جريمة الإبادة الجماعية الوادة في اتفاقية 1948<sup>(1)</sup>.

#### ثانيا: تجريم الاختفاء القسري والترحيل الإجباري.

بخلاف جرائم الإبادة تم تجاهل الاختفاءات القسرية في الأليات القانونية المرتبطة بحقوق الإنسان إلى حدود 1992 تاريخ تبني الإعلان الخاص بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والذي ورد في مادته الأولى إعتبار كل عمل من أعمال الاختفاء القسري جريمة ضد الكرامة الإنسانية ويدان بوصفه إنكارا للمقاصد الأمم المتحدة وإنتهاكا خطيرا وصارخا لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي وردت في الإعلان العالمي لحقوق الانسان.

إن جريمة الاختفاء القسري للأشخاص تنتهك العديد من حقوق الإنسان وعلى رأسها الحق في الحياة، حيث أن المختفين يمكن أن يتم إعدامهم خارج إطار القضاء أو يتعرضوا للموت من جراء الإهمال والتعذيب، كما ينتهك حق الشخص المختفي قسرا في الحرية وسلامة الشخص والحقوق التي تتبعها كالحق في عدم التعرض للإعتقال التعسفي.

كما أن الاختفاء القسري يعد من الجرائم ضد الإنسانية حسب ما ورد في المادة 7 فقرة 1/ط من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، التي أدرجت الاختفاء القسري للإشخاص من الأفعال المشكلة للجرائم ضد الإنسانية، وحددت ذات المادة في فقرتها الثانية معنى للإختفاء القسري للإشخاص كالتالي "إلقاء القبض على أي أشخاص أو إحتجازهم أو إختطافهم من قبل دولة أو منظمة سياسية، أو بإذن أو دعم منها لهذا الفعل أو بسكوتها عليه، ثم رفضها الإقرار بحرمان هؤلاء الأشخاص من حريتهم أو إعطاء معلومات عن مصيرهم أو عن أماكن وجودهم، بهدف حرمانهم من حماية القانون لفترة زمنية طويلة".

وهو ما تم تأكيده في نص المادة 5 من الإتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لعام 2006 حينما نصت "تشكل ممارسة الاختفاء القسري العامة أو المنهجية جريمة ضد الإنسانية كما تم تعريفها في القانون الدولي المطبق وتستتبع العواقب المنصوص عليها في ذلك القانون".

<sup>1</sup> اسامة غربي، مرجع سابق، ص 98.

كما أكدت ذات الإتفاقية في مادتها الأولى في الفقرة الثانية منها أنه لايجوز التذرع بأي ظرف إستثنائي كان، سواء تعلق الأمر بحالة حرب أوتهديد بإندلاع حرب أوإنعدام الإستقرار السياسي، لتبرير الإختفاء القسري.

أما الترحيل الإجباري فقد أتى حظره في المادة 49 من إتفاقية جنيف الرابعة عندما نصت على أن " النقل الإجباري الفردي والجماعي، وكذلك ترحيل الأشخاص المحميين من أراضي دولة محتلة إلى أراضي دولة الإحتلال أو أراضي أي دولة أخرى، محتلة أو غير محتلة، محظور بغض النظر عن دواعيه.

لاترحل دولة الإحتلال أو تنقل بعض سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها" يتضح من الفقرة الأولى من المادة سالفة الذكر حظرها النقل والترحيل للأشخاص المحميين من الإقليم المحتل بصفة مطلقة لا تسمح بأي إستثناء .

الحظر الذي أتت به المادة الأنفة جاء تأكيدا لنص المادة 6 (ب) من ميثاق محكمة نورمبورغ التي إعتبرت الترحيل للعمل الإجباري أو أي سبب آخر ضمن جرائم الحرب <sup>(1)</sup>.

أما في خصوص الحظر الوادر في الفقرة الثانية من المادة 49 من إتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بنقل سكان دولة الإحتلال إلى الأقليم المحتل لم تحترمه الدولة المغربية عندما باشرة المسيرة الخضراء في 1975 المكونة من الاف المدنيين والجنود المغاربة من أجل الضغط على إسبانيا للإنسحاب من الإقليم.

يعتبر الترحيل الإجباري من جرائم الحرب المنصوص عليها في المادة 8 فقرة 2/أ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وأركانها تتمثل في :

- أن يقوم بإبعاد أو نقل شخص أو أكثر من إلى دولة أخرى أو مكان آخر.
- أن يكون هذا الشخص أو الأشخاص محمي بموجب إتفاقيات جنيف لعام 1949.
- أن يصدر التصرف في سياق نزاع مسلح دولي ويكون مقترنا به <sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> عباس هشام السعدي، مسؤولية الفرد الجنائية عن الجريمة الدولية، دار المطبوعات الجامعية، بالاسكندرية 2002، ص156.

<sup>2</sup> اسامة غربي، مرجع سابق، ص101.

**الفرع الثاني: التعذيب والمعاملة اللاإنسانية وانتهاك حقوق المحاكمة العادلة وحرية الرأي والتعبير.**  
سنقف في هذا الفرع على تجريم التعذيب في المواثيق الدولية (أولاً) و الحق في المحاكمة العادلة وحرية تأسيس الجمعيات (ثانياً).

#### **أولاً: التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والحاطة من الكرامة.**

لقد كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 السباق في النص على حظر التعذيب والعقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في مادته الخامسة " لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة".

وهو ما تم تأكيده في المادة السابعة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 وعلى عكس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ورد فيه الحظر بشكل عام يفقر للإلزام، فإن الدول التي تصبح طرفاً في العهد تكون ملزمة دولياً باحترام هذا الحظر وأن تعمل على تمتع جميع الأفراد الداخليين في ولايتها القضائية بالحق في عدم التعرض للتعذيب أو سوء المعاملة وإلا تعرضت للمسؤولية الدولية لأن الدول في علاقاتها الدولية تتعامل بمبدأ حسن النية والمعاملة بالمثلى<sup>(1)</sup>.

لنأتي بعد ذلك إتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لعام 1984 التي عرفت في مادتها الأولى التعذيب بأنه " أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسدياً كان أم عقلياً، يلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على إقرار، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه...."، كما أكدت ذات الإتفاقية على الدول الأطراف ضرورة إعمال مبدأ الحظر بكل جوانبه، بطريقة فعالة وعلى أي إقليم يخضع لولايتها القضائية، و أن تضمن بأن تكون جميع أعمال التعذيب، أو محاولات ممارسة التعذيب والتواطؤ أو المشاركة فيها جرائم خطيرة تتصدى لها القوانين الجنائية للدول الأطراف بالتجريم والعقاب.

جريمة التعذيب باعتبارها جريمة حرب منصوص عليها في المادة 8 فقرة 2/أ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، تستوجب توافر مجموعة من الأركان :

- أن يتسبب مرتكب الجريمة في ألم بدني أو معنوي شديد لشخص أو أكثر.

<sup>1</sup> انظر نص المادة السابعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966

- تكون بغرض الحصول على معلومات أو لغرض العقاب أو التخويف و التمييز.

- أن يكون الشخص ممن تشملهم الحماية في اتفاقيات جنيف 1949.

- أن يصدر التصرف في سياق نزاع مسلح دولي<sup>(1)</sup>.

#### ثانيا: الحق في المحاكمة العادلة وحرية الرأي والتعبير في المواثيق الدولية.

يعتبر توفير الضمانات القضائية التي تحفظ للمتهم حقوقه في أن تنظر المحكمة في قضيته نظرا عادلا، من مبادئ العدالة التي أقرتها الأمم المتحدة في نظمها القانونية.

نصت المادة العاشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 على انه " لكل إنسان، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحايطة، نظرا منصفا وعلنيا، للفصل في حقوقه والتزاماته وفي أية تهمة جزائية توجه إليه".

كما ورد في المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1948 مجموعة من الضمانات التي يجب أن تكفل للمتهم بعد التأكيد على مبدأ المساواة أمام القضاء وحق كل فرد لدى الفصل في تهمة توجه إليه، أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مختصة ومستقلة وحيادية ، ومن أبرز الضمانات الواردة في المادة:

- أن يتم إعلامه سريعا وبالتفصيل، وبلغة يفهمها، بطبيعة التهمة الموجهة إليه وأسبابها.

- أن يعطى من الوقت ومن التسهيلات ما يكفي لإعداد دفاعه وللإتصال بمحام يختاره بنفسه.

- أن يحاكم دون تأخير لا مبرر له.

- أن يحاكم حضوريا وأن يدافع عن نفسه بشخصه أو بواسطة محام من إختياره، وأن يخطر بحقه في وجود من يدافع عنه إذا لم يكن له من يدافع عنه، وأن تزوده المحكمة ، كلما كانت مصلحة العدالة تقتضي ذلك، بمحام يدافع عنه، دون تحميله أجرا على ذلك إذا كان لا يملك الوسائل الكافية لدفع هذا الأجر.

<sup>1</sup> اسامة غربي ، مرجع سابق، ص99.

- أن يناقش شهود الإتهام، بنفسه أو من قبل غيره، وأن يحصل على الموافقة على إستدعاء شهود النفي بذات الشروط المطبقة في حالة شهود الاتهام.

- أن يزود مجانا بمترجم إذا كان لا يفهم أو لا يتكلم اللغة المستخدمة في المحكمة.

- ألا يكره على الشهادة ضد نفسه أو على الإقرار بذنب.

في حالة الأحداث، يراعى جعل الإجراءات مناسبة لسنهم ومواتية لضرورة العمل على إعادة تأهيلهم.

- لكل شخص أدين بجريمة حق اللجوء، وفقا للقانون، إلى محكمة أعلى كي تعيد النظر في قرار إدانته وفي العقاب الذي حكم به عليه.

- لا يجوز تعريض أحد مجددا للمحاكمة أو للعقاب على جريمة سبق أن أدين بها أو برئ منها بحكم نهائي وفقا للقانون وللإجراءات الجنائية في كل بلد.

كما ورد في المادة 3 مشتركة من إتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 في الفقرة الاولى "د" ضرورة عدم إصدار الأحكام وتقييد العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكلة تشكيلا قانونيا، وتكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة في نظر الشعوب المتمتدة.

وهو ماتم تأكيده في المادة 71 من ذات الإتفاقية بنصها بأنه "لا يجوز للمحاكم المختصة التابعة لدولة الاحتلال إصدار أي حكم إلا إذا سبقته محاكمة قانونية.

يتم دون إبطاء إبلاغ أي متهم تحاكمه دولة الاحتلال كتابة وبلغة يفهمها بتفاصيل الاتهامات الموجهة إليه، وينظر في الدعوى بأسرع ما يمكن.....".

ويستتبع ذلك وجوب الالتزام بقواعد الإجراءات الجنائية، كعدم اللجوء إلى التعذيب أو المعاملات القاسية لحمل المتهم على الإقرار أو الإدلاء بإفادة وإتاحة الفرصة له في تعيين دفاع، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المتهم برئ حتى تثبت إدانته.

إلا أن الاحتلال المغربي يخالف كل هذه الوثائق الدولية بل يذهب الى أكثر من ذلك محاكمة مدنيين مشمولين بالحماية أمام محاكم عسكرية، والتي من حيث المبدأ يجب أن يقتصر إختصاصها على الجرائم العسكرية التي يرتكبها أفراد الجيش إلا أنه يمكن في حالات إستثنائية محاكمة مدنيين أمام محاكم عسكرية:

- في حال عدم وجود محاكم مدنية، أو عندما يكون مستحيلا ماديا إجراء المحاكمة أمام هذه المحاكم، أو عندما تكون المحاكم العادية غير قادرة على إجراء هذه المحاكمات<sup>(1)</sup>.  
وسواء قامت المحاكم المدنية أو في حالات إستثنائية محاكم عسكرية بمحاكمة المدنيين يجب إحترام الضمانات المتعلقة بالحق في المحاكمة العادلة وهو ما نلمس عدم إحترامه من طرف الإحتلال المغربي.

أما حرية الراي والتعبير فكانت بداية النص على هذا الحق في المواثيق الدولية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 في مادته 19 التي نصت على أنه " لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في إعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود".

وهو ما يلاحظ خلفه في المناطق المحتلة من الصحراء الغربية حيث المضايقات المتكررة للتجمعات السلمية المطالبة بتقرير مصير الشعب الصحراوي والتي عادة مايتم تفريقها بالقوة من طرف قوات الإحتلال المغربي.

كما أكدت المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 في الفقرة الثانية منها حينما نصت على أنه " لكل إنسان حق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما إعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها".

أما بخصوص الحق في التجمع السلمي كمظهر من مظاهر حرية التعبير فنجد نص المادة 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 التي تنص على أنه "يكون الحق في التجمع السلمي معترفا به، ولا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي تفرض طبقا للقانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم".

وبخصوص تكوين الجمعيات فنجد نص المادة 22 من نفس العهد الدولي التي تنص في فقرتها

<sup>1</sup> اللجنة الدولية للحقوقين، دليل مراقبة المحاكمات في حالات الاجراءات الجنائية، دليل الممارسين رقم 5، جنيف سويسرا، ص142.

الأولى على عدم جواز المساس بحق الفرد في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين، بما في ذلك حق إنشاء النقابات والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه، كما أكدت الفقرة الموالية من ذات المادة على عدم جواز وضع قيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي و السلامة العامة و النظام العام و حماية الصحة العامة و الآداب العامة و حماية حقوق الآخرين وحرياتهم.

وهو الأمر الذي يتنافى مع الممارسات المغربية وذلك بمنع العديد من الجمعيات الصحراوية من التسجيل الرسمي مثل الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة المغربية لحقوق الانسان في الصحراء الغربية التي منعت من التسجيل الرسمي.

#### المطلب الثالث: تجريم التصرفات الواقعة على الأعيان المدنية.

يفرض مبدأ التمييز على الأطراف المتحاربة ضرورة التمييز بين الأهداف العسكرية ونظيرتها المدنية، التي يجب أن لا تكون محلا للهجوم أو للهجمات الردع وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب من خلال دراسة جريمة تدمير الممتلكات والإستيلاء عليها في الإتفاقيات الدولية في الفرع الاول أما في الفرع الثاني فسندرس الرؤية القانونية لنهب الثروات في الصحراء الغربية.

#### الفرع الاول: جريمة تدمير الممتلكات والإستيلاء عليها في الإتفاقيات الدولية.

نجد جريمتين منفصلتين تدمير وهدم الممتلكات (اولا) والاستيلاء عليها ونهبها(ثانيا).

##### أولا: تدمير الاموال .

تم النص على حظر تدمير الممتلكات المدنية في المادة 23 فقرة "ز" من تعليمات لاهاي الملحة بإتفاقية لاهاي الرابعة لعام 1907 في نصها "حظر تدمير أو الإستيلاء على أموال العدوالم تبرره مقتضيات الضرورة الحربية الملحة".

كما جرمت المادة 53 من إتفاقية جنيف الرابعة إقدام دولة الاحتلال على تدمير أي ممتلكات عقارية أو منقولة خاصة بالأفراد أو الجماعات، أو للحكومة أو غيرها من السلطات العامة أو لمنظمات إجتماعية أو تعاونية إلا إذا كانت الضرورة الحربية حتما تقتضي هذا التخريب.

بالرغم من أن الحظر الوارد في تعليمات لاهاي جاء مطلقا اذ يشمل الأموال العامة والخاصة على السواء، إلا أن نص المادة 53 من إتفاقية جنيف الرابعة جاء أكثر وضوحا وشمولا حينما جرم

تدمير الأموال والممتلكات أيا كانت طبيعتها وسواء كان المال عام أو خاص، مملوكة فرادى أو جماعات أو أموال تعود للسلطات المركزية أو المحلية<sup>(1)</sup>.

ويعتبر تدمير الممتلكات أو نهبها على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية إنتهاكا جسيما لقواعد القانون الدولي الإنساني، أي جريمة حرب.

#### ثانيا: الإستلاء غير المشروع .

إن الإستيلاء على أموال العدو مهما كانت صفتها غير مشروع طبقا لقواعد القانون الدولي العرفي، كما أشارت المادة 28 من لائحة لاهاي الملحة باتفاقية لاهاي الرابعة لعام 1907 حينما نصت على أن "سلب المدن والمواقع حتى ولو تم الإستلاء عليها بالهجوم يعتبر عملا محظورا".

وجاءت إتفاقية جنيف الرابعة لتؤكد هذا الحظر من خلال المادة 33 منها في فقرتها الثانية التي ورد فيها أن "السلب محظور" ومنعت ذات الفقرة من المادة تدابير الإقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم.

إضافة الى ذلك فإن المادة 8 فقرة 4/2 من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية اعتبرت جريمة التدمير الغير مبرر للممتلكات والاستلاء عليها جريمة حرب، تستلزم بعض الأركان لقيامها وهي:

- أن يدمر مرتكب الجريمة ممتلكات معينة ومعنية بالحماية أو يستولي عليها.
- ألا تكون هناك ضرورة عسكرية تبرر التدمير أو الإستلاء.
- أن يكون التدمير أو الإستلاء واسع النطاق ويرتكب بطريقة عشوائية.
- أن يصدر هذا التصرف في إطار نزاع مسلح دولي<sup>(2)</sup>.

#### الفرع الثاني : الرؤية القانونية لنهب الثروات في الصحراء الغربية.

إن إحتلال المغرب للصحراء الغربية وسيطرته على الأقليم لايعطيه الحق في التصرف في ثروات الأقليم، فحق إستغلال الثروات هو حق مكفول لشعب الأقليم "الشعب الصحراوي"، وهو ما

<sup>1</sup> عباس هشام السعدي، مرجع سابق، ص159.

<sup>2</sup> اسامة غربي، مرجع سابق، ص103.

جاء في قرارات الجمعية العامة في أكثر من مناسبة من خلال تأكيدها على أن الحق في التصرف في الثروات داخل ضمن السيادة.

كما صنف قرار الجمعية العامة رقم 1803 لعام 1962 الحق الدائم في السيادة على الثروة والمصادر الطبيعية بأنه مكون أساسي من تركيبة حق تقرير المصير.

وقد نصت المادة الأولى من العهد الدولي الخاص بالحقوق الإجتماعية والإقتصادية والثقافية لعام 1966 في فقرتها الثانية " لجميع الشعوب، سعياً وراء أهدافها الخاصة، التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولي، ولا يجوز في أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة".

وفي ذات الصدد قدم الأمين العام المساعد والمستشار القانوني للأمم المتحدة رأيه الإستشاري بطلب من مجلس الأمن سنة 2001، يعرف "برأي كوريل"، فقد طلب رئيس مجلس الأمن من المستشار القانوني حينها، السيد هانس كوريل، أن يبدي رأيه حول<sup>(1)</sup>:

"مدى شرعية ما تقوم به السلطات المغربية، وفقاً للقانون الدولي، بما فيه قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات العلاقة، والاتفاقيات المتعلقة بالصحراء الغربية التي أبرمتها السلطات المغربية والمتمثلة في تقديم وتوقيع العقود مع الشركات الأجنبية لإستكشاف الثروات المعدنية في الصحراء الغربية".

وقد أكد رأي كوريل الذي صدر في سنة 2002 على أن إتفاقية مدريد 1975 المبرمة بين إسبانيا كقوة إحتلال من جهة والمغرب وموريتانيا من جهة أخرى: "لم تسلم السيادة على الإقليم ولا تمنح أي من موقعها صفة القوة المديرة، وهو أمر لم يكن بإمكان إسبانيا التصرف فيه بمفردها". وبالتالي فإن أي إستغلال أو إستكشاف للثروات الطبيعية في الصحراء الغربية من طرف الحكومة المغربية يعتبر منافياً للقانون الدولي<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> جاكوب موندي القضية الصحراوية والقانون الدولي انظر الرابط

[http://lannaso.blogspot.com/2013/08/blog-post\\_5360.htm](http://lannaso.blogspot.com/2013/08/blog-post_5360.htm)

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

### المبحث الثاني: المسؤولية الجنائية الدولية وتطبيقاتها

كان التصور السائد في ظل القانون الدولي التقليدي أن الدولة هي الشخص الوحيد في القانون الدولي، وبالتالي هي المخاطبة بأحكامه وقواعده فكان الفرد بعيدا عن تحمل المسؤولية مادام لم يخضع للقانون الدولي ولم يكن مخاطبا بقواعده، وظل التصور سائدا إلا أن تم الإعتراف بحقوقه وأصبح يتحمل المسؤولية الجنائية عن أفعاله التي يرتكبها سواء في السلم أو الحرب، بعد أن نصت على ذلك العديد من الإتفاقيات والمواثيق الدولية وتجسد ذلك في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 الذي أصبح الفرد من خلاله المحور المهم الذي تدور حوله كافة التشريعات.

وللوقوف على المسؤولية الجنائية وتطبيقاتها العملية قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين تكلمنا في الأول عن التطور التاريخي للمسؤولية الدولية الجنائية و تطبيقاتها العملية ثم في الثاني عن المسؤولية الدولية الجنائية في نظام روما الأساسي.

#### المطلب الأول: التطور التاريخي للمسؤولية الدولية الجنائية وتطبيقاتها.

تعتبر محاكمات نورمبرغ وطوكيو هي بداية إقرار المجتمع الدولي للمسؤولية الدولية الجنائية للأفراد عما إرتكبه من جرائم دولية، فضلا عن أنها مثلت نقطة إنطلاق في تغيير الفكرة السائدة من قبل حول عدم مسؤولية القادة والرؤساء عما يرتكبونه أو يأمرؤن بإرتكابه من جرائم أو منحهم حصانة تقضي بإعفائهم من المسؤولية الدولية الجنائية عن أعمال الجرم التي إرتكبوها.

بعد إنشاء محكمتي نورمبرغ وطوكيو وبعد أكثر من أربع عقود عن إنشاء المحكمتين السابقتين الدوليتين الجزائيتين إقتضت الضرورة الدولية إنشاء محكمتين دوليتين وهما محكمتي يوغسلافيا سابقا وروندا.

لنتبع مراحل تطور المسؤولية الدولية قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين تحدثنا في الفرع الأول عن محكمتي نورمبرغ وطوكيو وفي الفرع الثاني تطرقنا إلى محكمتي يوغسلافيا سابقا ورواندا.

### الفرع الأول: محكمتي نورمبرغ وطوكيو.

سنستعرض في هذا الفرع كل من محكمتي نورمبرغ (أولا) وطوكيو (ثانيا).

#### أولا : المحكمة العسكرية الدولية ( نورمبرغ).

في 08 أوت 1945 تم التوقيع على إتفاقية لندن التي نصت في مادتها الأولى على إنشاء محكمة عسكرية دولية مهمتها محاكمة مجرمي الحرب الذين لا يوجد تحديد جغرافي لجرائمهم، وإن إنشائها يعتبر جزء من الإتفاقية التي تضم تشكيلها وإختصاصها وسلطاتها، تختص المحكمة بالنظر في الجرائم التي حددتها المادة السادسة من نظامها وهي الجرائم ضد السلام وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية أما بالنسبة للاختصاص الشخصي للمحكمة فإنها تختص بمحاكمة الأشخاص الطبيعيين دون الأشخاص المعنوية مع إسباغ الصفة الجرمية للمنظمات والهيئات، كما ورد في المادة 16 من نظام المحكمة الضمانات الخاصة بالمحاكمة العادلة للمتهمين للدفاع عن أنفسهم أمام المحكمة<sup>(1)</sup>.

عقدت المحكمة جلساتها الأخيرة في 30 من أيلول والأول من تشرين الأول سنة 1946 وأصدرت أحكامها بحق المتهمين البالغ عددهم 24 متهما من كبار مجرمي الحرب، فقد حكمت على 12 مدانا بالإعدام شنقا، وعلى 03 بالسجن المؤبد، وعلى إثنين آخرين بالسجن 20 عاما وخمس عشر منهم لعشر سنوات سجن، وبرأت ثلاث متهمين، وإعتبرت المحكمة أن جهاز حماية الحزب النازي والشرطة السرية وهيئة زعماء الحزب النازي هي منظمات إجرامية، مع عدم إسباغ هذه الصفة على منظمات أخرى كهيئة الأركان الحرب وفرقة الصدام ومجلس وزراء الرايخ الألماني<sup>(2)</sup>.

وقد أعتبرت محكمة نورمبرغ تقدما وتطورا في مجال إرساء معالم القضاء الدولي الجنائي، وبالرغم من ذلك وجدت جملة من المآخذ والانتقادات التي وجهت للمحكمة من أبرزها:

1- أنها محاكمات ذات طابع سياسي وعسكري، وأنها محكمة شكلت من قبل الطرف المنتصر في الحرب، أي أنها قضاء المنتصر للمنهزم، فهي لم تكن محكمة قانونية حيادية تتمتع بالإستقلالية المطلوبة لتحقيق العدالة بل كانت محكمة إنتقامية .

2- مشكلة شرعية الجرائم والعقوبات إذ أن مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات يعتبر حق ومن المبادئ الأساسية والجوهرية التي يقوم عليها النظام الداخلي، ويتلخص هذا المبدأ بقاعدة لا جريمة ولا عقوبة

<sup>1</sup> خليل حسين الجرائم والمحاكم في القانون الدولي الجنائي، مرجع سابق، ص 32.

<sup>2</sup> علي عبد القادر قهوجي، مرجع سابق، ص 68.

إلا بنص، وتعتبر هذه القاعدة أهم الضمانات الأساسية لحماية حقوق وحريات الأفراد، كما أن الجرائم التي نصت عليها لائحة نورمبرغ تعتبر لاحقة للجرائم التي ارتكبت أثناء الحرب، وفي ذلك إهدار للنتائج التي تترتب على مبدأ الشرعية وأهمها عدم تطبيق القانون بأثر رجعي .

3- مسؤولية الأفراد عن الجرائم الدولية، فالدولة هي المخاطبة بأحكام القانون الدولي وليس الأفراد وبالتالي فإن الدولة وحدها هي التي تتحمل المسؤولية عن الجرائم الدولية وليس الأفراد.

4- إن محكمة نورمبرغ محكمة ليست دائمة بل هي من المحاكم التي زالت ولايتها في الأول من تشرين الأول عام 1946 وهوتا ريخ الحكم الذي أصدرته<sup>(1)</sup>.

#### ثانيا: المحكمة العسكرية الدولية ( طوكيو).

تمت محاكمة مجرمي حرب الشرق الأقصى بعد توقيع وثيقة الإستسلام في أيلول من عام 1945 وفيها 19/ 01/ 1946 أصدر "ماك آرثر" القائد العام لقوات الحلفاء في اليابان إعلانا بإنشاء محكمة عسكرية لمحاكمة مجرمي الحرب بالشرق الأقصى<sup>(2)</sup> .

فمحكمة طوكيو لا يوجد إختلاف جوهرى بينها وبين محكمة نورمبرغ من حيث المبادئ التي تسير بها المحكمة والتي قامت عليها ولا من حيث سير المحاكمة والتهم الموجهة للمتهمين وقد منح القائد العام للحلفاء في الشرق الأقصى صلاحيات واسعة فيما يتعلق بالمحكمة، حيث أنيط بتعيين قضاة المحكمة والنائب العام وسلطة تخفيف العقوبة أو تعديلها<sup>(3)</sup>.

كان هناك تشابه بين محكمتي نورمبرغ وطوكيو في الأحكام التي صدرت، فقد حكمت محكمة طوكيو على 26 من العسكريين والمدنيين ونظرا للتقارب والتشابه بين المحكمتين فإن الإنتقادات التي وجهت إلى محكمة نورمبرغ نفسها التي وجهت لمحكمة طوكيو والإختلاف بين المحكمتين تمثل فإنه لم يتم إدانة أي منظمة في محكمة طوكيو، أي أن نظامها يخلو من النص على صلاحية المحكمة في إسباغ الصفة الإجرامية على المنظمات والهيئات على عكس ما جاء في نص المادة التاسعة من نظام محكمة نورمبرغ ولم يتم توجيه التهم بإرتكاب جرائم ضد الإنسانية وإنحصرت التهم في جرائم الحرب وجرائم ضد السلام، وبلغ عدد قضاة المحكمة أحد عشر قاضيا، كذلك أخذت

<sup>1</sup> طاهر مختار علي سعد، مرجع سابق، ص132.

<sup>2</sup> خليل حسين، الجرائم والمحاكم في القانون الدولي الجنائي، المرجع السابق، ص39.

<sup>3</sup> على عبد القادر القهوجي، مرجع سابق، ص62.

محكمة طوكيو بالصفة الرسمية باعتبارها طرفا من الظروف المخففة للعقاب على خلاف ما جاء في المادة السابعة من لائحة نورمبرغ، وحظيت المبادئ التي جاءت بها المحكمتين وخاصة محكمة نورمبرغ باهتمام من منظمة الأمم المتحدة، فقد طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من لجنة القانون الدولي بموجب القرار 1947/177 صياغة تلك المبادئ من طرف اللجنة وعرضها على الجمعية العامة سنة 1950 وتم الموافقة عليها بموجب القرار الذي أصدرته الجمعية العامة رقم 01/95 .

#### الفرع الثاني : محكمتي يوغسلافيا سابقا ورواندا .

بعد أكثر من أربع عقود على إنشاء محكمتي نورمبرغ وطوكيو كسابقتين قضائيتين دوليتين جزائيتين اقتضت الضرورة الدولية إنشاء محكمتين دوليتين ولكن هذه المرة كان إنشاؤهما بقراري مجلس الأمن، القرار رقم 93/808 والقاضي بإنشاء محكمة جنائية دولية لمحاكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في يوغسلافيا السابقة منذ عام 1991 والقرار الثاني رقم 94/955 القاضي بإنشاء المحكمة الدولية برواندا<sup>(1)</sup> .

#### أولا: المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا سابقا.

إستنادا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أصدر مجلس الأمن بتاريخ 1993/02/22 القرار رقم 93/808 القاضي بإنشاء المحكمة الدولية بيوغسلافيا سابقا والتي تختص بمحاكمة الأشخاص المجرمين المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات الدولية الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي وقعت في يوغسلافيا منذ عام 1991 بموجب النظام الأساسي للمحكمة، فإنها تختص بمحاكمة الأشخاص الطبيعيين فقط وتقاضي الأشخاص الذين خططوا وحرصوا وساعدوا أو تعاونوا على ارتكاب الجرائم الواردة في نظامها الأساسي.

وتتمثل هذه الجرائم في الانتهاكات الجسيمة لإتفاقيات جنيف الأربعة، كذلك انتهاكات قوانين وأعراف الحرب وجرائم إبادة الجنس والجرائم المناهضة للإنسانية أثناء النزاع مسلح طابعه داخلي كان أو دولي وإستهداف السكان المدنيين.

كما جاء في النظام الأساسي للمحكمة بأن المنصب الرسمي للمتهم لا يعذره من تحمل المسؤولية الجنائية مهما كان هذا المنصب رفيعا لا يؤدي إلى تخفيف العقوبة، ويمكن أن يعفى الرؤساء من تحمل المسؤولية إذا أثبتوا أنهم قاموا بإتخاذ تدابير ضرورية كفيلة بمنع ارتكاب الجرائم

<sup>1</sup> خليل حسين، الجرائم و المحاكم في القانون الدولي الجنائي، المرجع السابق، ص43.

أو أنهم اثبتوا انتفاء العلم بهذه الجرائم ويمكن على أساسه التهرب من تحمل المسؤولية مما يتعلق بإرتكاب الجرائم بناء على أمر الحكومة أو أمر الرئيس، فإن ذلك يوجب حسب النظام الأساسي للمحكمة لا يعفى المتهم من تحمل المسؤولية، إلا أنه يمكن للمحكمة أن تنظر في تخفيف العقوبة إذا رأت ذلك من موجبات العدالة، وتتمتع محكمة يوغسلافيا بأسبقية على المحاكم الوطنية في محاكمة الأشخاص المتهم ونص نظامها على منح المتهمين الضمانات الأساسية في الدفاع عن أنفسهم وبعدم جواز محاكمة شخص على الجرم ذاته مرتين، ولم تنص على عقوبة الإعدام ، بل اقتصر على أحكام السجن<sup>(1)</sup>.

بالرغم من أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا أعتبرت خطوة للأمام في إرساء قواعد وأسس القضاء الجنائي الدولي، إلا أنها تعرضت للعديد من الصعوبات والانتقادات من أبرزها :

1- اعتبار عقوبة السجن هي الجزاء الوحيد للجرائم الدولية واستبعاد عقوبة الإعدام، ما أثر ذلك في تحقيق الغاية من الجزاء، وهو الردع بقسميه العام والخاص.

2- عدم توفر المال اللازم لدعم المحكمة وكانت تعاني من نقص في الأموال والموظفين.

3- أنها محكمة مؤقتة ومحددة حسب الزمان والمكان والأشخاص تنتهي ولايتها ومدتها بإصدار الأحكام.

#### ثانيا: المحكمة الدولية الجنائية برواندا.

أصدر مجلس الأمن قرارات عديدة بشأن الأزمة في رواندا أكد فيها أن ما يحدث في رواندا من عمليات قتلية وإستخدام أعمال العنف والمذابح والتشريد على نطاق واسع وأعمال الإبادة الجماعية، تشكل في مجموعها تهديدا للسلم والأمن الدولي، وقد نص قرار مجلس الأمن المتعلق برواندا 94/55 على إنشاء محكمة دولية برواندا، تختص بمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي أرتكبت في إقليم رواندا وأراضي الدول المجاورة، وجعلت مدينة أروشا لجمهورية تنزانيا مقرا للمحكمة، وكان إختيار المقر متأخرا، حيث لم تباشر عملها إلا بعد عام، لعدم توفر مقر للمحكمة<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> علي عبد القادر قهوجي، مرجع سابق، ص289.

<sup>2</sup> الطاهر مختار علي سعد، مرجع سابق، ص160.

من الملاحظ أن النظام الأساسي للمحكمة لا يختلف عن محكمة يوغسلافيا سابقا، إذ أن النظامين يتقاطعان في العديد من المسائل، فكلتا المحكمتين أنشأتا بموجب قرارات صادرة عن مجلس الأمن وعين مدعي واحد للمحكمتين.

صدر أول حكم لمحكمة رواندا في شهر أيلول عام 1998 القاضي بالسجن المؤبد لرئيس وزراء رواندا "كامبيندا" والسجن المؤبد على "جون بويدي أكيسو" وهو رئيس بلدية تايا برواندا وحكم أيضا على محافظ رواندا السابق بعقوبة السجن، واجهت المحكمة العديد من الصعوبات الفنية والإدارية والمالية، منعت المحكمة من القيام بعملها بصورة كاملة .

وعلى الرغم من الإنتقادات والصعوبات والمشاكل التي واجهت عمل المحاكم إلا أنه كلل بالنجاح و أصبح حقيقة بعد اتخاذ القرار التاريخي في روما وإعتماد النظام الأساسي للمحكمة الدولية الجنائية الدائمة في السابع عشر من يوليو عام 1998.

#### المطلب الثاني: المسؤولية الجنائية الفردية في نظام روما الأساسي .

إن نظام روما الأساسي جاء مؤكدا على المسؤولية الجنائية الفردية لمرتكبي الجرائم الدولية في التشريعات الدولية الجنائية والمعاقبة على تلك الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي، على نحو يتفق ومسعى المجتمع الدولي الداعي الى ضرورة مساءلة منتهكي حقوق الانسان.

سنتناول موضوع المسؤولية الجنائية الفردية كما جاءت في نظام روما الأساسي بتخصيص الفرع الأول لدراسة الشروع والمساهمة في ارتكاب الجرائم الدولية والثاني لقيام المسؤولية الفردية و أسباب امتناع .

#### الفرع الأول: الشروع والمساهمة الجنائية في ارتكاب الجرائم الدولية.

سنناول في هذا الفرع كل من الشروع في ارتكاب الجرائم الدولية(أولا) والمساهمة فيها (ثانيا).

#### أولا : الشروع في ارتكاب الجرائم الدولية.

لا يختلف الشروع في ارتكاب الجرائم الدولية في مفهومه في التشريعات الدولية الجزائية عنه في التشريعات الوطنية، فالشروع أحد صور السلوك الإجرامي وفيه لا يتمكن الجاني من إتمام

جريمته وذلك لأسباب خارجة عن إرادته في تنفيذ الفعل، جاء تعريف الشروع في بعض قوانين العقوبات بأنه: "البدء في تنفيذ الفعل بقصد ارتكاب جناية أو جنحة إذا وفق أو خاب لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها وحسب القواعد العامة فأركان الشروع ثلاثة<sup>(1)</sup>:"

1- البدء في تنفيذ الفعل.

2- بقصد ارتكاب جناية أو جنحة.

3- أن يوقف التنفيذ أو يحدث أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها.

وقد تضمنت المادة 25 من نظام روما موضوع الشروع وذلك في الفقرة "و" منها حيث نصت على "الشروع في ارتكاب الجريمة عن طريق إتخاذ إجراءات الجريمة بخطورة ملموسة، لكن لم تقع الجريمة لظروف غير ذات صلة بنوايا الشخص ومع ذلك فالشخص الذي يكف عن بذل أي جهد لإرتكاب الجريمة أو يحاول بوسيلة أخرى دون إتمام الجريمة لا يكون عرضة للعقاب بموجب هذا النظام الأساسي على الشروع في ارتكاب الجريمة إذا تخلص تماما بمحض إرادته عن الغرض الإجرامي<sup>(1)</sup> .

وبخصوص العقوبة على الشروع، فإن هذه الجريمة تخضع لأحكام خاصة فيما يتعلق بالعقوبات فليس من العدالة إيقاع العقوبة نفسها على الشروع كما هو عليه الحال في الجريمة التامة، فحجم النشاط الإجرامي الذي يمارسه الجاني هو الذي يحدد مقدار العقوبة، وهذا ما نصت عليه العديد من القوانين.

ويستنتج من نص المادة 78 من نظام روما الأساسي الخاصة بتقرير العقوبة أن الشروع قد يكون من بين العوامل التي تراعيها المحكمة عن تقرير العقوبة، فقد نصت الفقرة 1 من المادة المشار إليها على أن المحكمة تراعي عند تقدير العقوبة عوامل مثل خطورة الجريمة والطرق الخاصة للشخص المراد وذلك وفقا للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات<sup>(2)</sup> .

<sup>1</sup> انظر نص المادة 25 /و/ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998.

<sup>2</sup> انظر نص المادة 78 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998.

وباستثناء نص الفقرة "و" من المادة 25 من نظام روما لم يتم الإشارة إلى موضوع الشروع سوى ما جاء في الفقرات ب - ج - د من نفس المادة، والتي تؤكد على أن الشروع في ارتكاب الجرائم الدولية يؤدي إلى مساءلة الجاني ويكون عرضة للعقاب وفقا لأحكام النظام.

### ثانيا : المساهمة الجنائية الشخصية في ارتكاب الجرائم الدولية .

من المعلوم أن الشخص المسؤول جنائيا هو الشخص الذي يقدم على تصرف يجعله فاعلا أصليا أو شريكا أو مت دخلا أو محرضا على جريمة من الجرائم وقدمت المادة 25 من نظام روما الأساسي صور المساهمة الجنائية الدولية الدائمة والتي تعتبر جرائم دولية من ضمنها ما نصت عليه المادة 03/25 " وفقا لهذا النظام الأساسي، يسأل الشخص جنائيا، ويكون عرضة للعقاب عن أية جريمة تدخل في إختصاص المحكمة في حال قيام هذا الشخص بما يلي:

أ- ارتكاب هذه الجرائم سواء بصفة فردية أو بالإشتراك مع أفراد عن طريق شخص آخر بغض النظر عما إذا كان ذلك الشخص الآخر مسؤولا جنائيا .

ب- الأمر أو الإغراء بإرتكاب، أو الحث على إرتكاب جريمة وقعت بالفعل أو شرع فيها.

ج- تقديم العون أو التحريض أو المساعدة بأي شكل أو بغرض تسيير إرتكاب هذه الجريمة أو الشروع في ارتكابها بما في ذلك وسائل إرتكابها .

د- المساهمة بأي طريقة أخرى في قيام جماعة من الأشخاص يعملون بقصد مشترك بإرتكاب هذه الجريمة أو الشروع في إرتكابها على أن تكون المساهمة متعمدة وأن تقدم إما بهدف تعزيز النشاط الإجرامي أو لغرض الإجرامي .

### الفرع الثاني : قيام المسؤولية الجنائية وأسباب إمتناعها.

بالإستناد إلى النظام الأساسي للمحكمة فإن الصفة الرسمية للمتهمين وتمتعهم بالحصانات الدبلوماسية لا يشكل ذلك سببا من أسباب الإعفاء من المسؤولية أو سببا لتحقيق العقوبة وكذلك تحمل القادة العسكريين والرؤساء الآخرين المسؤولية الجنائية عند إرتكابهم للجرائم الدولية في الحالات المبينة في المادة 28<sup>(1)</sup>، وقد بينت المادة 31 من النظام الأساسي للمحكمة الأسباب التي من شأنها أن

<sup>1</sup> انظر نص المادة 28 من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998.

تعمل على إنتفاء المسؤولية الجنائية وهذا في حالة المرض أو القصور العقلي وحالة السكر والدفاع عن النفس والممتلكات أو التهديد بالموت، وأسباب أخرى ينظر فيها من قبل المحكمة التي تمتلك حق البت فيها .

أولا: عدم الاعتراف بالصفة الرسمية ومسؤولية القادة وأوامر الرؤساء والغلط في الوقائع والقانون في نفي المسؤولية الجنائية.

أ- عدم الاعتراف بالصفة الرسمية التي يتمتع بها بعض الأشخاص.

مهما كانت الصفة الرسمية التي يتمتع بها بعض الأشخاص لا يمكن أن تكون سببا يعفي أصحابها من المسؤولية الجنائية في حالة ارتكابهم جرائم دولية تدخل في إختصاص المحكمة الجنائية ولا تشكل سببا لتخفيف العقوبة، وهذا ما جاءت به المادة 01 / 27 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وجاء الفقرة الثانية من نفس المادة معالجة لموضوع الحصانة التي يتمتع بها بعض رؤساء الدول وتتضمن هذه الحصانة منع المقاضاة الجنائية لأصحابها عند ارتكابهم لأفعال أثناء أداء مهامهم وواجباتهم حتى لو شكلت جرائم دولية فاعتبرت الفقرة الثانية أي رئيس أو أي مسؤول آخر الذي يرتكب أيا من الجرائم الداخلة ضمن اختصاص المحكمة يفقد حصانته ويمكن محاكمته بتطبيق عليه أحكام النظام الأساسي بدون تمييز قائم على الصفة الرسمية<sup>(1)</sup>.

وهناك العديد من الأمثلة لعدم الإعتداد بالصفة الرسمية الواردة الفقرة السادسة من قرار مجلس الأمن الدولي 94/955 القاضي بتشكيل لمحكمة دولية لمجرمي حرب رواندا ، وعيه تم الحجز على 24 شخصا حتى قبل نهاية 1997 ممن يتولون مناصب قيادية سياسية وعسكرية وإدارية في رواندا، وفعلا حكم في 1998/09/02 على "جون بول أكاسيو" بالسجن المؤبد بتهمة التحريض وإرتكاب الجرائم ضد الإنسانية، وكذلك "سلوبودان ميلوزوفيتش" قبل وفاته كذلك قضية "بينوتشي" حاكم الشيلي السابق.

ب- مسؤولية القادة والرؤساء الآخرين.

الأشخاص الذين يشغلون مناصب ذات سلطة إلزام على الآخرين القيام بمنع مروّسيهم والخاضعين لأوامرهم بأية أفعال تشكل انتهاك لقواعد القانون الدولي الإنساني<sup>(2)</sup> ، وإلا فإنهم

<sup>1</sup> انظر نص المادة 27 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998.

<sup>2</sup> أحمد بشارة موسى ، المسؤولية الجنائية الدولية للفرد ، دار هومه، الجزائر 2009 ، ص 215.

يخضعون للمساءلة والمحاكمة بعدم الالتزام بذلك وهذا ما أكدته المادة 28 الخاصة بمسؤولية القادة والرؤساء والأميرين الواردة في نظام روما .

1- القادة العسكريين:

وهؤلاء يتحملون المسؤولية الجنائية عن الجرائم المرتكبة من قبل القوات التي تخضع لأمرهم وسلطتهم الفعلية إذا :

- علموا أو أنهم يفترض أن يعلموا بسبب الظروف السائدة في ذلك الحين بأن قواتهم ارتكبت أو على وشك ارتكاب الجرائم .
- لم يتخذوا جميع التدابير اللازمة والمعقولة في حدود سلطاتهم لمنع أو قمع إرتكاب الجرائم أو إحالة هذه الوقائع على السلطات المختصة للتحقيق فيها وإجراء المحاكمة .

2- الرؤساء الآخرين:

جاء في الفقرة الثانية من المادة 28 من نظام روما الأساسي على إمكانية مساءلة ومحاكمة الرؤساء الغير عسكريين عن الجرائم المرتكبة من قبل مرؤوسيه:

- إذا كان الرئيس قد علم أو تجاهل عن وعي أي معلومات تبين بوضوح أن مرؤوسيه يرتكبون أو على وشك أن يرتكبوا هذه الجرائم .
- إذا تعلق الجرائم بأنشطة تدرج في إطار المسؤولية والسيطرة الفعليتين للرئيس .
- إذا لم يتخذ الرئيس جميع التدابير اللازمة أو المعقولة في حدود سلطته لمنع أو قمع إرتكاب هذه الجرائم أو لعرض المسألة على السلطات المختصة للتحقيق والمقاضاة .

3- أوامر الرؤساء ومقتضيات القانون .

إن الدفع بالأوامر العليا ومقتضيات القانون لا تعفي صاحبها من المسؤولية الجنائية أو أدى بتلك الأوامر والأحكام إلى إرتكاب أي من الجرائم التي تدخل في إختصاص المحكمة الجنائية الدولية، ولو كان تنفيذ تلك الأوامر امتثالا لأمر الحكومة أو رئيسا عسكريا أو مدنيا .

إن التقارب بين نظرية الطاعة العمياء التي إستدل بها قادة الحزب النازي في محاكمة نورمبرغ والطاعة النسبية أدى إلى ظهور نظرية أكثر وسطية، حيث جاءت في المادة 33 من نظام روما الأساسي بعض الاستثناءات في حالة إرتكاب جريمة من الجرائم التي تدخل في إختصاص المحكمة لا يعفى الشخص من المسؤولية الجنائية إلا إذا كان فعله امتثالا لأمر الحكومة

أو رئيسا عسكريا أو مدنيا إلا في الحالات التالية :

- إذا كان على الشخص التزام قانوني بطاعة أوامر الحكومة أو الرئيس.
- إذا لم تكن عدم مشروعية الأمر ظاهرة.

#### 4- الغلط في الوقائع والقانون :

يشكل الغلط في الوقائع سببا لإمتناع المسؤولية الجنائية إذا نجم عنه إنتفاء الركن المعنوي المطلوب لإرتكاب الجريمة، حيث أن الغلط في الوقائع ينفي القصد الجنائي إذا كان منصب على أحد العناصر الأساسية للواقعة الإجرامية، أما إذا لم يوجد الركن المعنوي المطلوب لإرتكاب الجريمة فلا يشكل الغلط في الوقائع سببا لامتناع المسؤولية الجنائية، هذا ما أخذت به الفقرة الأولى من المادة 32 من نظام روما الأساسي<sup>(1)</sup>.

وقد عالجت الفقرة الثانية من نفس المادة موضوع الغلط في القانون التي نصت على " لا يشكل غلط في القانون من حيث ما إذا كان نوعا معينا من أنواع السلوك جريمة تدخل في اختصاص المحكمة سببا لامتناع المسؤولية الجنائية، ويجوز مع ذلك أن يكون الغلط في القانون سببا لامتناع المسؤولية الجنائية إذا نجم عن هذا انتفاء الركن المعنوي المطلوب لإرتكاب تلك الجريمة أو كان الوضع المنصوص عليه في المادة 33"<sup>(2)</sup>.

#### ثانيا: أسباب امتناع المسؤولين الجنائية الشخصية في نظام روما الأساسي .

أوردت المادة 31 من نظام روما الأساسي بعض الأسباب التي من الممكن للمحكمة أن تثبت في مدى إنطباقها على الدعوى المعروضة عليها وتقرر ما إذا كانت أسبابا من شأنها أن تعمل على انتفاء المسؤولية الجنائية وهذه الأسباب حررتها الفقر الأولى من المادة المذكورة التي نصت بالإضافة إلى الأسباب الأخرى لامتناع المسؤولية الجنائية المنصوص عليها في هذا النظام الأساسي لا يسال الشخص جنائيا إذا كان وقت ارتكابه للسلوك .<sup>(3)</sup>

- يعاني مرضا أو قصورا عقليا بعدم قدرته على إدراك عدم مشروعية أو طبيعة سلوكه أو قدرته على التحكم في سلوكه أو قدرته على التحكم في سلوكه بما يتماشى مع مقتضيات القانون<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> انظر نص المادة 32 من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998.

<sup>2</sup> انظر نص المادة 33 من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998.

<sup>3</sup> انظر نص المادة 31 في النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية، لعام 1998.

<sup>4</sup> أحمد بشارة موسى المسؤولية الجنائية للفرد ، مرجع سابق، ص241.

• في حالة سكر مما يعدم قدرته على إدراك مشروعية أو طبيعة سلوكه أو قدرته على التحكم في سلوكه بما يتماشى مقتضيات القانون، ما لم يكن الشخص قد سكر باختياره في ظروف كان يعلم فيها أنه يحتمل أن يصدر عنه نتيجة لسكر سلوك يشكل جريمة تدخل في اختصاص المحكمة أو يتجاهل فيها هذا الإحتمال .

• أن يتصرف على نحو معقول للدفاع عن نفسه أو عن شخص آخر وعن ممتلكات لا غنى عنها لإنجاز مهمة عسكرية ضد استخدام وشيك وغير مشروع للقوة، وذلك لدرجة تناسب مع درجة الخطر الذي يهدد في عملية دفاعية يقوم بها قوات لا تشكل في حد ذاتها سببا لامتناع المسؤولية الجنائية .

• إذا كان سلوك المدعي يشكل جريمة تدخل في اختصاص المحكمة قد حدثت تحت تأثير لإكراه ناتج عن تهديد بموت وشيك أو بحدوث ضرر جسيم ضد ذلك الشخص أو شخص آخر وتصرف الشخص تصرفا لازما ومعقولا لتجنب هذا التهديد ولا يقصد الشخص أن يسبب أي ضرر كبير أكبر من الضرر المراد تجنبه ويكون ذلك التهديد:

1- صادر عن أشخاص آخرين .

2- أو تعكس بفعل ظروف خارجة عن إرادة ذلك الشخص.

بموجب نص المادة 21 فإن المحكمة تتبع التدرج التالي فيما يتعلق بالقانون الواجب التطبيق:

• أولا: النظام الأساسي للمحكمة وأركان الجرائم والقواعد الإجرائية، وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة.

• ثانيا: المعاهدات الواجبة التطبيق ومبادئ القانون وقواعده والمبادئ المقررة في القانون الدولي للمنازعات المسلحة.

• ثالثا : المبادئ العامة للقانون التي يمكن للمحكمة استخلاصها من القوانين الوطنية للنظم القانونية في العالم شريطة عدم تعارض ذلك مع :

1- النظام الأساسي للمحكمة .

2- القانون الدولي.

3- القواعد والمعايير المعترف به دوليا (1)

<sup>1</sup> المحكمة الجنائية الدولية ، دليل التصديق على نظام روما وتطبيقه ترجمة وتحرير صادق عبودي عيسى زايد عمان، ص 156.

### المبحث الثالث : الآليات القانونية لمحاكمة المسؤولين المغاربة.

بعد إستعراض ما حدث من ممارسات همجية من قبل قوات الإحتلال المغربي في الصحراء الغربية والتي تعد من وجهة نظر القانون الدولي جرائم دولية، حيث الإعتداء على الحق في الحياة والسلامة الجسدية والإختفاء القسري وقصف وتدمير الممتلكات المدنية وغير ذلك من إنتهاكات حقوق الإنسان التي تتحمل المغرب كقوة إحتلال المسؤولية بكافة أشكالها وذلك بمقتضى المواثيق الدولية ذات الصلة.

ومايهما هو تبيان الآليات القانونية المتاحة لمحاكمة المسؤولين المغاربة والتي تسمح بتقديم المسؤولين عن إنتهاكات حقوق الإنسان أيا كانوا وحيث تواجدهم للعدالة ،وهو ما سندرسه في هذا المبحث من خلال ثلاث مطالب الأول يتضمن إختصاص القضاء الوطني والثاني إختصاص القضاء الدولي الجنائي، أما الثالث فيتناول مبدأ الإختصاص العالمي.

#### المطلب الأول : إختصاص القضاء الوطني .

أوجبت إتفاقية جنيف الرابعة على الأطراف المتعاقدة في الإتفاقية الرابعة من خلال مادتها 146 إتخاذ أي إجراء تشريعي يلزم لفرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يقتربون أو يأمرن بإقتراف أحد المخالفات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني المنصوص عليها في المادة 147 من نفس الإتفاقية.

كما أكدت الإتفاقية الرابعة على الأطراف المتعاقدة ضرورة ملاحقة المتهمين بمباشرة المخالفات الجسيمة أو الذين يأمرن بإقترافها وتقديمهم للمحاكمة بغض النظر عن جنسيتهم مادامت تتوافر لدى الطرف أدلة إتهام ضد هؤلاء .

وأشارت المادة 148 من نفس الإتفاقية إلى عدم جواز تحلل الدول الأطراف من مسؤولياتها الواقعة عليها بخصوص المخالفات الجسيمة.

إن الوضع المثالي هو أن يقدم الشخص مرتكب الجرائم أمام محاكم البلدان التي أرتكبت فيها الجرائم، فمن الأيسر إثبات وقوع الجرائم في البلد الذي أرتكبت فيه حيث يوجد الضحايا والشهود والأدلة<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> اسامة غربي ، مرجع سابق ،ص132.

سندرس في هذا المطلب إختصاص القضاء الوطني من خلال مبدأ الإقليمية (فرع أول) ومبدأ الشخصية (فرع ثاني).

### الفرع الاول :مبدأ الإقليمية.

يقصد بمبدأ الإقليمية سريان القاعدة القانونية على كل ما يقع داخل إقليم الدولة وعلى كل الأشخاص الموجودين فيه فيخضع لحكم هذه القاعدة كل من المواطن والأجنبي، ويقابل هذا المبدأ عدم سريان القاعدة في خارج حدود الدولة، فإذا قلنا أن قانون دولة إقليمي التطبيق، فإنه يترتب على ذلك ، أنه دون سواه يسري على كل ما يقع في الإقليم الخاص بالدولة، وعلى كل الأشخاص الموجودين مهما كانت جنسيتهم.

يستند مبدأ السريان الإقليمي للقاعدة القانونية إلى فكرة سيادة الدولة على إقليمها، مما يعد تطبيق تشريعات دول أخرى على ما يقع في إقليمها اعتداء على سيادتها.

لذا يعتبر تطبيق القانون الخاص بالدولة في إقليمها على جميع الأشخاص الموجودين فيه من أهم مظاهر السيادة، وعليه فإن للدولة أن تفرض النظام الذي تريده على جميع القاطنين في إقليمها، ويعتبر حق الدولة في السيادة على إقليمها نتيجة طبيعية لوجودها، فالدولة لا يكون لها وجود إلا على إقليم معين .

وبالرجوع إلى قانون العقوبات الصحراوي نجد أنه نص على مبدأ الإقليمية من خلال المادة 2 من قانون العقوبات حينما نصت "يطبق هذا القانون (قانون العقوبات) على كافة الجرائم التي ترتكب في الأراضي التي تخضع لسلطة الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ....."

وما يمكننا ملاحظة أن المشرع الصحراوي ربط السلطة القانونية بالسلطة الفعلية للدولة الصحراوية بقوله بتطبيق قانون العقوبات على الأراضي الخاضعة لسلطة الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية أي الاراضي المحررة من الصحراء الغربية دون المحتلة .

إن المبدأ الأساسي لتطبيق قانون العقوبات هو مبدأ الشرعية لاجريمة ولاعقوبة الا بنص أي وجوب النص على الجريمة في قانون العقوبات الخاص بالدولة، وبالرجوع إلى قانون العقوبات الصحراوي لا نجد أثر للنص على إنتهاكات حقوق الإنسان المشكلة للجرائم الدولية، الأمر الذي يؤكد

عدم إختصاص القضاء الصحراوي الى غاية تضمين الجرائم الدولية في قانون العقوبات الصحراوي. كما أنه لا يمكن الحديث عن الإختصاص الوطني والنزاع لا زال قائما مما يؤدي الى استبعاد الإختصاص الوطني والعمل به في الفترة الراهنة.

### الفرع الثاني: مبدأ الشخصية .

يقصد بهذا المبدأ سريان القاعدة القانونية على الأشخاص المنتمين إلى الدولة سواء كانوا موجودين على إقليمها أو مقيمين خارج الإقليم، وعدم سريان هذه القاعدة على الأشخاص المنتمين للدول الأخرى حتى ولو كانوا مقيمين في إقليمها.

يقوم مبدأ السريان الشخصي للقاعدة القانونية على أساس سيادة الدولة على رعاياها أينما وجدوا، وذلك للعلاقة التي تربطهم بها، وهي علاقة لا تنقيد بمكان معين، بل تتسع لتشمل جميع الأمكنة التي تحوي أحدا من رعاياها، فهؤلاء الرعايا هم الذين وضعت التشريعات من أجلهم، ومن ثم يجب أن تطبق عليهم أينما وجدوا، فيعتبر حق الدولة في السيادة على رعاياها نتيجة طبيعية لكون هؤلاء الرعايا يمثلون عنصر الشعب في الدولة التي لا يمكن تصورها من دونه.

وبالرجوع الى المسطرة الجنائية المغربية (قانون العقوبات) نجد أنه يعطي الإختصاص للمحاكم المغربية في حال إرتكاب جريمة خارج التراب المغربي من طرف مغاربة إذا كان لها وصف الجنائية أو الجنحة من خلال نص المادتين 707 و 708 من المسطرة ،<sup>1</sup> إلا أنه وحسب المادة 707 لا يمكن متابعة المتهم ومحاكمته إلا إذا عاد إلى الأراضي المغربية ولم يثبت صدور حكم في حقه من قبل في الخارج مكتسب قوة الشيء المقضي فيه أو تقادمت العقوبة أو صدر عفوبشأنها<sup>(1)</sup>.

أما بخصوص الجنح وحسب المادة 708 من ذات القانون فتتطلب لإجراء المتابعة من طرف النيابة العامة تقديم شكوى من طرف المضرور أو بناء على إبلاغ من طرف سلطات البلد الذي أرتكبت فيه الجنحة.

إلا أن المسطرة الجنائية لم تنص هي الأخرى على إنتهاكات حقوق الإنسان كجرائم دولية مما يولد عدم إختصاص المحاكم المغربية الى غاية النص عليها في المسطرة الجنائية استنادا لمبدأ

<sup>1</sup> انظر نص المادة 707 و 707 من قانون المسطرة الجنائية المغربي.

الشرعية المعمول به.

يستخلص مما سبق أن الاختصاص الوطني لا يمكن اعتباره الألية المثلة لمحاكمة المسؤولين المغاربة في الوقت الراهن فالكلام هنا عن انتهاكات ترتكب بإسم الدولة المغربية بصفة ممنهجة ضد الشعب الصحراوي، مما يستبعد الاختصاص الوطني في ظل قيام النزاع .

#### المطلب الثاني :إختصاص القضاء الدولي الجنائي.

يتمثل القضاء الدولي الجنائي في تلك الأجهزة التي أنشأها المجتمع الدولي كآليات قانونية من أجل القيام بمتابعة ومحاكمة مرتكبي الجرائم الدولية، التي يجرمها القانون الدولي الجنائي .

ونجد من هذه الآليات التي كرسها المجتمع الدولي إما محاكم خاصة وجدت بموجب قرار من مجلس الأمن (فرع أول) وإما المحكمة الجنائية الدولية(فرع ثاني).

#### الفرع الأول : المطالبة بإنشاء محكمة جنائية دولية خاصة.

انطلاقا من الصلاحيات الموكلة لمجلس الامن المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة وتحديدًا في الفصل السابع المتعلق بالأعمال التي تتخذ في حالات تهديد السلم أو الإخلال به، حيث نصت المادة 39 من الميثاق "يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملا من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقا لأحكام المادتين 41 و 42 لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه".

أصدر مجلس الأمن قراره رقم 808 في 1993/2/22 القاضي بإنشاء محكمة جنائية دولية لمحاكمة المتهمين المسؤولين عن الإنتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني المرتكبة في أراضي يوغسلافيا السابقة، وذلك نتيجة للأحداث الدامية التي حدثت بعد إنهيار جمهورية يوغسلافيا السابقة وماجرى فيها من أحداث وفظائع، وما ارتكب من جرائم التطهير العرقي، بالإضافة إلى أعمال العنف التي إتخذت أشكال عدة منها الإبادة الجماعية والإغتصاب والمجازروالتعذيب والإبعاد الجماعي للمدنيين<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> خليل حسين ،الجرائم والمحاكم الدوليةفي القانون الدولي الجنائي،مرجع سابق،ص39.

كما كانت المجازر التي شهدتها رواندا إثر خلاف عرقي وما جرى فيها من جرائم القتل والتنكيل الجماعي التي أرتكبت من قبل الهوتو عام 1994، والتي حصدت أرواح أكثر من مليون ونصف المليون من قبائل التوتسي والهوتو، سببا في إصدار القرار الصادر عن مجلس الأمن استنادا إلى الصلاحيات الموكلة في الفصل السابع من الميثاق الأممي القرار رقم 955 في 1994/11/18 القاضي بإنشاء محكمة جنائية دولية خاصة للنظر في جرائم ضد الإنسانية، وجرائم الإبادة وكذلك خرق المادة الثالثة مشتركة من إتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 المتعلقة بتأمين المعاملة الإنسانية لغير المقاتلين النظاميين<sup>(1)</sup>.

وفي عام 2000 كلف مجلس الأمن الدولي الأمين العام للأمم المتحدة بموجب القرار رقم 1315 وبالتعاون مع حكومة سيراليون بإنشاء محكمة خاصة مختلطة تجمع الآليات الوطنية والدولية من قضاة وقوانين لمحاكمة المتهمين بإرتكاب الجرائم التي تضمنها النظام الأساسي للمحكمة .

من خلال ماتقدم يمكن القول أن مجلس الأمن مطالب بالقيام بواجباته تجاه ما حدث ولا زال يحدث في الصحراء الغربية من جرائم دولية من قبل الإحتلال المغربي بحق الشعب الصحراوي، وما قام به الإحتلال المغربي منذ إجتياحه للصحراء الغربية من جرائم دولية بداية من قصف المدنيين الصحراويين بأسلحة محرمة دوليا (ام دريكة والقلقتوتفاريطي) والإختفاء القسري والترحيل الاجباري ومرورا بأحداث مخيم اقديم ازيك الدامية ووصولاً الى مقابر فدرة لكويعة الجماعية المكتشفة مؤخرا، يستحق تحركا جاد من قبل مجلس الأمن الدولي بإتخاذ قرار بإنشاء محكمة دولية خاصة تضمن محاكمة المسؤولين المغاربة عن الجرائم الدولية في الصحراء الغربية.

مع العلم أن هذه الآلية القانونية قد يصعب تحقيقها في الوقت الراهن نظرا لتركيبة مجلس الأمن الدولي والإستخدام المتكرر لحق النقض الفرنسي في كل القرارات ذات الصلة بالقضية الصحراوية، الا أن ذلك لا يمنع من تكرار المحاولة وإمكانية تحقيقها في المستقبل .

### الفرع الثاني: ضرورة اللجوء الى المحكمة الجنائية الدولية.

تعتبر المحكمة الجنائية الدولية جهازا قضائيا دوليا دائما يتكفل بمحاكمة مرتكبي الجرائم الدولية المنصوص عليها في النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي تم الوصول اليه بعد جهد حثيث

<sup>1</sup> خليل حسين، الجرائم والمحاكم الدولية في القانون الدولي الجنائي، مرجع سابق ، ص43.

من طرف الجماعة الدولية، التي دخل النظام الاساسي لها حيز النفاذ في الفاتح من يونيو من عام 2002 بعد أن أصبح العدد الضروري من الدول المصادقة عليه متوفرا.

أتى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية مؤكدا على سيادة الدول الأعضاء من خلال إعطاء الأولوية للقضاء الوطني للدول في محاكمة المجرمين الدوليين، بمعنى أن إختصاص المحكمة بمحاكمة مرتكبي الجرائم الدولية هو إختصاص تكميلي، وهذا يتبن من خلال المادة الاولى من النظام الاساسي للمحكمة<sup>(1)</sup>.

يظهر التكامل في الإختصاص بين الأنظمة القضائية الوطنية والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية من خلال قدرة المحكمة على الحلول محل المحاكم الوطنية في الحالات التي لا تقوى فيها فيها المحاكم الوطنية على القيام بواجبها القضائي حسب الأصول القانونية وقواعد العدالة في محاكمة مرتكبي الجرائم الدولية الداخلة ضمن اختصاص المحكمة دون تقييد من المحاكم الوطنية على المحكمة الجنائية الدولية في ممارسة هذا الاختصاص.

ولكن إذا تبين إتجاه إرادة الدولة المعنية الى غير ذلك أو ظهرت محدودية قدرتها لإجراء المحاكمة من أجل إرساء معالم العدالة الدولية فإن الإختصاص يكون هنا للمحكمة الجنائية الدولية، وهوماتم تأكيداً في المادة 17 من النظام الاساسي للمحكمة<sup>(2)</sup>.

من المعلوم أن رغبة الإحتلال المغربي لا تتجه نحو محاكمة الضباط والجنود المغاربة وذلك لعدم إقراره بالإنتهاكات التي يقترفها الجنود المغاربة إستنادا الى ادعائه بأن الصحراء الغربية جزء لا يتجزء من التراب المغربي، بل أن الممارسات المغربية تعمد إلى محاكمة المدنيين الصحراويين محاكمات صورية وجائرة بدل أن يكون الجنود المغاربة محلا لذلك.

جدير بالذكر أن الدولة المغربية وقعت على نظام روما دون التصديق عليه كما تؤكد ممارساتها العملية عدم موافقتها على مثل الضباط والجنود المغاربة أمام المحكمة الجنائية الدولية .

إلا أن المادة 13/ب/ من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية أعطت الصلاحية لمجلس الأمن في إحالة الجرائم الدولية إلى المدعي العام للمحكمة حيث نصت "إذا أحال مجلس

<sup>1</sup> انظر المادة الاولى من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998.  
<sup>2</sup> انظر نص المادة 17 من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998.

الامــن ،متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حالة الى المدعي العام يبدو فيها ان جريمة اواكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت"، كذلك للمدعي العام صلاحية مباشرة التحقيق فيما يتعلق بالجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة .

وذهبت المادة 14 من النظام الاساسي في فقرتها الاولى إلا أبعد من ذلك من خلال نصها على أنه "يجوز لدولة طرف أن تحيل الى المدعي العام أية حالة يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من الجرائم الداخلة في إختصاص المحكمة قد ارتكبت وأن تطلب إلى المدعي العام التحقيق في الحالة بغرض البت فيما اذا كان يتعين توجيه الاتهام لشخص معين اواكثر بارتكاب تلك الجرائم".

وبالتالي يمكن القول ان الجرائم المغربية المتكررة تشكل إنتهاكا صارخا للنظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية ،ومن ثم فإن الجرائم الدولية ولاسيما التي ارتكبت بعد دخول النظام الاساسي للمحكمة حيز النفاذ تدخل ضمن إختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وذلك بسبب السياسة الممنهجة لهذه الجرائم الممارسة من طرف الإحتلال المغربي .

إلا أنه وبالرغم من دخول الجرائم المغربية في الإختصاص النوعي والموضوعي للمحكمة من المتعذر في الوقت الراهن ملاحقة المجرمين المغاربة لعدم تصديق المغرب على النظام الاساسي للمحكمة من جانب وعدم توفر ارادة دولية جادة لاحالة الجرائم الى المدعي العام سواء من قبل الدول الاطراف او من قبل مجلس الامن من جانب اخر.

### المطلب الثالث :إعمال مبدأ الاختصاص العالمي لقمع الجرائم الدولية.

لما كان من المتعذر في ظل الظروف الراهنة ملاحقة ومقاضاة المسؤولين المغاربة عن انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية وفقا للخيارين السابقين، فإنه ربما يكون من الممكن اللجوء الى الاختصاص العالمي لمحاولة جر القادة والمسؤولين المغاربة الى العدالة الجنائية الدولية .

من خلال مبدأ الاختصاص القضائي العالمي الذي كرس في العديد من المواثيق الدولية لهدف ضمان محاكمة عادلة أو على الأقل متابعة المتهم بارتكابه لجريمة دولية مهما كانت جنسيته أو جنسية الضحية، لذلك سنقوم في هذا المطلب بتعريف مبدأ الاختصاص القضائي العالمي في الفرع الاول ثم نتطرق الى تطبيق هذا المبدأ العالمي على القادة المغاربة من خلال القضاء الإسباني في الفرع الثاني.

### الفرع الأول: تعريف مبدأ الاختصاص العالمي وشروط تفعيله في القوانين الداخلية .

تتمحور فكرة عالمية الاختصاص القضائي حول عدم تمتع الجناة بملجأ آمن و عدم إفلاتهم من العقاب، حيث يعطي مبدأ الاختصاص العالمي لسلطة قضائية في بلد ما ( دولة الادعاء ) أن تأمر بإعتقال شخص معين بسبب مسؤوليته في إرتكاب جرائم دولية و أن تحيله الى العدالة وذلك بغض النظر عن الدولة التي ينتمي إليها هذا الشخص أو يتواجد فيها و كذا بغض النظر عن مكان إرتكابه للجريمة و بغض النظر عن جنسية الضحايا، لذا سنتطرق في هذا الفرع الى تعريف مبدأ الاختصاص العالمي ثم شروط تفعيله في القوانين الداخلية.

يمكن تعريف الاختصاص العالمي بأنه حق أوسلطة قيام محاكم دولة ما بعقد إختصاصها القضائي الجنائي في النظر في جريمة ما دون وجود أي رابطة مباشرة أوفعلية مع الجريمة أوالمجرم، ماعدا التواجد المحتمل لهذا الأخير على إقليمها<sup>(1)</sup>.

كما عرفه البعض بأنه صلاحية تقرر للقضاء الوطني في ملاحقة ومحاكمة وعقاب مرتكب أنواع معينة من الجرائم التي يحددها التشريع الوطني دون النظر لمكان إرتكابها ودون إشتراط توافر إرتباط معين يجمع بين الدولة وبين مرتكبها أو الضحايا ،ومهما كانت جنسية مرتكبها أو ضحاياهم<sup>(2)</sup>.

أما في ما يخص شروط مباشرة الاختصاص العالمي في التشريعات الداخلية فوجدت جملة من الشروط سنقف على ابرزها بإجاز كالتالي:

#### - إرتكاب جريمة دولية خطيرة:

الجرائم الدولية الأكثر خطورة هي الجرائم التي لا يقبلها الضمير الانساني والتي تم النص عليها في مجمل النصوص الدولية وعليه لا بد من محاربة الجرائم التي تهدد السلم والامن مثل جرائم الحرب، جرائم ضد الإنسانية، جرائم التعذيب، جرائم الإرهاب الدولي.

<sup>1</sup> ايت يوسف صابرينة، الاختصاص القضائي في تجريم بعض الافعال بين المجال المحفوظ للدولة والتوجه المعاصر نحو العالمية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، ص 63.

<sup>2</sup> دخلافي سفيان، مبدأ الاختصاص العالمي في القانون الجنائي الدولي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، 2008، ص 31.

ويعرف محمد محي الدين عوض الجرائم الدولية بأنها هي "الجرائم التي ينص عليها القانون الدولي باعتبارها جريمة ذات عنصر دولي واقعة ضد النظام العام، وتعرض السلام والامن والحقوق الاساسية للمجتمع الإنساني للخطر"<sup>(1)</sup>.

- وجود المتهم على إقليم الدولة المتابعة:

على الرغم أنه من المفترض قيام المتابعة الجنائية دون وجود رابطة قانونية أو فعلية بين المشتبه فيه والدولة القائمة بالمتابعة القضائية.

غير أن معظم الاتفاقيات الدولية وبعض التشريعات الوطنية تضع شرط وجود المتهم على إقليم الدولة التي تتخذ اجراءات المتابعة وفق مبدأ الاختصاص العالمي كشرط لإنعقاد الاختصاص لمحاكمها الجزائية الوطنية وهو ما تؤكد ايضا مختلف الاحكام الجزائية الوطنية<sup>(2)</sup>.  
- شرط ازدواجية التجريم.

هذا الشرط أضافته بعض التشريعات الوطنية لمبدأ الاختصاص العالمي والذي يعني وجوب تجريمها في النظام القانوني لدولة مكان اقتراف الجرم مع التجريم الدولي لهذه الافعال المشككة للجرائم في القانون الدولي.

ومن التشريعات التي تنص على هذا الشرط نجد القانون البرازيلي والسويسري الذي شرط ازدواجية بصفة صريحة، بينما أعتمدت دول أخرى كبلجيكا وإسبانيا الشكل الضمني في نصوصها القانونية، ويترتب على هذا الشرط اقرار العقوبة مسبقا للفعل الإجرامي ضمن القانون الجزائي الوطني تطبيقا لقاعدة لاجريمة ولاعقوبة الابنص قانوني<sup>(3)</sup>.

#### الفرع الثاني: رفع دعوى ضد مسؤولين مغاربة أمام القضاء الإسباني.

لقد كان للقضاء الاسباني العديد من السوابق في متابعة مرتكبي الجرائم الدولية تطبيقا لمبدأ الاختصاص العالمي .

فقد أصدرت السلطات الاسبانية أمرا دوليا ضد "أوجستوبنيوشيه " في 16 اكتوبر 1998

نظرا لجرائم التعذيب التي إرتكبها اثناء فترة حكمه الممتدة من 1973-1990 كرئيس لدولة الشيلي.

<sup>1</sup> رابية نادية ،مبدأ الاختصاص العالمي في تشريعات الدول،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق،جامعة مولود معمري،تيزي وزو،2011،ص52.

<sup>2</sup> المرجع نفسه،ص58.

<sup>3</sup> المرجع نفسه ، ص 54.

أما في ما يخص القادة المغاربة فقد تم إيداع شكوى من قبل المحامي "خوسي دميغوكاياظو" في 14 سبتمبر 2006 نيابة عن الضحايا الصحراويين ضد 31 مسؤولا ساميا في المغرب من ابرزهم "ادريس البصري"، "بن حسني بن سليمان"، "عبد الحق لمـدور"، "ياسـين المنصوري"، "ادريس السباعي"، "عبد العزيز البناي"، "العميمي" وآخرين، لجرائمهم المرتبطة بالإبادة الجماعية والتعذيب والإختفاء القسري والإحتجاز غير القانوني والإنتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان لمواطنين صحراويين خاصة في الفترة الممتدة ما بين 1975 و1987.

وقد فتح التحقيق الذي أوكل إلى القاضي الإسباني المشهور "بالتزارغارزون" بعد تلقي الشكوى ثم بعد البدا في التحقيق قلص القاضي الإسباني المعنيين بالتحقيق من 31 الى 13 مسؤولا مغربيا من ابرزهم المدير السابق للمخابرات "عبد العزيز غلابوش" والمدير الحالي للسجون "عبد الحفيظ بن هاشم" بالإضافة إلى "حسني بن سليمان" الذي صدر في حقه أمر دولي بالقبض بخصوص دوره المفترض في إغتيال المعارض مهدي بن بركة في 1965.

ليجمد التحقيق الذي فتحه غارزون بعد رأي لجنة الإنابة في 2008 ليرد الى الدولة المغربية التي لم تبدي أي تعاون في القضية مع القضاء الاسباني. بعدها تم فتح الملف مرة أخرى من قبل القاضي "بابلو رويس" الذي خلف بالتزار واستدعى الشهود الصحراويين 14.

جرت جلسات الإستماع الاولى للضحايا في مايو 2011 وبعدها تكررت جلسات الإستماع والتي نورد منها شهادة الناشطة الحقوقية "امينتو حيدار" أمام القضاء كضحية بعدما سبق أن تعرضت للإختطاف لاربعة سنوات، وركزت الناشطة الحقوقية امينتو حيدار في شهادتها على الخروقات التي وقعت ما بين 1975-1987 مؤكدة أن خروقات حقوق الانسان فس الصحراء الغربية كانت ممنهجة وهدفت للقضاء على الشعب الصحراوي وأن المسؤولين عن تلك الانتهاكات مازالو في مواقع مسؤولية في المغرب، كما إستبعدت العدالة المغربية في التحقيق في هذه الجرائم مشددة على أهلية القضاء الاسباني للنظر في الجرائم المغربية في الصحراء الغربية بحكم طبيعة إسبانيا كقوة إستعمارية في الماضي إبان إحتلال الصحراء الغربية<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> انظر الرابط التالي: <http://www.marocpress.com/lakome/article-205057.html>

بعد إكتشاف مقابر فدرة القويعة الأخيرة لصحراويين أعدموا خارج نطاق القانون كما رأينا سابقا، قام قاضي المحكمة العليا الإسبانية (بابلو رويس) بتوسيع الدعوى المرفوعة ضد المسؤولين العسكريين المغاربة .

بعدها إستمع لكل من الخبيرين الإسبانين "كارلوس مارتين بريستيائين، وفرانسييسكو إتشبيررا" اللذان ساهما في إكتشاف المقبرتين، وفي ذات السياق إستمع القاضي الإسباني لسلمى الداف محمود الذي نجى من الحادثة آنذاك، في ما لم يتمكن إثتان من اقارب الضحايا من حضور الجلسة نتيجة عدم حصولهما على التأشيرة من القنصلية الإسبانية بالجزائر<sup>(1)</sup>.

وجدير بالذكر أن البرلمان الإسباني قد صادق في فبراير الماضي على تعديل القانون الخاص بمحاكمة خروقات حقوق الإنسان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية على المستوى الدولي ومحاكمة مسؤولين عنها أمام القضاء الإسباني، حيث حصل التعديل فقط على دعم الحزب الشعبي الحاكم والذي يتمتع بالأغلبية في البرلمان وصوت ضده كل أحزاب المعارضة والتي نعتته بغير الدستوري، وبموجب التعديل تم تقييد صلاحيات القضاء الإسباني في الجرائم التي تعني على الأقل متهمين ذوي جنسية إسبانية أو مقيمين بإسبانيا<sup>(2)</sup>.

تتجه إرادات الحكومة الإسبانية الى تجنب الدخول في صراعات دبلوماسية مع الدول خاصة بعد الضغط الصيني المتعلق بمسألة الانتهاكات في إقليم التبت التي أثّرت أمام القضاء الإسباني.

إلا أن التعديل الحاصل في القانون الإسباني لا يمس ملف الجرائم في الصحراء الغربية وهو ماذهبت اليه المحكمة الوطنية الإسبانية فقد إعتبرت أن الجرائم التي وقعت في المنطقة تخضع لها قضائيا كون هذه المنطقة لم تخضع لتصفية الإستعمار وبالتالي تستمر مسؤولية إسبانيا السياسية والقانونية أمام الأمم المتحدة، استنادا لنص المادة 73 من الميثاق الأممي .

إما في مسألة فدرة لقويعة هي الأخرى تدخل في الولاية القضائية الإسبانية لأن الضحايا حاملين لوثائق إسبانية كون الإبادة وقعت في ظل التواجد الإسباني في الأقليم .

ولا تزال المسألة محل البحوث الأولية في مسالك القضاء الإسباني أملا أن تصدر أحكام ضد القادة المغاربة من أجل إرساء معالم العدالة الدولية.

<sup>1</sup> انظر الموقع [www.upes.org](http://www.upes.org)

<sup>2</sup> انظر الرابط <http://m.moheet.com/2014/04/16>

الخاتمة

## الخاتمة:

إن ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945 حظر اللجوء إلى القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الإستقلال السياسي لأي دولة على أي وجه لا يتفق و مقاصد الأمم المتحدة، إلا أن هذا الحظر لم يمنع نشوب حروب عديدة تحمل عناوين مختلفة يدعي مفتعلها أنها لا تتعارض و ميثاق الأمم المتحدة فتارة تبرر الحروب على أنها دفاعية أو استباقية لمواجهة خطر محتمل، و تارة تستغل بعض قرارات مجلس الأمن و تعتبر أنها تفويض لها باستخدام القوة ضد غيرها من الدول، كذلك يبرر البعض الاعتداء الذي يصدر منها بأنه يهدف إلى استعادة الأراضي أو تحريرها من احتلال أجنبي و تحاول استكمال وحدتها الترابية و مثال ذلك ما وقع في الصحراء الغربية حين قامت القوات المغربية باجتياح الإقليم منتهكة بذلك قرارات الأمم المتحدة و التي تعتبر الإقليم أنه لم يقرر مصيره منذ 1963.

لقد صاحب الاحتلال المغربي للصحراء الغربية العديد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية سواء منها المرتبط بالنزاع المسلح أو الممارسة من طرف الاحتلال المغربي بعد وقف إطلاق النار إلى يومنا هذا.

كما تطرقنا إلى تجريم إنتهاكات الاحتلال المغربي تماشيا مع قواعد القانون الدولي إضافة إلى المسؤولية الدولية الجنائية من خلال تتبع مراحل تطورها وتطبيقاتها العملية وصولا إلى مفهومها من خلال نظام روما الأساسي مع تبيان الآليات القانونية المتاحة لمحاكمة المسؤولية الدولية سواء على مستوى القضاء الوطني والقضاء الدولي الجنائي أو بإعمال الاختصاص العالمي لقمع الجرائم الدولية.

أما النتائج التي تم الخلوص إليها من خلال هذه الدراسة فتتمثل في أن الإنتهاكات المغربية لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية تشكل في مجملها جرائم دولية بمختلف صورها وأشكالها المنصوص عليها في المواثيق الدولية فالإنتهاكات تدخل ضمن جرائم الإبادة وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتي تشكل دون شك أساسا لقيام المسؤولية الجنائية للاحتلال المغربي عن اقتراف هذه الجرائم .

كذلك في محصلة ما تم الخلوص إليه من خلال الدراسة أن هناك ثلاث آليات لمحاكمة المسؤولين المغاربة استعرضناها سابقا ووجدنا أن إمكانية محاكمة القادة المغاربة أمام القضاء الوطني غير متاحة حاليا في ظل غياب النص على إنتهاكات حقوق الإنسان المشكلة للجرائم الدولية في التشريع المغربي والصحراوي من جانب واستمرار النزاع من جانب آخر.

ووجدنا إن إمكانية إنشاء محكمة دولية خاصة من قبل مجلس الأمن يبقى محكوما بالمعادلة السياسية الدولية ومستبعد بسبب التركيبة الحالية لمجلس الأمن والفيديو الفرنسي المتكرر في كل القرارات ذات الصلة بالقضية الصحراوية .

أما بالنسبة لإمكانية تقديم المسؤولين المغاربة للمحكمة الجنائية الدولية غير قائمة في الوقت الراهن في ظل غياب إرادة دولية جادة لإحالة القادة المغاربة للعدالة كما وضحنا سابقا. وتبقى الإمكانية المتاحة حاليا هي الاستفادة من مبدأ الاختصاص العالمي وهو ما تمت مباشرته أمام القضاء الأسباني.

وهناك عدة توصيات يمكن أن تسهم في تحقيق ذلك أجمالناها في ما يلي :

1- حشد الجهود على المستوى الوطني والدولي للمطالبة بتوسيع صلاحيات بعثة المينورسو لتشمل مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية .

2- ضرورة لجوء السلطة الوطنية الصحراوية الى مطالبة مجلس الأمن باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وخاصة ما ورد في الفصل السابع بتشكيل محكمة دولية خاصة لمحاكمة المسؤولين المغاربة على غرار محكمتي رواندا ويوغسلافيا سابقا.

3- على الدول الأعضاء في اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 اتخاذ الإجراءات والآليات المناسبة التي تلزم دولة الاحتلال المغربي باحترام اتفاقيات جنيف خاصة الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين كما جاء في مادتها الأولى.

4- دعوة منظمات حقوق الإنسان الحكومية وغير الحكومية لضرورة التواجد في الأراضي الصحراوية المحتلة لمراقبة إنتهاكات حقوق الإنسان وإصدار التقارير التي تفصح الإنتهاكات المغربية لحقوق الإنسان في المناطق المحتلة.

5- ضرورة قيام السلطة الصحراوية ومؤسسات المجتمع المدني المختصة بالعمل على توثيق إنتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية المستمرة ضد الشعب الصحراوي بكامل تفاصيلها وذلك ليتسنى تحديد ضحايا هذه الانتهاكات ومكان وزمان ارتكابها، وجميع المعلومات والأدلة التي تؤكد حقيقة ما يجري خاصة في المناطق المحتلة لتكون الأدلة جاهزة في حال أتيحت الفرصة مستقبلا لمحاكمة المسؤولين المغاربة في ضوء أحكام القانون الدولي الجنائي.

# قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب.

1. يونس القراوي، مشكلة المسؤولية الجنائية في القانون الدولي، مطبعة شفيق، بغداد، العراق 1970.
2. السجل القومي و خطب وحديث العقيد معمر القذافي، المجلد السنوي السابع، المركز العالمي للدراسات، الكتاب الأخضر، ليبيا 1975/1976.
3. عمر صدوق، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1986.
4. بن عامر تونسي، تقرير المصير و قضية الصحراء الغربية، الطبعة الأولى المؤسسة الجزائرية للطباعة والنشر، الجزائر 1987.
5. طاهر سعود، نزاع الصحراء الغربية بين المغرب و البوليساريو، الطبعة الأولى، دار مختار للطباعة، سوريا 1998.
6. سلفادور بابريس كاري و باولا كاتيت كاسيتا، الصحراء في القلب، ترجمة أحمد الشيعة، فالينسيا اسبانيا، 1999.
7. الطاهر مختار علي سعد، القانون الدولي الجنائي ، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، 2000.
8. علي عبد القادر القهوجي، القانون الدولي الجنائي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا 2001.
9. عباس هشام السعدي، مسؤولية الفرد الجنائية عن الجريمة الدولية، دار المطبوعات الجامعية، مصر 2002.
10. حمادي عبد الرحمان موسى، عمليات السلام في الصحراء الغربية، دار كبوات للطباعة و النشر والتوزيع، سوريا 2006 .
11. نعمان عطا الله الهيتي، الأسلحة المحرمة القواعد والآليات، الطبعة الأولى، دارالرسالن للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا 2008.
12. أحمد بشارة موسى ، المسؤولية الجنائية الدولية للفرد ، دار هومه، الجزائر 2009.
13. خليل حسين، الجرائم و المحاكم في القانون الدولي الجنائي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان 2009.

14. كارلوس مارتين بيريس تاين وايلوايزاغونزاليس هيدالكو، ملخص واحة الذاكرة ذاكرة تاريخية لخروقات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، ترجمة مصطفى الكتاب، المجلد الأول العيون الصحراء الغربية 2012.

15. كارلوس مارتين بيريس تاين وفرانيسكو ايتشبيريا غابيلونديو، ملخص امهيريز الأمل الممكن المقابر الجماعية والتعرف على مصير أول مجموعة من المفقودين الصحراويين دون دار نشر 2013.

16. المحكمة الجنائية الدولية، دليل التصديق على نظام روما وتطبيقه ترجمة وتحرير صادق عبودي عيسى زايد، عمان بدون سنة إصدار.

#### ثانيا: التقارير والمجلات والدوريات:

##### أ- التقارير:

1. تقرير هيومن رايتس واتش، المغرب/الصحراء الغربية، نيويورك 2008.
2. تقرير المرصد الدولي لحماية الثروات في الصحراء الغربية ، النرويج 2008.
3. البيان الذي أصدرته جمعية أولياء المعتقلين والمفقودين الصحراويين بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة التعذيب، مخيمات اللاجئين بالجزائر 2010.
4. تقرير مركز روبرت كينيدي للعدالة وحقوق الإنسان الذي أصدره على أثر الزيارة قام بها للصحراء الغربية، واشنطن 2011.
5. تقرير المرصد الصحراوي لمراقبة الثروات الطبيعية الجزء الأول، الثروات البحرية، مخيمات اللاجئين بالجزائر 2013.
6. تقرير الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، عن وضعية المرأة الصحراوية في المناطق المحتلة، مارس 2014.

##### ب- المجلات والدوريات:

1. الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب، الاحتلال المغربي يقصف مخيماتنا أين الضمير العالمي، مجلة 20 ماي، السنة الثالثة، العدد 28، فبراير 1976 بمخيمات اللاجئين بالجزائر.
2. اللجنة الوطنية للاستفتاء، النظام الملكي في المغرب صورة بدون مساحيق، مجلة الاستفتاء، ماي السنة الثانية، العدد 12، بمخيمات اللاجئين بالجزائر 1992.

3. مجلة الاتحاد، دورية تصدر عن إتحاد الصحفيين والكتاب الصحراويين، العدد الثاني، جويلية 2011.

4. أحمد نهاد محمد الغول، حرية الرأي والتعبير في المواثيق الدولية والتشريعات المحلية، سلسلة تقارير قانونية، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان.

### ثالثا: الرسائل والمذكرات.

1. أسامة غربي، جرائم الحرب المرتكبة في حق الشعب الجزائري إبان الاستعمار الفرنسي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة سعد دحلب البليدة 2005.

2. عبد الله إبراهيم محمد يحظيه والحسنية حسن الحسين، إثبات الانتهاكات المغربية لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية على ضوء الصورة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، قسم الإعلام والاتصال جامعة وهران 2007.

3. الذهبية أمين الشيخ أمبارك، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية بعنوان عمليات حفظ السلام الأممية، دراسة حالة بعثة المينورسو بالصحراء الغربية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 2007.

4. دخلافي سفيان، مبدأ الاختصاص العالمي في القانون الجنائي الدولي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة 2008.

5. رابية نادية، مبدأ الاختصاص العالمي في تشريعات الدول، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو 2011.

6. آيت يوسف صابرينة، الاختصاص القضائي في تجريم بعض الافعال بين المجال المحفوظ للدولة والتوجه المعاصر نحو العالمية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، بدون سنة .

### رابعا: الصكوك الدولية والقوانين الداخلية.

#### أ- الصكوك الدولية:

1. إتفاقية لاهاي الرابعة لعام 1907.

2. ميثاق الأمم المتحدة 1945.

3. اتفاقية الأمم المتحدة لقمع ومنع جريمة إبادة الجنس البشري لعام 1948.

4. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948.
5. اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين لعام 1949.
6. قرار الجمعية العامة 1803 (د-17) المؤرخ في 14 كانون الأول/ديسمبر 1962 والمعنون "السيادة الدائمة علي الموارد الطبيعية."
7. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966.
8. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966.
9. اتفاقية جنيف لعام 1980 الخاصة بحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية.
10. البروتوكول الثالث الملحق باتفاقية جنيف لعام 1980 الخاص بحظر أو تقييد استعمال الأسلحة الحارقة.
11. الإعلان الخاص بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لعام 1992.
12. اتفاقية أوتوا في 5 ديسمبر 1997 الخاصة بحظر استخدام ألغام المضادة للأفراد.
13. النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998.
14. الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لعام 2006

#### ب- القوانين الداخلية:

1. قانون العقوبات الصحراوي، الجريد الرسمية، العدد رقم 30، بتاريخ 19 فبراير 2012.
2. قانون المسطرة الجنائية المغربي كما تم تعديله وتتميمه بمقتضى القانون رقم 23.05 والقانون رقم 24.05، الجريدة الرسمية العدد رقم 5374 بتاريخ الفاتح من ديسمبر 2005.

#### خامسا: منشورات شبكة المعلومات الدولية.

- 1- جاكوب موندي، الوضع القانوني للصحراء الغربية في ظل تشريعات الحرب والاحتلال، ترجمه إلى الإسبانية محمد لمام عالي سيد البشير، ثم ترجمه إلى العربية مصطفى الكتاب، انظر الموقع [www.upes.org](http://www.upes.org)

- 2- اسعد العز وني، دراسة علمية عن الفسفور الأبيض  
<http://www.al-moharer.net/moh276/azzouni276q.htm>

- 3- السالك مفتاح، أمادريكة (سيبر ينتشا) الصحراء وأخواتها .. جريمة حرب قذرة.. يلفها النسيان، الحوار المتمدن، منتدى إلكتروني، العدد 1833، 2007.

4- غيثي النح البشير 11 سنة على الجدار الإسرائيلي فوق الأراضي الفلسطينية و33 سنة على الجدار المغربي في الصحراء الغربية الدول العربية بين إدانة جدار والسكوت عن آخر [www.upes.org](http://www.upes.org)

5 - <http://melad2010.3arabiyate.net/t49-topic>

6- السالك مفتاح، الالغام موت صامت يهدد سكان الصحراء الغربية حسب إقرارات الأمم المتحدة، الحوار المتمدن، مجلة إلكترونية ، العدد 1987، 2007.

7- محمد سالم، التهجير القسري في الصحراء الغربية، انظر الموقع [www.upes.org](http://www.upes.org)

8- مصطفى الكتاب، ذكريات فبراير، انظر الموقع [www.upes.org](http://www.upes.org)

9- غالي الزبير، الثروات الطبيعية في الصحراء الغربية انظر الموقع [www.upes.org](http://www.upes.org)

10- الدولة المغربية تواصل القمع والتضييق على حرية الرأي التعبير والتظاهر في المناطق المحتلة السلمي، انظر الرابط <http://www.intifadamay.org>

11- <http://www.marocpress.com/lakome/article-205057.html>

12- <http://m.moheet.com/2014/04/16>

13- ضحايا الحرب والالغام بالصحراء الغربية القصة المنسية انظر الرابط <http://yawmiyatintifada.e-monsite.com/pages/3-11.html>

14- جاكوب موندي القضية الصحراوية والقانون الدولي انظر الرابط [http://lannaso.blogspot.com/2013/08/blog-post\\_5360.htm](http://lannaso.blogspot.com/2013/08/blog-post_5360.htm)

الفهرس

## الفهرس

### الصفحة

### العنوان

شكر وتقدير

إهداء

|    |                                                                                          |
|----|------------------------------------------------------------------------------------------|
| 01 | ..... مقدمة                                                                              |
|    | <b>الفصل الأول: الإنتهاكات المغربية لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية.</b>                |
| 07 | .....المبحث الأول: طبيعة النزاع في الصحراء الغربية                                       |
| 07 | .....المطلب الأول: جذور النزاع في الصحراء الغربية                                        |
| 07 | .....الفرع الأول: مرحلة الإحتلال الإسباني                                                |
| 07 | .....أولا: الإهتمام الإسباني بالصحراء الغربية                                            |
| 08 | .....ثانيا: مرحلة السيطرة على الإقليم                                                    |
| 09 | .....الفرع الثاني: الغزو المغربي و الموريتاني                                            |
| 09 | .....أولا: الإحتلال المغربي و الموريتاني                                                 |
| 10 | .....ثانيا: اتفاقية مدريد الثلاثية                                                       |
| 11 | .....المطلب الثاني: مشكل الصحراء الغربية مشكل تصفية استعمار                              |
| 11 | .....الفرع الأول: الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية                                   |
| 11 | .....أولا: المطالب المغربية وموقف المحكمة منها                                           |
| 12 | .....ثانيا: موقف المحكمة من المطالب الموريتانية                                          |
| 13 | .....الفرع الثاني: موقف المنظمات الدولية من تصفية الإستعمار في الصحراء الغربية           |
| 13 | .....أولا: موقف منظمة الأمم المتحدة                                                      |
| 14 | .....ثانيا: موقف منظمة الإتحاد الإفريقي                                                  |
| 16 | .....المطلب الثالث: الوضع القانوني للصحراء الغربية في قانون الإحتلال الحربي              |
| 16 | .....الفرع الأول: التكيف القانوني للوجود المغربي في الصحراء الغربية                      |
| 16 | .....أولا: قرارات الجمعية العامة                                                         |
| 18 | .....ثانيا: قرارات مجلس الأمن                                                            |
| 18 | .....الفرع الثاني: مدى إمكانية تطبيق اتفاقية جينيف الرابعة على الأراضي الصحراوية المحتلة |
| 18 | .....أولا: تطبيق اتفاقية جينيف الرابعة على الأراضي الصحراوية المحتلة                     |

|    |       |                                                                          |
|----|-------|--------------------------------------------------------------------------|
| 19 | ..... | ثانيا: حماية المدنيين الصحراويين وفق إتفاقية جنيف الرابعة                |
| 21 | ..... | المبحث الثاني: إنتهاكات القانون الدولي الإنساني في الصحراء الغربية       |
| 21 | ..... | المطلب الأول: استعمال وسائل قتال محظورة دوليا                            |
| 22 | ..... | الفرع الأول : النابالم والفسفور الأبيض                                   |
| 22 | ..... | أولا: قصف مخيم أم دريكا                                                  |
| 23 | ..... | ثانيا : قصف القلثة وتفاريقي وامغالا                                      |
| 24 | ..... | الفرع الثاني: الألغام في الصحراء الغربية                                 |
| 24 | ..... | أولا : جدار الفصل المغربي                                                |
| 27 | ..... | ثانيا: أثار ومخلفات الألغام في الصحراء الغربية                           |
| 28 | ..... | المطلب الثاني: إتيان تصرفات محرمة ضد المدنيين الصحراويين                 |
| 28 | ..... | الفرع الاول : إبادة الجنس البشري                                         |
| 29 | ..... | أولا : حفر لمسيد                                                         |
| 30 | ..... | ثانيا: مقابر فدرة لقويعة                                                 |
| 32 | ..... | الفرع الثاني :الإختفاء القسري والترحيل الإجباري                          |
| 32 | ..... | اولا: الإختفاء القسري في الصحراء الغربية                                 |
| 34 | ..... | ثانيا :الترحيل الاجباري                                                  |
| 35 | ..... | المطلب الثالث:إتيان تصرفات محرمة ضد الاعيان المدنية                      |
| 36 | ..... | الفرع الأول:نهب وتدمير لممتلكات المدنيين الصحراويين                      |
| 36 | ..... | أولا :غزو امغالا واستهداف الممتلكات المدنية                              |
| 37 | ..... | ثانيا :مداهمات وأضرار تمس الممتلكات المدنية                              |
| 38 | ..... | الفرع الثاني:نهب الثروات في الصحراء الغربية                              |
| 38 | ..... | أولا :نهب الثروة السمكية                                                 |
| 39 | ..... | ثانيا : نهب الثروة المعدنية في الصحراء الغربية                           |
| 42 | ..... | المبحث الثالث: صور انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق المحتلة              |
| 42 | ..... | المطلب الأول :التعذيب والضرب والمعاملات الحاطة من الكرامة                |
| 42 | ..... | الفرع الاول :التعذيب والمعاملة اللانسانية والحاطة من الكرامة             |
| 43 | ..... | أولا :التعذيب وسوء المعاملة في السجون السرية                             |
| 43 | ..... | ثانيا: التعذيب والضرب المصاحب لتفريق التجمعات السلمية في المناطق المحتلة |

|    |                                                                                                |
|----|------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 44 | الفرع الثاني: أشكال التعذيب الممارس ضد الصحراويين.....                                         |
| 45 | أولا: العنف الجنسي كشكل من أشكال التعذيب.....                                                  |
| 46 | ثانيا: أشكال التعذيب الأخرى الممارسة من طرف الإحتلال المغربي.....                              |
| 47 | المطلب الثاني: المساس بالحريات العامة في المناطق المحتلة.....                                  |
| 47 | الفرع الأول: تعريف حرية الرأي والتعبير ومظاهرها.....                                           |
| 47 | أولا: تعريف حرية الرأي والتعبير.....                                                           |
| 48 | ثانيا: مظاهر حرية الرأي والتعبير.....                                                          |
| 49 | الفرع الثاني: مظاهر انتهاكات حرية الرأي والتعبير في المناطق المحتلة.....                       |
| 49 | أولا: قمع السلطات المغربية لمظاهرات السلمية في مدينة العيون.....                               |
| 50 | ثانيا: قمع المظاهرات في مدينة السمارة و الداخلة.....                                           |
| 50 | المطلب الثالث: المحاكمات الجائرة و الصورية.....                                                |
| 51 | الفرع الأول: محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية.....                                        |
| 51 | أولا: محاكمة مجموعة اكديم ايزيك.....                                                           |
| 51 | ثانيا: محاكمة معتقلي السمارة.....                                                              |
| 52 | الفرع الثاني: محاكمة المدنيين أمام المحاكم المدنية.....                                        |
| 53 | أولا: محاكمة نفعي ألساه و عبد الله البوساتي.....                                               |
| 53 | ثانيا: محاكمة محمد التهليل بتهمة إضرار النار عمدا.....                                         |
|    | <b>الفصل الثاني: تجريم إنتهاكات الإحتلال المغربي والمسؤولية الدولية الجنائية المترتبة عنها</b> |
| 57 | المبحث الأول : التأصيل القانوني لإنتهاكات الإحتلال المغربي.....                                |
| 57 | المطلب الأول: وسائل القتال المستخدمة.....                                                      |
| 57 | الفرع الأول: الأسلحة الحارقة.....                                                              |
| 58 | الفرع الثاني: إستعمال الألغام.....                                                             |
| 58 | أولا: الألغام المستخدمة.....                                                                   |
| 59 | ثانيا: جدار الفصل المغربي والشرعية الدولية.....                                                |
| 61 | المطلب الثاني: التصرفات المرتكبة ضد المدنيين.....                                              |
| 61 | الفرع الأول: جرائم الإبادة والإختفاء القسري والترحيل الإجباري.....                             |
| 61 | أولا: جرائم الإبادة.....                                                                       |
| 63 | ثانيا: تجريم الإختفاء القسري والترحيل الإجباري.....                                            |

|                                                                                                                             |    |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----|
| الفرع الثاني: التعذيب والمعاملة اللاإنسانية وانتهاك حقوق المحاكمة العادلة وحرية الرأي                                       |    |
| والتعبير.....                                                                                                               | 65 |
| أولاً: التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والحاطة من الكرامة.....                                                                | 66 |
| ثانياً: الحق في المحاكمة العادلة وحرية الرأي والتعبير في المواثيق الدولية.....                                              | 69 |
| المطلب الثالث: تجريم التصرفات الواقعة على الأعيان المدنية.....                                                              | 69 |
| الفرع الأول: جريمة تدمير الممتلكات والاستيلاء عليها في الاتفاقيات الدولية.....                                              | 69 |
| أولاً: تدمير الأموال.....                                                                                                   | 70 |
| ثانياً: الإستلاء غير المشروع.....                                                                                           | 70 |
| الفرع الثاني : الرؤية القانونية لنهب الثروات في الصحراء الغربية.....                                                        | 70 |
| المبحث الثاني: المسؤولية الجنائية الدولية وتطبيقاتها.....                                                                   | 72 |
| المطلب الأول: التطور التاريخي للمسؤولية الدولية الجنائية وتطبيقاتها.....                                                    | 72 |
| الفرع الأول: محكمتي نورمبرغ وطوكيو.....                                                                                     | 73 |
| أولاً : المحكمة العسكرية الدولية ( نورمبرغ).....                                                                            | 73 |
| ثانياً: المحكمة العسكرية الدولية ( طوكيو).....                                                                              | 74 |
| الفرع الثاني : محكمتي يوغسلافيا سابقا ورواندا.....                                                                          | 75 |
| أولاً: المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا سابقا.....                                                                | 75 |
| ثانياً: المحكمة الدولية الجنائية برواندا.....                                                                               | 76 |
| المطلب الثاني: المسؤولية الجنائية الفردية في نظام روما الأساسي.....                                                         | 77 |
| الفرع الأول: الشروع والمساهمة الجنائية في ارتكاب الجرائم الدولية.....                                                       | 77 |
| أولاً : الشروع في ارتكاب الجرائم الدولية.....                                                                               | 77 |
| ثانياً : المساهمة الجنائية الشخصية في ارتكاب الجرائم الدولية.....                                                           | 79 |
| الفرع الثاني : قيام المسؤولية الجنائية وأسباب إمتناعها.....                                                                 | 79 |
| أولاً: عدم الاعتبار بالصفة الرسمية ومسؤولية القادة وأوامر الرؤساء والغلط في الوقائع والقانون في نفي المسؤولية الجنائية..... | 80 |
| ثانياً: أسباب امتناع المسؤولية الجنائية الشخصية في نظام روما الأساسي.....                                                   | 82 |
| المبحث الثالث : الآليات القانونية لمحاكمة المسؤولين المغاربة.....                                                           | 84 |
| المطلب الأول : إختصاص القضاء الوطني.....                                                                                    | 84 |
| الفرع الاول :مبدأ الاقليمية.....                                                                                            | 85 |

|     |                                                                                  |
|-----|----------------------------------------------------------------------------------|
| 86  | ..... الفرع الثاني :مبدأ الشخصية                                                 |
| 87  | ..... المطلب الثاني :اختصاص القضاء الدولي الجنائي                                |
| 87  | ..... الفرع الاول : المطالبة بانشاء محكمة جنائية دولية خاصة                      |
| 88  | ..... الفرع الثاني :ضرورة اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية                    |
| 90  | ..... المطلب الثالث :إعمال مبدأ الاختصاص العالمي لقمع الجرائم الدولية            |
| 91  | ..... الفرع الاول: تعريف مبدأ الاختصاص العالمي وشروط تفعيله في القوانين الداخلية |
| 92  | ..... الفرع الثاني: رفع دعوى ضد مسؤولين مغاربة أمام القضاء الاسباني              |
| 96  | ..... الخاتمة                                                                    |
| 99  | ..... قائمة المراجع                                                              |
| 105 | ..... الفهرس                                                                     |